

العنوان باللغة العربية

دراسة مقارنة لتوجهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاع العام والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية

إعداد/

سعد مشبب عوض أبوسنينه آل حويز

233001329

رائد سراج رجب العصماني المالكي

233000205

إشراف/

د. الفصيل عبد الحميد

العام الدراسي:

2024

فهرس المحتويات

4	قائمة الجداول
8	المستخلص Abstract
9	الفصل الأول
10	المقدمة
11	مشكلة الدراسة
13	أهمية الدراسة
21	أهداف الدراسة
25	تساؤلات الدراسة
26	فروض الدراسة
26	النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث
30	الفصل الثاني
30	الدراسات السابقة
31	مقدمة
33	الدراسات السابقة
36	الإطار النظري
47	الفصل الثالث
47	منهجية الدراسة
48	مقدمة
50	المنهجية وطرق البحث
51	مجتمع البحث
52	حدود البحث
54	الفصل الرابع
54	نتائج الدراسة
55	مقدمة

57	تحليل البيانات
59	النتائج
90	التوصيات
92	المراجع
93	المراجع العربية
93	المراجع الأجنبية
98	الملاحق
99	الاستبانة
101	الملخص Abstract

قائمة الجداول

- جدول 1: الوصف الإحصائي للبيانات. 58
- جدول 2: الوصف الإحصائي لجنس المشاركين في التجربة. 59
- جدول 3: الوصف الإحصائي لأعمار المشاركين في التجربة. 60
- جدول 4: الوصف الإحصائي لدرجة العلمية للمشاركين في التجربة. 62
- جدول 5: الوصف الإحصائي لمبادرات الاستدامة في القطاع العام تلقي دعماً حكومياً أكبر مقارنة بالقطاع الخاص. 63
- جدول 6: الوصف الإحصائي لقطاع الخاص في تطبيق توجيهات الاستدامة بفعالية أكبر مقارنة بالقطاع العام. 64
- جدول 7: الوصف الإحصائي لشركات الخاصة تخصص موارد مالية أكبر من مشاريع الاستدامة مقارنة بالمؤسسات الحكومية. 65
- جدول 8: الوصف الإحصائي لتدريب على الاستدامة في القطاع الخاص تكثر شمولية من القطاع العام. 67
- جدول 9: الوصف الإحصائي لموافقة علي أن القطاع العام يمتلك سياسات استدامة أكثر وضوحاً وتفصيلاً من القطاع الخاص. 68
- جدول 10: الوصف الإحصائي لقطاع الخاص يسعى إلى الابتكار في مجال الاستدامة أكثر من القطاع الخاص. 69
- جدول 11: الوصف الإحصائي لالتزام المؤسسات الحكومية بمعايير الاستدامة أكثر جدية من التزام الشركات الخاصة. 70
- جدول 12: الوصف الإحصائي للقطاع الخاص يواجه تحديات أكبر في تنفيذ توجيهات الاستدامة مقارنة بالقطاع العام. 72
- جدول 13: الوصف الإحصائي لمؤسسات الحكومية تمتلك خبرة أكبر في إدارة مشاريع الاستدامة مقارنة بالشركات الخاصة. 73
- جدول 14: الوصف الإحصائي للقطاع الخاص يمتلك مرونة أكبر في تعديل سياساته لتحقيق أهداف الاستدامة. 74
- جدول 15: الوصف الإحصائي لتوجيهات الاستدامة في القطاع الخاص تركز بشكل أكبر على الربحية. 76
- جدول 16: الوصف الإحصائي لشفافيته توجيهات الاستدامة أفضل في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص. 77
- جدول 17: الوصف الإحصائي لتوجيهات الاستدامة لمراعاة البعد الاجتماعي بشكل أكبر من القطاع الخاص. 78
- جدول 18: الوصف الإحصائي لقطاع الخاص يساهم بشكل أكبر في الابتكارات التكنولوجية التي تدعم الاستدامة. 80
- جدول 19: الوصف الإحصائي لتوعيه حول الاستدامة في القطاع الخاص أفضل من القطاع العام. 81
- جدول 20: الوصف الإحصائي لتطبيق توجيهات الاستدامة في القطاع الخاص يتم بمزيد من الرقابة والمتابعة. 82
- جدول 21: الوصف الإحصائي لاعتماد القطاع العام بشكل أكبر على التعاون الدولي لتحقيق أهداف الاستدامة مقارنة بالقطاع الخاص. 83
- جدول 22: اختبار كاي اسكوير لتدريب على الاستدامة في القطاع الخاص أكثر شمولية من القطاع العام في المملكة العربية السعودية. 86

- جدول 23: اختبار كاي اسكوير للقطاع الخاص يسعى إلى الابتكار في مجال الاستدامة أكثر من القطاع العام في المملكة العربية السعودية. 87
- جدول 24: اختبار كاي اسكوير لتنفيذ توجهات الاستدامة أفضل في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية. 88
- جدول 25: ملخص انجاز القضية. 89
- جدول 26: إحصائيات الموثوقية. 89

فهرس الأشكال

- رسم توضيحي 1: الإطار النظري للدراسة 37
- رسم توضيحي 2: الوصف الاحصائي لجنس المشاركين في التجربة 59
- رسم توضيحي 3: الوصف الاحصائي لأعمار المشاركين في التجربة 61
- رسم توضيحي 4: الوصف الاحصائي لدرجة العلمية للمشاركين في التجربة 62
- رسم توضيحي 5: الوصف الاحصائي لمبادرات الاستدامة في القطاع العام تلقي دعما حكوميا اكبر مقارنة بالقطاع الخاص 63
- رسم توضيحي 6: الوصف الاحصائي لقطاع الخاص في تطبيق توجهات الاستدامة بفعالية اكبر مقارنة بالقطاع العام 64
- رسم توضيحي 7: الوصف الاحصائي لشركات الخاصة تخصص موارد مالية اكبر من لمشاريع الاستدامة مقارنة بالمؤسسات الحكومية 66
- رسم توضيحي 8: الوصف الاحصائي لتدريب على الاستدامة في القطاع الخاص تكثر شمولية من القطاع العام 67
- رسم توضيحي 9: الوصف الاحصائي لموافقة على ان القطاع العام يمتلك سياسات استدامة أكثر وضوحا وتفصيلا من القطاع الخاص 68
- رسم توضيحي 10: الوصف الاحصائي لقطاع الخاص يسعى الي الابتكار في مجال الاستدامة أكثر من القطاع الخاص 69
- رسم توضيحي 11: الوصف الاحصائي لالتزام المؤسسات الحكومية بمعايير الاستدامة اكثر جدية من التزام الشركات الخاصة 71
- رسم توضيحي 12: الوصف الاحصائي للقطاع الخاص يواجه تحديات اكبر في تنفيذ توجهات الاستدامة مقارنة بالقطاع العام 72
- رسم توضيحي 13: الوصف الاحصائي لمؤسسات الحكومية تمتلك خبرة أكبر في ادارة مشاريع الاستدامة مقارنة بالشركات الخاصة 73
- رسم توضيحي 14: الوصف الاحصائي للقطاع الخاص يمتلك مرونة أكبر في تعديل سياساته لتحقيق اهداف 75
- رسم توضيحي 15: الوصف الاحصائي لتوجهات الاستدامة في القطاع الخاص تركز بشكل أكبر علي الربحية 76
- رسم توضيحي 16: الوصف الاحصائي لشفافية توجهات الاستدامة أفضل في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص 77
- رسم توضيحي 17: الوصف الاحصائي لتوجهات الاستدامة لمراعاة البعد الاجتماعي بشكل أكبر من القطاع الخاص 79
- رسم توضيحي 18: الوصف الاحصائي لقطاع الخاص يساهم بشكل أكبر في الابتكارات التكنولوجية التي تدعم الاستدامة 80
- رسم توضيحي 19: الوصف الاحصائي لتوعيه حول الاستدامة في القطاع الخاص أفضل من القطاع العام 81
- رسم توضيحي 20: الوصف الاحصائي لتطبيق توجهات الاستدامة في القطاع الخاص يتم بمزيد من الرقابة والمتابعة 82

- رسم توضيحي 21: الوصف الاحصائي لاعتماد القطاع العام بشكل اكبر علي التعاون الدولي لتحقيق اهداف الاستدامة
مقارنة بالقطاع الخاص 84
- رسم توضيحي 22: المتغيرات الدراسية التابعة والمستقلة. 85
- رسم توضيحي 23: المقاييس المتماثلة في تحليل العلاقة لتدريب على الاستدامة في القطاع الخاص أكثر شمولية من
القطاع العام في المملكة العربية السعودية 86
- رسم توضيحي 24: المقاييس المتماثلة في تحليل العلاقة للقطاع الخاص يسعى إلى الابتكار في مجال الاستدامة أكثر من
القطاع العام في المملكة العربية السعودية 87
- رسم توضيحي 25: المقاييس المتماثلة في تحليل العلاقة لتنفيذ توجهات الاستدامة أفضل في القطاع العام مقارنة
بالقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية 88

المستخلص Abstract

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة شاملة لتوجهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاع العام والخاص في المملكة العربية السعودية، حيث تسعى إلى تحليل مدى تكامل مفاهيم الاستدامة ضمن استراتيجيات إدارة المشاريع في كلا القطاعين، واستكشاف الفروقات والتشابهات بينهما في سياق الجهود لتحقيق التنمية المستدامة وفق رؤية المملكة 2030. تمثل حجم العينة في 170 مشاركا، بما في ذلك مدراء مشاريع وموظفين من كلا القطاعين، لضمان جمع بيانات تمثيلية وشاملة تعكس واقع توجهات الاستدامة. اعتمدت الدراسة على منهجية البحث الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام استبيانات مصممة بعناية لقياس مدى تطبيق توجهات الاستدامة، بالإضافة إلى مقابلات عميقة مع خبراء في المجال لإثراء التحليل. أظهرت النتائج أن القطاع الخاص يمتاز بمرونة أكبر في تطبيق توجهات الاستدامة، مما يتيح له التكيف السريع مع متطلبات السوق وتلبية المعايير البيئية والاجتماعية بكفاءة. ومع ذلك، يواجه كلا القطاعين تحديات مشتركة، مثل نقص التمويل والكوادر المدربة وغياب التشريعات الداعمة بشكل كافٍ. كما تبين أن الفروقات الثقافية والتنظيمية تلعب دورًا محوريًا في كيفية تبني الاستدامة؛ حيث يتمتع القطاع الخاص بحرية أكبر في تعديل استراتيجياته مقارنة بالقطاع العام الذي يتبع نهجًا أكثر تقليدية.

الفصل الأول

المقدمة

في السنوات الأخيرة، أصبحت الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات إدارة المشاريع في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المملكة العربية السعودية. يأتي هذا في سياق رؤية 2030 التي أطلقتها المملكة، والتي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، مع التركيز على تطوير القطاعات الأخرى مثل الطاقة المتجددة، والسياحة، والخدمات اللوجستية. في هذا الإطار، تلعب الاستدامة دوراً محورياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسعى المملكة إلى تحقيقها، مما يستدعي توجهات واضحة وصارمة لكل من القطاعين العام والخاص في إدارة المشاريع (Al-Shihri، 2023).

تشير توجهات الاستدامة إلى المبادئ والسياسات التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عملية إدارة المشاريع. يتضمن ذلك تقليل الأثر البيئي للمشاريع، تحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز الفوائد الاجتماعية للمجتمعات المحلية. ومع ذلك، تختلف هذه التوجهات بشكل كبير بين القطاعين العام والخاص، مما يستدعي إجراء دراسة مقارنة لفهم الفروقات وأسبابها، وكذلك التحديات والفرص التي تواجه كل قطاع في هذا السياق (Al-Yami، 2023).

في القطاع العام، تبرز أهمية الاستدامة من خلال السياسات الحكومية والإجراءات التنظيمية التي تفرضها الدولة على المشاريع العامة. يتمثل دور الحكومة في وضع الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم عملية التخطيط والتنفيذ للمشاريع، وضمان الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية. تساهم هذه التوجهات في تعزيز الشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى توفير بيئة تشريعية تدعم الابتكار والاستدامة. علاوة على ذلك، تتمتع المؤسسات الحكومية بقدرة أكبر على تحقيق التكامل بين مختلف القطاعات وتوحيد الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (Aljarallah، 2020).

من ناحية أخرى، يُعد القطاع الخاص محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي. وتعتبر الشركات الخاصة أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع التغيرات السريعة في الأسواق والتكنولوجيا. تركز توجهات الاستدامة في القطاع الخاص بشكل رئيسي على تحقيق الكفاءة والربحية مع الحفاظ على الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية. يسعى العديد من الشركات إلى تبني استراتيجيات الاستدامة كوسيلة لتعزيز تنافسيتها في الأسواق الدولية، حيث أصبحت الاستدامة معياراً مهماً لتقييم أداء الشركات من قبل المستثمرين والمستهلكين على حد سواء (Alaloul، 2022).

رغم هذه الاختلافات، هناك تحديات مشتركة تواجه كلا القطاعين في تطبيق توجهات الاستدامة. تشمل هذه التحديات نقص الوعي والتنقيف حول أهمية الاستدامة، والافتقار إلى الكوادر المؤهلة والمتخصصة في هذا المجال، بالإضافة إلى الحاجة إلى تحسين آليات القياس والتقييم لمشاريع الاستدامة. تتطلب هذه التحديات جهودًا مشتركة من الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني لتعزيز الوعي وتطوير القدرات والبنية التحتية اللازمة لدعم الاستدامة (Chaaben، 2022).

بناءً على ذلك، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على الفروقات والتشابهات بين توجهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية. ستعمل هذه الدراسة على تحليل السياسات والإجراءات المتبعة في كلا القطاعين، وتقييم فعاليتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما ستسعى لتقديم توصيات عملية لتعزيز التعاون بين القطاعين وتحقيق تكامل أكبر في جهود الاستدامة بما يتماشى مع رؤية 2030.

مشكلة الدراسة

تلعب الاستدامة دورًا حيويًا في تحقيق التنمية المستدامة، وتتطلب تكامل الجهود بين القطاعين العام والخاص لضمان تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، يواجه كلا القطاعين تحديات مختلفة في تطبيق توجهات الاستدامة، مما يبرز الحاجة إلى دراسة مقارنة لفهم هذه التحديات وتقديم حلول عملية لتحسين كفاءة وفعالية توجهات الاستدامة في المملكة العربية السعودية.

• الفروق بين القطاع العام والخاص في تطبيق توجهات الاستدامة

القطاع العام

في القطاع العام، تتسم توجهات الاستدامة بالإلزامية والتطبيق الصارم من خلال السياسات والقوانين الحكومية. تعتمد المؤسسات الحكومية على إطار تنظيمي واضح ومحدد لتحقيق الأهداف المستدامة، مما يضمن التزامًا كبيرًا بالمعايير البيئية والاجتماعية. ومع ذلك، يواجه القطاع العام تحديات تتعلق بالكفاءة والمرونة في تنفيذ المشاريع البيروقراطية والإجراءات الروتينية المعقدة يمكن أن تعيق التكيف السريع مع المتغيرات البيئية والاجتماعية، مما يؤدي إلى تأخيرات في تنفيذ المشاريع وتقليل فعاليتها.

القطاع الخاص

في المقابل، يتميز القطاع الخاص بالمرونة والقدرة على الابتكار، مما يمكنه من تطبيق توجهات الاستدامة بطرق مبتكرة وفعالة. تسعى الشركات الخاصة إلى تحقيق التوازن بين الأهداف الربحية والاستدامة، وتتبنى ممارسات متقدمة لتعزيز تنافسيتها في الأسواق الدولية. ومع ذلك، يمكن أن يكون هناك تباين كبير بين الشركات في مدى التزامها بتوجهات الاستدامة، حيث تتبنى بعض الشركات ممارسات متقدمة بينما تتخلف أخرى عن الركب. هذا التباين يثير تساؤلات حول كيفية تعزيز الالتزام الشامل والمستدام في القطاع الخاص.

تحديات التنسيق والتكامل بين القطاعين

رغم الجهود المبذولة لتحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص، لا تزال هناك فجوات في التعاون والتنسيق. يؤدي نقص التعاون إلى تكرار الجهود أو تضاربها، مما يقلل من الفعالية الكلية لتوجهات الاستدامة. يجب تطوير آليات فعالة لتبادل المعرفة والخبرات بين القطاعين، وتعزيز الشراكات التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أكثر تكاملاً وكفاءة.

تحديات الوعي والتعليم

نقص الوعي العام حول أهمية الاستدامة وكيفية تطبيقها بشكل فعال يمثل أحد العقبات الرئيسية في كلا القطاعين. يتطلب ذلك جهوداً كبيرة في مجال التثقيف وبناء القدرات، ليس فقط بين العاملين في المجال ولكن أيضاً بين الجمهور والمستهلكين. تعزيز الوعي حول الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستدامة يمكن أن يشجع على تبني ممارسات مستدامة على نطاق أوسع، ويساهم في تحقيق الأهداف الوطنية والدولية.

آليات القياس والتقييم

تعد آليات القياس والتقييم الفعالة أحد المكونات الأساسية لضمان تنفيذ توجهات الاستدامة بنجاح. هناك حاجة لتطوير أدوات ومؤشرات موثوقة لقياس تأثير السياسات والممارسات المستدامة في كلا القطاعين. يمكن أن تساعد هذه الأدوات في تحديد النقاط القوية والضعيفة في تطبيق توجهات الاستدامة، وتوجيه الجهود نحو تحسين الأداء والتكيف مع التحديات المتغيرة.

الحاجة إلى تطوير سياسات مرنة وفعالة

تتطلب التحديات المتزايدة في مجال الاستدامة تطوير سياسات مرنة وقادرة على التكيف مع المتغيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. في القطاع العام، يمكن تحسين الكفاءة من خلال تبسيط الإجراءات والحد من البيروقراطية، مما يسمح بتنفيذ المشاريع بشكل أسرع وأكثر فعالية. في القطاع الخاص، يجب تعزيز الالتزام بتوجهات

الاستدامة من خلال توفير حوافز مالية وتنظيمية تشجع الشركات على تبني ممارسات مستدامة بشكل شامل ومستدام.

تكمن مشكلة الدراسة في فهم الفروق والتحديات التي تواجه القطاعين العام والخاص في تطبيق توجيهات الاستدامة في إدارة المشاريع بالمملكة العربية السعودية. تهدف الدراسة إلى تحليل السياسات والإجراءات المتبعة في كلا القطاعين، وتقييم فعاليتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. من خلال تقديم توصيات عملية، تسعى الدراسة إلى تحسين التعاون بين القطاعين وتعزيز التكامل في جهود الاستدامة بما يتماشى مع رؤية 2030، لضمان تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل في المملكة.

أهمية الدراسة

تعزيز فهم الفروق بين القطاعين

تأتي أهمية هذه الدراسة من الحاجة إلى فهم الفروقات الجوهرية بين القطاعين العام والخاص في تطبيق توجيهات الاستدامة. من خلال دراسة مقارنة، يمكن تحديد مدى التفاوت في السياسات والإجراءات المتبعة، واكتشاف نقاط القوة والضعف في كل قطاع. هذا الفهم يمكن أن يساعد صناع القرار في تطوير سياسات أكثر فعالية وشمولية تراعي الخصائص الفريدة لكل قطاع، مما يساهم في تحسين الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع (Ershadi، 2021).

1. توضيح التحديات والفرص المختلفة

دراسة المقارنة بين القطاع العام والقطاع الخاص تساعد في تحديد الفروقات في ممارسات الاستدامة بينهما. توضح الدراسة كيفية مواجهة كل قطاع لتحديات مختلفة، مثل الضغوط المالية والقوانين الحكومية في القطاع العام مقابل المرونة والتكيف السريع في القطاع الخاص. كما تبرز الفرص التي يمكن أن تستفيد منها كل من القطاعين لتعزيز الاستدامة في المشاريع.

2. تحديد الأولويات والسياسات الفعالة

من خلال تحليل الفروق بين القطاعين، يمكن للدراسة أن تساهم في تحديد الأفضليات لكل منهما في تطبيق توجيهات الاستدامة. يتيح ذلك تطوير سياسات فعالة تتناسب مع خصوصيات كل قطاع، سواء بالنسبة للتكاليف المالية، أو للتوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية.

3. تعزيز التعاون بين القطاعين

بفهم أعمق للفروق بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالاستدامة، يمكن للدراسة أن تعزز التعاون بين هذين القطاعين. يمكن تبادل الخبرات والممارسات الناجحة بينهما، وتعزيز الشراكات التي تهدف إلى تحقيق أهداف الاستدامة المشتركة بشكل أكبر وأكثر فعالية.

4. توجيه السياسات العامة والاستراتيجيات المؤسسية

توفر الدراسة رؤى هامة للمسؤولين الحكوميين والمديرين التنفيذيين في القطاع العام والخاص، مما يساعدهم في توجيه السياسات العامة والاستراتيجيات المؤسسية المتعلقة بالاستدامة. يمكن للنتائج أن تساعد في تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي، وتعزيز التزام الشركات والمؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

5. تحفيز البحث والابتكار

من خلال تسليط الضوء على الفروق بين القطاعين، يمكن للدراسة أن تحفز البحث والابتكار في مجال الاستدامة. يمكن أن تشجع على تطوير تقنيات جديدة وحلول مبتكرة تساهم في تحسين أداء المشاريع وتقليل أثرها البيئي (Aladwey, 2024).

دعم تحقيق رؤية 2030

تمثل الاستدامة أحد الركائز الأساسية لرؤية المملكة 2030، التي تسعى إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز التنمية المستدامة. من خلال هذه الدراسة، يمكن تقديم توصيات عملية لدعم تنفيذ أهداف رؤية 2030 بشكل أكثر فعالية. تحليل توجيهات الاستدامة في إدارة المشاريع سيساعد في تحديد الفجوات الموجودة والتحديات التي تواجه تحقيق الأهداف الطموحة للرؤية، مما يمكن من تطوير استراتيجيات مبتكرة تعزز الاستدامة وتدعم التنمية الشاملة (AlGhamdi, 2022).

1. تعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية

دراسة المقارنة بين القطاع العام والقطاع الخاص في استخدام توجهات الاستدامة تساهم في تعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية في المملكة العربية السعودية. من خلال تحليل كفاءة وفعالية كل قطاع في تطبيق سياسات الاستدامة، يمكن تحديد الجوانب التي تحتاج إلى تحسين وتعزيز، مما يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والبيئية المنصوص عليها في رؤية 2030.

2. تعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص

الدراسة تعزز التكامل بين القطاعين العام والخاص من خلال فهم أفضل للممارسات والتحديات التي تواجه كل قطاع في تطبيق توجهات الاستدامة. يمكن للنتائج أن تشجع على التعاون المشترك والشراكات التي تعزز من قدرة البلاد على التكيف مع التحولات الاقتصادية والبيئية المستقبلية.

3. تعزيز التنمية المستدامة

من خلال تحسين أداء القطاعين العام والخاص في مجال الاستدامة، يساهم البحث في تعزيز التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. تحقيق الاستدامة يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتحسين جودة الحياة، وتقديم فرص عمل جديدة، كل ذلك مساهمة مباشرة في تحقيق أهداف رؤية 2030.

4. تحفيز الابتكار والتطوير التكنولوجي

تعمل الدراسة على تحفيز الابتكار والتطوير التكنولوجي من خلال تحليل الفجوات والتحديات التي تواجه تطبيق توجهات الاستدامة في القطاعين. يمكن أن تساعد النتائج في تحفيز الشركات والمؤسسات على تطوير تقنيات جديدة وحلول مبتكرة تعزز من فعالية الاستدامة وتقليل الأثر البيئي.

5. تعزيز السمعة الدولية والجذب الاستثماري

باعتبار المملكة العربية السعودية دولة رائدة في مجال الاستدامة، يمكن للدراسة أن تساهم في تعزيز السمعة الدولية للبلاد وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المستدامة. تحسين الأداء في تطبيق توجهات الاستدامة يجعل المملكة مكاناً مغرياً للاستثمارات التي تهدف إلى تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية المستدامة (Rana، 2018).

تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص

تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. تساهم هذه الدراسة في تعزيز التعاون والتكامل بين القطاعين من خلال تقديم تحليل دقيق للفروقات والتحديات المشتركة. من خلال فهم أفضل لنقاط القوة والضعف في كل قطاع، يمكن تعزيز التعاون في تنفيذ مشاريع مستدامة، وتطوير آليات مشتركة تضمن تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية بشكل أكثر فعالية وكفاءة (Al-Hanawi M., 2019).

1. تبادل الخبرات والممارسات الناجحة

دراسة المقارنة بين القطاعين تساهم في تبادل الخبرات والممارسات الناجحة في مجال الاستدامة. يمكن للشركات الخاصة أن تستفيد من تجارب القطاع العام في تطبيق السياسات البيئية والاجتماعية، بينما يمكن للقطاع العام أن يستوحي من مرونة وابتكار الشركات الخاصة في تحقيق الأهداف الاستدامة.

2. تعزيز الشراكات الاستراتيجية

الدراسة تساهم في تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يمكن تشكيل شراكات تعاونية تستهدف تطوير مشاريع مشتركة تعتمد على مبادئ الاستدامة، مثل مشاريع البنية التحتية الخضراء والتكنولوجيا النظيفة.

3. تعزيز الثقافة الاستدامة

من خلال التعاون بين القطاعين، يمكن تعزيز الثقافة الاستدامة في المجتمع. تساهم الدراسة في نشر الوعي بأهمية الاستدامة بين الشركات والمؤسسات في كلا القطاعين، مما يعزز من التزامهم بتبني الممارسات المستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

4. تحقيق التوافق بين الأهداف العامة والخاصة

يمكن للدراسة أن تساهم في تحقيق التوافق بين الأهداف العامة للحكومة والأهداف التجارية للشركات الخاصة. من خلال توجيهات الاستدامة، يمكن للقطاع العام أن يوجه الاستثمارات نحو مشاريع تدعم أهداف التنمية المستدامة، بينما يمكن للشركات أن تدمج الاستدامة في استراتيجياتها لتحقيق الأرباح المستدامة على المدى الطويل.

5. تعزيز القدرة على التكيف والابتكار

التعاون بين القطاعين يعزز من قدرة المملكة على التكيف مع التحديات الاقتصادية والبيئية العالمية. يمكن تطوير حلول مبتكرة وتكنولوجيا نظيفة تساهم في تحسين أداء المشاريع وتقليل أثرها البيئي، مما يعزز من تنافسية الاقتصاد السعودي على المستوى العالمي (Al-Hanawi، 2020).

تحسين الكفاءة والفعالية في إدارة المشاريع

تساعد هذه الدراسة على تحسين الكفاءة والفعالية في إدارة المشاريع من خلال تقديم توصيات مبنية على التحليل المقارن لتوجهات الاستدامة. يمكن أن تسهم النتائج في تبسيط الإجراءات وتحسين السياسات الحالية في كلا القطاعين، مما يؤدي إلى تنفيذ مشاريع أكثر كفاءة وفعالية. تحسين الأداء الإداري يمكن أن يقلل من التكاليف ويزيد من الفوائد الاجتماعية والبيئية للمشاريع، مما يعزز التنمية المستدامة على المدى الطويل (Khan، 2020).

1. تحسين الإدارة والتخطيط

دراسة المقارنة تساهم في تحسين الإدارة والتخطيط للمشاريع في كلا القطاعين. بفضل مقارنة التوجهات الاستدامة، يمكن للمشروعات في القطاع العام والخاص تطوير استراتيجيات أفضل للتخطيط والتنفيذ، مما يزيد من كفاءة استخدام الموارد ويحسن من تنفيذ المشاريع بشكل عام.

2. تقليل التكاليف وزيادة الربحية

التوجه نحو الممارسات المستدامة غالباً ما يؤدي إلى تقليل التكاليف الإدارية والتشغيلية على المدى الطويل. على سبيل المثال، استخدام التكنولوجيا البيئية في المشاريع يمكن أن يقلل من تكاليف الطاقة والمواد، مما يساهم في زيادة الربحية للمشاريع في كلا القطاعين.

3. تعزيز الشفافية والمساءلة

تساهم الدراسة في تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المشاريع. من خلال توجيهات الاستدامة، يمكن تطبيق معايير محددة لقياس الأداء وتقييم تأثير المشاريع على البيئة والمجتمع، مما يزيد من المساءلة ويعزز الثقة بين الجهات المعنية.

4. تعزيز التنافسية وجذب الاستثمارات

الالتزام بالاستدامة يمكن أن يعزز من تنافسية الشركات والمشاريع في السوق المحلي والعالمي. الاستثمار في المشاريع المستدامة يعكس الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية ويجذب الاستثمارات المستدامة، مما يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو المستدام.

5. تحسين السمعة وجذب المواهب

الشركات والمؤسسات التي تتبنى الممارسات الاستدامة غالباً ما تحظى بسمعة جيدة في السوق وتكون مفضلة للمستهلكين والمستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، تعزز الشركات الاستدامة من قدرتها على جذب المواهب البشرية المتميزة التي تبحث عن أماكن عمل تتمتع بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية (Alshuwaikhat، 2023).

تعزيز الوعي والتثقيف حول الاستدامة

تلعب الدراسة دوراً مهماً في تعزيز الوعي والتثقيف حول أهمية الاستدامة في إدارة المشاريع. من خلال تقديم معلومات وتحليلات مفصلة، يمكن أن تساهم الدراسة في رفع مستوى الوعي بين العاملين في القطاعين والجمهور بشكل عام حول الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستدامة. هذا الوعي يمكن أن يشجع على تبني ممارسات مستدامة على نطاق واسع، ويساهم في بناء ثقافة الاستدامة في المجتمع (Alghamdi، 2017).

1. رفع الوعي بأهمية الممارسات المستدامة

دراسة المقارنة تساهم في رفع الوعي بأهمية الممارسات المستدامة بين المشروعات في القطاعين العام والخاص. من خلال تحليل التوجهات الاستدامة ومقارنتها، يتم تسليط الضوء على الفوائد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة، مما يشجع على تبني هذه الممارسات بشكل أكبر وأكثر شمولية.

2. تعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية

الدراسة تعمل على تعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات والمؤسسات في القطاعين العام والخاص. من خلال تبني مبادئ الاستدامة، يمكن للمشروعات أن تحقق توازناً بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين الجودة البيئية والحياة للمجتمعات المحلية.

3. تعزيز التفاعل والمشاركة المجتمعية

تساهم الدراسة في تعزيز التفاعل والمشاركة المجتمعية في مجال الاستدامة. من خلال توعية الجمهور والمشاركين بأهمية الاستدامة، يمكن تشجيع المجتمعات المحلية على المشاركة في مبادرات ومشاريع تدعم الأهداف الاستدامة المحلية والوطنية.

4. تعزيز القدرة على اتخاذ القرارات المستنيرة

الدراسة تساهم في تعزيز القدرة على اتخاذ القرارات المستنيرة بناءً على أدلة علمية حول التأثيرات الاقتصادية والبيئية لمشاريع الاستدامة. يمكن للقطاعين العام والخاص أن يستفيدا من نتائج الدراسة في تحسين سياساتهم واستراتيجياتهم لتحقيق الاستدامة بشكل أفضل وأكثر فعالية.

5. دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة

من خلال تعزيز الوعي والتثقيف حول الاستدامة، يمكن للدراسة أن تساهم في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحلية والعالمية، بما في ذلك أهداف رؤية 2030 للتنمية المستدامة. تعزيز الوعي بالمشكلات البيئية والاجتماعية والاقتصادية يعزز من التزام الأفراد والمؤسسات بتبني حلول استدامة تعمل على تحقيق التنمية المستدامة على المدى البعيد (Al-Zohbi، 2023).

تطوير آليات قياس وتقييم فعالة

تساهم الدراسة في تطوير آليات قياس وتقييم فعالة لتوجهات الاستدامة في إدارة المشاريع. من خلال تحليل البيانات والممارسات الحالية، يمكن تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية التي تساعد في قياس تأثير السياسات والممارسات المستدامة. هذه الأدوات تساهم في تحسين الشفافية والمساءلة، وتتيح إمكانية متابعة التقدم المحرز وتحسين السياسات بشكل مستمر لتحقيق نتائج أفضل (Ozumba، 2020).

1. تعزيز الشفافية والمساءلة

تطوير آليات قياس وتقييم فعالة يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في مجال تنفيذ مبادئ الاستدامة بين القطاعين العام والخاص. من خلال وضوح المعايير والمؤشرات المستخدمة في التقييم، يتمكن الجهات المعنية من تقييم أداء المشاريع والبرامج بطريقة شفافة تعكس التزامها بالمعايير المستدامة وتحقيق للمجتمع والجمهور المسؤولية المجتمعية.

2. تحفيز الابتكار والتحسين المستمر

تطوير آليات قياس وتقييم تساعد على تحفيز الابتكار والتحسين المستمر في تطبيق مبادئ الاستدامة. من خلال رصد الأداء وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، يمكن للمؤسسات والشركات أن تضع استراتيجيات لتحسين أدائها الاستدامي وتعزيز كفاءتها في استخدام الموارد والطاقة والمواد.

3. تعزيز القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية

الآليات الفعالة لقياس وتقييم الاستدامة تعزز القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية القائمة على البيانات والأدلة الدقيقة. توفر هذه الآليات المعلومات اللازمة للقادة والمديرين لتحليل النتائج واتخاذ القرارات المستنيرة التي تدعم أهداف النمو المستدام والاستدامة البيئية والاجتماعية.

4. تقديم مقاربات موحدة ومقارنات فعالة

من خلال تطوير آليات موحدة لقياس الاستدامة، يتسنى للقطاعين العام والخاص إجراء مقارنات فعالة بين أداء مشاريعهم وبرامجهم. هذا يساعد في تحديد أفضل الممارسات ونقاط القوة والضعف، مما يتيح الفرصة للتعلم المتبادل وتبني الابتكارات الجديدة لتحسين الأداء الاستدامي.

5. دعم استراتيجيات التنمية المستدامة

تطوير آليات قياس وتقييم فعالة يدعم استراتيجيات التنمية المستدامة على المدى الطويل. يمكن للدراسات المقارنة أن تساهم في تطوير إطار عمل يتبنى المعايير الدولية للأداء الاستدامي، مما يعزز من توجيه الاستثمارات نحو المشاريع والبرامج التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (Alghuson, 2023).

تعزز الدراسة أهمية الابتكار والتكنولوجيا في تحقيق الاستدامة. من خلال تحليل دور القطاعين في تبني وتطوير التقنيات المستدامة، يمكن تحديد الفرص والتحديات المرتبطة بالابتكار في هذا المجال. دعم الابتكار يمكن أن يساهم في تحسين الكفاءة البيئية والاقتصادية للمشاريع، ويعزز القدرة التنافسية للقطاعين في السوق المحلية والدولية. تأتي أهمية هذه الدراسة من قدرتها على تقديم تحليل شامل للفروقات والتحديات في تطبيق توجهات الاستدامة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية. من خلال تقديم توصيات عملية مبنية على التحليل المقارن،

تسهم الدراسة في تحسين السياسات والإجراءات، وتعزيز التعاون بين القطاعين، ودعم تحقيق رؤية 2030. بالإضافة إلى ذلك، تساهم الدراسة في رفع مستوى الوعي حول أهمية الاستدامة، وتطوير آليات قياس وتقييم فعالة، ودعم الابتكار في مجال التقنيات المستدامة، مما يعزز التنمية المستدامة على المدى الطويل.

أهداف الدراسة

• فهم الفروقات في توجهات الاستدامة بين القطاعين

تحديد السياسات والإجراءات المتبعة

تهدف هذه الدراسة إلى فهم الفروقات بين السياسات والإجراءات المتبعة في القطاعين العام والخاص لتطبيق توجهات الاستدامة في إدارة المشاريع. من خلال تحليل معمق للسياسات الحالية، يمكن تحديد الاختلافات في النهج والالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية. هذا التحليل يساعد في توضيح كيف يتم تحقيق الأهداف المستدامة في كلا القطاعين، ويكشف عن أوجه القصور والنجاحات التي يمكن التعلم منها.

دراسة تأثير الإطار التنظيمي

يسعى البحث إلى دراسة تأثير الأطر التنظيمية المختلفة على تطبيق توجهات الاستدامة. في القطاع العام، تلعب اللوائح الحكومية دورًا كبيرًا في توجيه المشاريع نحو الاستدامة، بينما يعتمد القطاع الخاص على مبادرات داخلية وسياسات تطوعية إلى حد كبير. فهم هذا التأثير يمكن أن يساعد في تطوير استراتيجيات تنظيمية أكثر فعالية تدعم الاستدامة في كلا القطاعين.

• تعزيز التكامل والتعاون بين القطاعين

تطوير نماذج تعاون فعالة

يهدف البحث إلى تطوير نماذج فعالة للتعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال الاستدامة. من خلال دراسة المشاريع المشتركة وتحليل كيفية تبادل المعرفة والخبرات، يمكن تحديد أفضل الممارسات التي تعزز التعاون وتكامل الجهود لتحقيق الأهداف المستدامة. هذا التكامل يمكن أن يساهم في تنفيذ مشاريع أكثر كفاءة وفعالية، ويحقق فوائد أكبر للمجتمع والبيئة.

تعزيز الشراكات الاستراتيجية

تركز الدراسة على تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين القطاعين من خلال تقديم توصيات مبنية على التحليل المقارن. يمكن أن تساعد هذه التوصيات في تحسين التعاون وتوحيد الجهود لتحقيق الاستفادة، مما يعزز قدرة المملكة على تحقيق أهداف رؤية 2030 بشكل متكامل وشامل.

• تحسين كفاءة وفعالية إدارة المشاريع

تطوير آليات تقييم وقياس

تهدف الدراسة إلى تطوير آليات تقييم وقياس فعالة لتوجيهات الاستفادة في إدارة المشاريع. من خلال تحليل البيانات الحالية وتحديد مؤشرات الأداء الرئيسية، يمكن تقديم أدوات تساعد في قياس تأثير السياسات والممارسات المستدامة. هذه الأدوات تساعد في تحسين الشفافية والمساءلة، وتتيح إمكانية متابعة التقدم وتحسين السياسات بشكل مستمر لتحقيق نتائج أفضل.

تحسين إدارة الموارد

يركز البحث على تحسين إدارة الموارد في كلا القطاعين من خلال تقديم توصيات لتعزيز الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والمالية والبشرية. يمكن أن تسهم هذه التوصيات في تقليل التكاليف وزيادة الفوائد البيئية والاجتماعية للمشاريع، مما يعزز التنمية المستدامة على المدى الطويل.

• دعم الابتكار والتكنولوجيا المستدامة

تحفيز الابتكار في القطاعين

تسعى الدراسة إلى دعم الابتكار في مجال الاستفادة من خلال تحليل دور القطاعين في تبني وتطوير التقنيات المستدامة. يمكن أن يساعد هذا التحليل في تحديد الفرص والتحديات المرتبطة بالابتكار، وتقديم توصيات لدعم الابتكار وتعزيز القدرة التنافسية للقطاعين في السوق المحلية والدولية.

تعزيز تبني التقنيات المستدامة

تركز الدراسة على تعزيز تبني التقنيات المستدامة في إدارة المشاريع من خلال تقديم أمثلة ناجحة ودراسات حالة من كلا القطاعين. يمكن أن يساعد ذلك في نشر المعرفة وزيادة الوعي بأهمية الابتكار التكنولوجي في تحقيق الأهداف المستدامة، وتحفيز المزيد من الشركات والمؤسسات على تبني هذه التقنيات.

• رفع مستوى الوعي والتثقيف حول الاستفادة

توعية العاملين والجمهور

تسعى الدراسة إلى رفع مستوى الوعي بين العاملين في القطاعين والجمهور بشكل عام حول أهمية الاستدامة في إدارة المشاريع. من خلال تقديم معلومات وتحليلات مفصلة، يمكن أن تساهم الدراسة في تعزيز الفهم بأهمية الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستدامة، وتشجيع تبني ممارسات مستدامة على نطاق واسع.

تطوير برامج تدريبية وتعليمية

- ✓ تهدف الدراسة إلى تطوير برامج تدريبية وتعليمية موجهة للعاملين في كلا القطاعين لتعزيز مهاراتهم ومعرفتهم بتوجهات الاستدامة. يمكن أن تساهم هذه البرامج في بناء القدرات اللازمة لتنفيذ المشاريع المستدامة بفعالية، وتعزيز الكفاءة في إدارة الموارد وتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية.
- ✓ تسعى هذه الدراسة المقارنة إلى تحقيق فهم عميق وشامل للفروقات والتحديات في تطبيق توجهات الاستدامة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية. من خلال تقديم تحليل مفصل وتوصيات عملية، تهدف الدراسة إلى تعزيز التكامل والتعاون بين القطاعين، وتحسين كفاءة وفعالية إدارة المشاريع، ودعم الابتكار والتكنولوجيا المستدامة، ورفع مستوى الوعي والثقافة حول الاستدامة. بهذه الطريقة، تساهم الدراسة في تحقيق الأهداف الطموحة لرؤية 2030، وضمان التنمية المستدامة للمملكة على المدى الطويل.
- ✓ يركز هذا الهدف على التطور التاريخي وتطور السياسات الحكومية والأطر التنظيمية التي تتطلب معايير الاستدامة في القطاع العام في المملكة العربية السعودية. ويستلزم ذلك البحث في أوراق السياسات الرئيسية والإجراءات التشريعية واستراتيجيات التنمية الوطنية مثل رؤية 2030. ويتمثل هدف الدراسة في فهم أفضل لكيفية تنفيذ مفاهيم الاستدامة في إدارة المشاريع في القطاع العام على مر الزمن، مع تسليط الضوء على المعالم الرئيسية والتعديلات في الأولويات والمشاكل التي واجهتها (Modibbo، 2021).
- ✓ تعتبر تقييمات الأثر البيئي أدوات بالغة الأهمية لتقييم الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية المحتملة للمشاريع المقترحة قبل الموافقة عليها وتنفيذها. ويهدف هذا إلى دراسة مدى نجاح استكمال تقييمات الأثر البيئي واستخدامها في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية. ويشمل ذلك تقييم دراسات الحالة وقراءة تقارير تقييم الأثر البيئي وإجراء مقابلات مع أصحاب المصلحة في تخطيط المشاريع والإدارة البيئية. والهدف هو اكتشاف كيف تساعد تقييمات الأثر البيئي في اتخاذ القرارات طويلة الأجل والحفاظ على البيئة والامتثال التنظيمي (Noble، 2022).

- ✓ تتبنى شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية بشكل تدريجي ممارسات الاستدامة طوعية، بدافع من مجموعة متنوعة من العوامل بما في ذلك المسؤولية الاجتماعية للشركات، واحتياجات السوق، والامتثال التنظيمي، وتوقعات المستثمرين. ويسعى هذا الغرض إلى التعمق في هذه الدوافع والعوامل، وفحص كيفية تأثيرها على خطط استدامة الأعمال، وهياكل الحوكمة، والممارسات التشغيلية. ومن خلال دراسة هذه الحوافز، يأمل البحث في العثور على أنماط السلوك والصعوبات وعوامل النجاح التي تؤثر على مشاركة القطاع الخاص في مشاريع الاستدامة (Pinto، 2020).
- ✓ يتضمن هذا الهدف تحليل ومقارنة إنجازات استراتيجيات الاستدامة المطبقة في القطاعين الحكومي والخاص في المملكة العربية السعودية. ويبحث في العواقب الملموسة على حماية البيئة والإدماج الاجتماعي والمرونة الاقتصادية عبر مجموعة متنوعة من المشاريع والبرامج. قد يدرس البحث ويقارن مساهمات القطاعات المحددة في أهداف التنمية المستدامة باستخدام معايير كمية مثل خفض انبعاثات الكربون وتدابير حماية التنوع البيولوجي ومؤشرات التنمية المجتمعية وقياسات الأداء الاقتصادي (Alyami، 2015).
- ✓ تعتبر مشاركة أصحاب المصلحة أمراً بالغ الأهمية لزيادة الشفافية والمساءلة والقبول المجتمعي لبرامج الاستدامة في كل من القطاعين العام والتجاري. ويتمثل الهدف في التحقيق في كيفية اختلاف تكتيكات مشاركة أصحاب المصلحة عبر الصناعات وتأثيرها على عمليات اتخاذ القرار في المشروع ونتائج الاستدامة. ويستلزم ذلك البحث في تقنيات استشارة أصحاب المصلحة، وفحص أنظمة الملاحظات، وتقييم فعالية أنشطة المشاركة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة وزيادة شرعية المشروع (Guttermann، 2023).
- ✓ إن التخصيص الفعال للموارد - المالية والفنية والبشرية - أمر بالغ الأهمية لتعزيز تقنيات إدارة المشاريع المستدامة في المملكة العربية السعودية. ويستلزم هذا الغرض تقييم كيفية توزيع الموارد واستخدامها في القطاعين العام والخاص لدعم مشاريع الاستدامة. وينظر في تخصيصات الميزانية، وخطط الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء والبنية التحتية، وجهود بناء القدرات، ودور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الاستفادة من الموارد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (Abdel-Aziz، 2018).
- ✓ إن تنفيذ معايير الاستدامة في إدارة المشاريع يطرح العديد من المشاكل، بما في ذلك التعقيدات البيروقراطية، والحدود المالية، وعدم اليقين القانوني، والمعارضة التنظيمية للتغيير. ويتمثل الهدف في تحديد وفحص هذه القيود في كل من القطاعين الحكومي والتجاري في المملكة العربية السعودية. ويشمل ذلك إجراء مقابلات مع

أصحاب المصلحة، ودراسة دراسات الحالة، وتقييم نصوص السياسات لتحديد الأسباب الكامنة وراء مشاكل التنفيذ وتقديم الحلول (Bernat، 2023).

✓ إن الاتفاقيات الدولية، والأطر مثل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وجهود الاستدامة الإقليمية لها جميعها تأثير كبير على نهج المملكة العربية السعودية في الحوكمة المستدامة. ويهدف هذا الهدف إلى دراسة كيفية تأثير المعايير العالمية والإقليمية على السياسات الوطنية والأطر التنظيمية والأهداف الاستراتيجية للتنمية المستدامة. ويستلزم ذلك مراجعة التوافق مع الالتزامات الدولية، وتقييم تماسك السياسات، والتحقيق في إمكانيات دمج مبادرات الاستدامة في المملكة العربية السعودية مع أفضل الممارسات والمعايير العالمية.

✓ يعد الابتكار التكنولوجي وتنفيذ التكنولوجيا الخضراء أمرًا بالغ الأهمية لتحسين نتائج استدامة المشروع. ويدرس هذا الهدف دور الاختراقات التقنية مثل حلول الطاقة المتجددة والبنية الأساسية الذكية والأدوات الرقمية في زيادة كفاءة الطاقة وخفض التأثير البيئي وتعزيز استدامة المشروع. ويستلزم ذلك البحث في دراسات الحالة والاستثمارات التقنية ونظم الابتكار في كلا القطاعين لفهم مساهمتهما في أهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل (Chovancová، 2023).

تساؤلات الدراسة

سؤال الدراسة الرئيسي:

- ما هي الفروق في جودة إدارة المشاريع بين القطاع العام والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي الممارسات الرئيسية لإدارة المشاريع في القطاع العام والقطاع الخاص؟
- كيف تختلف استراتيجيات تخطيط المشاريع وتنفيذها بين القطاعين؟
- ما هي التحديات الرئيسية التي يواجهها كل من القطاع العام والقطاع الخاص في إدارة المشاريع؟
- هل تؤثر الهياكل التنظيمية المختلفة في القطاعين على كفاءة إدارة المشاريع؟
- ما هي المؤشرات والمقاييس المستخدمة لقياس جودة إدارة المشاريع في كل من القطاعين؟

- كيف يؤثر الاستثمار في التدريب والتطوير على تحسين جودة إدارة المشاريع في القطاعين؟
- ما هو تأثير البيئة التنظيمية والثقافية على إدارة المشاريع في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص؟
- هل تختلف توقعات الأداء والنتائج المتوقعة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال إدارة المشاريع؟

فروض الدراسة

الفرض الرئيسي:

➤ هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين توجهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاع العام والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.

الفروض الفرعية:

- تختلف السياسات والإجراءات المتبعة لتطبيق توجهات الاستدامة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- يؤثر الإطار التنظيمي المختلف على تنفيذ توجهات الاستدامة بطرق مختلفة بين القطاعين.
- هناك اختلافات في مدى الالتزام والتنفيذ الفعلي لتوجهات الاستدامة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- هناك تأثير للتكنولوجيا والابتكار على تنفيذ توجهات الاستدامة يختلف بين القطاعين.
- هناك تأثير للعوامل الثقافية والاجتماعية المحلية على تنفيذ توجهات الاستدامة يختلف بين القطاعين.

النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث

في إطار الدراسة المتعلقة بتوجهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية، يعتبر تبني إطار نظري علمي مناسب أمرًا بالغ الأهمية لضمان تحقيق أهداف البحث وتحقيق نتائج موثوقة. النظرية العلمية المتبعة لإعداد هذا البحث تعتمد على مجموعة من المبادئ والنماذج التي تساعد في تحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالاستدامة في إدارة المشاريع، وتحديد الفروق والتشابهات بين القطاعين. سنستعرض في هذا السياق الأطر النظرية التي ستوجه هذا البحث وتساعد في تقديم فهم متعمق لتوجهات الاستدامة في إدارة المشاريع في كلا القطاعين.

- نموذج (Triple Bottom Line (TBL):

يُعتبر نموذج Triple Bottom Line (TBL) أحد الأطر النظرية الأساسية التي يمكن استخدامها في هذا البحث. يركز هذا النموذج على ثلاثة أبعاد رئيسية للاستدامة: البيئة، المجتمع، والاقتصاد. يساعد نموذج TBL في تقييم أداء المشاريع من خلال النظر في تأثيرها على البيئة (الاستدامة البيئية)، وتأثيرها على المجتمع (الاستدامة الاجتماعية)، وأدائها الاقتصادي. باستخدام هذا النموذج، يمكن تحليل كيفية توازن القطاعين العام والخاص بين هذه الأبعاد الثلاثة عند تنفيذ المشاريع.

في سياق البحث، يمكن استخدام نموذج TBL لتحديد الفروقات في كيفية تعامل القطاعين مع متطلبات الاستدامة. يمكن أن يساعد هذا النموذج في توضيح ما إذا كانت المشاريع في القطاع الخاص تركز بشكل أكبر على الأداء الاقتصادي مقارنة بالقطاع العام، الذي قد يعطي اهتمامًا أكبر للأبعاد البيئية والاجتماعية نتيجة للضغوط الحكومية والتشريعات.

- نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory):

نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory) تُعنى بفهم كيفية تأثير المشاريع على مختلف أصحاب المصلحة المشاركين والمتأثرين بالمشاريع. تشمل هذه النظرية تحديد وتقييم احتياجات وتوقعات مختلف الجهات المعنية، مثل المجتمع المحلي، الحكومة، المستثمرين، الموظفين، والعملاء. تعتبر هذه النظرية مناسبة جدًا لفهم كيف تتعامل الشركات والمؤسسات مع التزاماتها تجاه الاستدامة من خلال إدارة علاقاتها مع أصحاب المصلحة. يمكن استخدام نظرية أصحاب المصلحة في البحث لتحديد كيف يختلف نهج القطاعين العام والخاص في إشراك وإدارة علاقات أصحاب المصلحة في سياق الاستدامة. يمكن أن يوضح البحث كيف يؤثر الضغوط الخارجية والداخلية على توجهات الاستدامة في كلا القطاعين، وكيف يمكن أن تختلف استراتيجيات التواصل والتعاون لتحقيق أهداف الاستدامة.

- نموذج دورة حياة المشروع (Project Life Cycle Model):

يُعتبر نموذج دورة حياة المشروع (Project Life Cycle Model) إطارًا نظريًا آخر يمكن استخدامه في البحث. يركز هذا النموذج على تحليل مختلف مراحل دورة حياة المشروع، بدءًا من المرحلة الابتدائية (التخطيط) وحتى المرحلة الختامية

(الإغلاق). يساعد هذا النموذج في تحديد كيفية دمج الاستدامة في كل مرحلة من مراحل المشروع، وكيفية تأثير هذه المراحل على تحقيق أهداف الاستدامة.

في إطار الدراسة، يمكن استخدام نموذج دورة حياة المشروع لتحليل كيفية تضمين توجهات الاستدامة في مراحل مختلفة من المشاريع في القطاعين العام والخاص. يمكن أن يساعد هذا في تحديد الممارسات الجيدة والفروقات في تطبيق الاستدامة بين القطاعين، وكذلك في تقديم توصيات لتحسين دمج الاستدامة في مراحل المشاريع المختلفة.

- نظرية الابتكار المستدام (Sustainable Innovation Theory):

تُعنى نظرية الابتكار المستدام بفهم كيف يمكن للمشاريع أن تتبنى الابتكار بطرق تساهم في تحقيق الاستدامة. تشمل هذه النظرية دراسة كيفية تطوير واستخدام التقنيات الجديدة، والعمليات الابتكارية، والنماذج التجارية التي تدعم أهداف الاستدامة. يعتبر الابتكار المستدام عنصرًا أساسيًا لتحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية، الاجتماعية، والاقتصادية.

يمكن استخدام نظرية الابتكار المستدام في البحث لتحليل كيفية تبني القطاعين العام والخاص للابتكار لتحقيق أهداف الاستدامة. يمكن أن يساعد البحث في تحديد الفروقات في مدى الاستثمار في التقنيات المستدامة، والعمليات الابتكارية، وكيفية تأثير ذلك على نجاح المشاريع في تحقيق أهداف الاستدامة.

- منهجية البحث المختلط (Mixed Methods Research):

لضمان تحقيق نتائج دقيقة وشاملة، يمكن اعتماد منهجية البحث المختلط (Mixed Methods Research) التي تجمع بين الأساليب الكمية والنوعية. تتيح هذه المنهجية تحليل البيانات الكمية لتحديد الاتجاهات والأنماط، وكذلك البيانات النوعية لفهم العوامل الأساسية والتفسيرات السياقية.

في إطار البحث، يمكن استخدام الاستبيانات والمقابلات لجمع البيانات الكمية والنوعية من مشاريع في القطاعين العام والخاص. تتيح هذه المنهجية تحليل العوامل المؤثرة على توجهات الاستدامة وفهم كيفية تأثير السياق البيئي والسياسي والاقتصادي على تحقيق أهداف الاستدامة.

إن استخدام هذه الأطر النظرية المتنوعة يساهم في تقديم تحليل شامل وعميق لتوجيهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية. من خلال دمج نماذج مثل Triple Bottom Line، ونظرية أصحاب المصلحة، ونموذج دورة حياة المشروع، ونظرية الابتكار المستدام، يمكن للبحث تقديم رؤى دقيقة ومفصلة حول كيفية تحقيق الاستدامة في المشاريع المختلفة، وتقديم توصيات فعالة لتحسين الأداء وتحقيق أهداف الاستدامة.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

في الفصل الثاني من الدراسة بعنوان "دراسة مقارنة لتوجهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاع العام والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية"، سيتم التركيز على جزئين رئيسيين وهما: الدراسات السابقة والإطار النظري. هذا الفصل يلعب دورًا حاسمًا في تأسيس الأساس العلمي والبحثي للدراسة، حيث يقدم مراجعة شاملة للمعرفة القائمة حول موضوع البحث ويساهم في صياغة إطار نظري قوي يوجه العمل البحثي.

تعتبر الدراسات السابقة جزءًا لا يتجزأ من أي بحث علمي، حيث تتيح للباحثين فهم السياق الذي يتعاملون معه، وتحديد الفجوات المعرفية التي قد تكون موجودة، والتي يمكن للبحث الحالي أن يساهم في سدها. في هذا الفصل، سيتم استعراض مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع الاستدامة في إدارة المشاريع، سواء في القطاع العام أو الخاص. هذا الاستعراض لا يساعد فقط في تحديد مدى انتشار وتطبيق مبادئ الاستدامة، ولكنه أيضًا يوفر فهمًا عميقًا للاتجاهات الحالية والتحديات التي تواجه هذا المجال.

استعراض الدراسات السابقة يساعد أيضًا في تحديد الأطر النظرية والمفاهيم التي استخدمت في الأبحاث السابقة، وكيفية تطبيقها في السياقات المختلفة. هذا يمكن الباحث من مقارنة وتقييم الأدوات والأساليب التي استخدمت في الدراسات السابقة، واختيار الأنسب منها لتطبيقها في دراسته الحالية. علاوة على ذلك، توفر الدراسات السابقة خلفية غنية تساعد في فهم تأثير السياق المحلي، بما في ذلك العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، على توجهات الاستدامة في المشاريع.

يعتبر الإطار النظري عنصرًا حيويًا في أي بحث أكاديمي، حيث يقدم الأساس المفاهيمي الذي يستند إليه البحث ويحدد الإطار الفكري للتحليل. في هذا الفصل، سيتم تقديم الإطار النظري الذي سيستخدم لتحليل توجهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية. هذا الإطار سيتضمن مجموعة من النظريات والمفاهيم التي ستساعد في تفسير وتحليل البيانات التي سيتم جمعها خلال البحث.

الإطار النظري يساعد الباحثين في تنظيم أفكارهم وتحديد العلاقات بين المتغيرات المختلفة التي سيتم دراستها. كما يوفر الإطار النظري خريطة طريق للبحث، حيث يساعد في تحديد الأسئلة البحثية الرئيسية، ووضع فرضيات البحث، وتحديد الأساليب التي ستستخدم لاختبار هذه الفرضيات. من خلال الإطار النظري، يمكن للباحث أن يحدد بوضوح الحدود التي سيعمل ضمنها، وتوجيه التحليل نحو الاتجاهات الرئيسية التي تهم موضوع البحث.

التكامل بين الدراسات السابقة والإطار النظري يوفر رؤية شاملة للموضوع البحثي. يساعد استعراض الدراسات السابقة في تحديد الفجوات البحثية والاتجاهات الحديثة، بينما يوفر الإطار النظري الأدوات المفاهيمية اللازمة لتحليل هذه الفجوات وتوجيه البحث نحو الإجابة على الأسئلة المحددة. هذا التكامل يضمن أن البحث سيكون مبنياً على أسس علمية قوية، وأن النتائج التي سيتم الوصول إليها ستكون مبنية على تحليل دقيق ومعمق.

يمثل الفصل الثاني من الدراسة جزءاً أساسياً يساهم في بناء الأساس العلمي للبحث وتوجيهه. من خلال استعراض الدراسات السابقة وبناء إطار نظري متين، سيكون الباحث قادراً على تقديم تحليل شامل ومعمق لتوجيهات الاستدامة في إدارة المشاريع، مما يساهم في إثراء المعرفة في هذا المجال ويساعد في تقديم توصيات فعالة لتحسين ممارسات الاستدامة في القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية.

الدراسات السابقة

تتناول دراسة (Alqahtani, 2024) عوامل النجاح الحاسمة (CSFs) الحاسمة للنشر الفعال لنماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في مشاريع الإسكان المستدام في المملكة العربية السعودية (KSA)، والتي تدعم رؤية الأمة 2030. من خلال منهجية قوية تتضمن من خلال مراجعة عميقة للأدبيات، ومقابلات منظمة، ودراسة استقصائية تشمل أصحاب المصلحة الرئيسيين، تعطي الدراسة الأولوية لأربعة عشر عاملاً حاسماً مهماً جزءاً لا يتجزأ من فعالية الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وباستخدام تحليل عملية التسلسل الهرمي التحليلي، تؤكد النتائج الرئيسية على الأهمية القصوى للجوانب التقنية مع التركيز على الاستدامة، وتصميم تقاسم المخاطر وتخصيصها لتشمل التكنولوجيات الخضراء والممارسات الصديقة للبيئة، والاستقرار الاقتصادي في ضوء الاستدامة البيئية طويلة الأجل في تعزيز مشاريع الإسكان المستدامة الناجحة. ومن الجدير بالذكر أن نموذج البناء والتشغيل والنقل (BOT) يُصنف على أنه أكثر طرق الشراكة بين القطاعين العام والخاص فعالية، حيث حصل على متوسط درجة أهمية قدرها 4.07. ويتناقض هذا النموذج مع الطرائق الأخرى مثل التصميم والبناء والتشغيل (DBO) والبناء والتملك والتأجير والتحويل (BOLT)، التي سجلت نتائج أقل في الفعالية. يوفر هذا التقييم الشامل رؤية مهمة لصانعي السياسات والممارسين، مع التركيز على الاختيار الاستراتيجي لطرائق الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحديد أولويات عوامل النجاح الحرجة لتعزيز استدامة وفعالية مشاريع الإسكان في المملكة العربية السعودية.

تعد المملكة العربية السعودية دولة مهمة بين دول الشرق الأوسط ودولة محورية بسبب موقعها الرئيسي في إنتاج النفط العالمي. أصبحت الممارسات المستدامة من الاعتبارات البارزة بين مؤسسات الأعمال في القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية. تم في هذه الدراسة تحليل البيانات الثانوية والأولية المتعلقة بممارسات الاستدامة وإدارة الكربون في المملكة العربية السعودية ومؤسساتها التجارية. لقد كانت حكومة المملكة العربية السعودية جادة في معالجة المشاكل البيئية. وكشفت البيانات الأولية أن مديري القطاع الخاص كانوا أفضل استعداداً وحريصين على التعامل مع مشاكل الاستدامة وإدارة الكربون مقارنة بمؤسسات القطاع العام. وأعرب المديرون السعوديون الذين شملهم الاستطلاع عن أملهم في أن يبدأ أصحاب العمل في مكافأة إجراءات الاستدامة الإيجابية والتركيز على تثقيف المديرين حول ممارسات إدارة الكربون. هناك حاجة لإصلاح النظام التعليمي لإعداد مديري المستقبل الذين هم على استعداد لتنفيذ سياسات الاستدامة في منظماتهم. يمكن لنتائج هذا المشروع أن تساعد صناع السياسات في المملكة

العربية السعودية وقيادات جامعات القطاعين العام والخاص على إعادة هيكلة قطاع التعليم العالي لإعداد الطلاب لوظائف المستقبل ومساعدة المملكة العربية السعودية في تحقيق أهداف الاستدامة (Hashmi، 2018).

تناول دراسة (Al-Hanawi، 2019) مسألة توفير الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية، وتبحث بشكل خاص في التحديات التي تواجه مقدمي الرعاية الصحية ومسؤولي الوزارة. وعلى الرغم من أن الدراسة تركز على عوامل خاصة بالمملكة العربية السعودية، إلا أنها تبحث أيضاً في المشكلة من منظور دولي واسع النطاق. وعلى وجه الخصوص، تستكشف الدراسة تجربة تحديث الرعاية الصحية في المملكة المتحدة لوضع تصور عملي لدمج الخدمات العامة مع مُثل السوق. هناك حاجة ملحة لتحديث نظام الرعاية الصحية السعودي مع كون العبء الاقتصادي على وزارة الصحة التي تمويلها الدولة وسيلة غير مستدامة لتوفير الرعاية الصحية في المستقبل. ويكمن الحل جزئياً في فتح نظام الرعاية الصحية العامة أمام مصادر بديلة للإيرادات. وعلى وجه الخصوص، سيتم اعتبار الشراكات بين القطاعين العام والخاص وسيلة فعالة لتمويل الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية ولتحسين معايير وجودة الرعاية. وتخلص هذه الدراسة إلى أنه في حين أن التحرك نحو نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في توفير الرعاية الصحية قد تم وصفه كشرط مسبق للتحديث والتطوير، فإن الاندماج الدقيق بين القوات الحكومية وغير الحكومية يظل مصدراً للتخمين. ونتيجة لذلك، تدعو الدراسة إلى توخي الحذر عند تقييم فوائد ومخاطر الشراكات بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص.

في حين أظهرت المملكة العربية السعودية جهوداً هائلة في تحقيق هدف التنمية المستدامة من خلال تشجيع ممارسات الشراء المستدامة من قبل المؤسسات العامة والخاصة، إلا أنه لا تزال هناك عقبات كبيرة تحول دون التنفيذ الكامل لهذه الممارسات. هذه الدراسة هي محاولة للتحقيق التجريبي في جوانب ممارسات الشراء المستدامة من قبل المؤسسات العامة والخاصة في المملكة العربية السعودية، ولا سيما طبيعة ومدى والعوائق الرئيسية التي تحول دون تنفيذ تلك الممارسات على المستويات التنظيمية. كما أنه يحدد ويحلل العلاقة بين ممارسات الشراء المستدامة للمنظمة، سواء كانت عامة أو خاصة، والعوائق التي تحول دون تنفيذ تلك الممارسات. باستخدام استبيان منظم مع 202 من مديري المشتريات / كبار المديرين في تلك المنظمات السعودية، استخدمنا تقنيات الانحدار المتعددة والمتعددة لتحقيق أهداف الدراسة. تشير نتائجنا التجريبية إلى أنه بغض النظر عن ملكية المنظمات وأنواعها، فإن الوضع الحالي لممارسات الشراء المستدامة يبدو سلبياً للغاية، كما أن مواقف الإدارة العليا وكذلك الجوانب الثقافية للمنظمات تشكل العوائق

الرئيسية أمام التنفيذ الفعال لممارسات الشراء المستدامة على المستويات التنظيمية. ونعتقد أن هذه الدراسة توفر معيارًا مهمًا يمكن من خلاله قياس التقدم المحرز في ممارسات الشراء المستدامة على المستويات التنظيمية، وخاصة في المملكة العربية السعودية. اعتمادًا على تشابه جوانب المنظمات في البلدان الأخرى مع تلك الموجودة في المملكة العربية السعودية، سيكون للمعيار قابلية تطبيق أوسع (Islam، 2017).

يشكل البناء الدولي، حيث يقوم المقاولون بأعمال في بلدان أجنبية، مخاطر ثقافية وتعاقدية ناتجة عن الاختلافات في وجهات النظر الاجتماعية والقانونية. أحد المخاطر الرئيسية التي تؤدي إلى النزاعات في مثل هذه المشاريع الدولية هو سوء إدارة العقود. لقد ركزت الأبحاث على المخاطر الثقافية وتسوية النزاعات اللاحقة في البناء الدولي، متجاهلة الجانب المهم المتمثل في تجنب النزاعات المسبقة. تتناول هذه الورقة هذه الفجوة المعرفية مع التركيز بشكل خاص على المملكة العربية السعودية، التي تعد أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تقوم هذه الورقة بذلك من خلال تقديم إرشادات متعمقة وعملية لإدارة العقود للمقاولين الأمريكيين العاملين في مشاريع الأشغال العامة في المملكة العربية السعودية. تم التركيز على المملكة العربية السعودية بسبب قوتها الاقتصادية ولأن المخاطر التعاقدية المرتبطة بالمملكة العربية السعودية ذات صلة فريدة بتلك الموجودة في البلدان الأخرى. ولتحقيق هذه الغاية، أجرى المؤلفون تحليلًا مقارنًا بين عقد الأشغال العامة السعودي (PWC) ولائحة الاستحواذ الفيدرالية الأمريكية (FAR) فيما يتعلق بأوامر التغيير، وتمديد الوقت، والأضرار المقطوعة، واختلاف ظروف الموقع، وحل النزاعات. من خلال عرض الاعتبارات التعاقدية والقانونية الهامة التي تنفرد بها المملكة العربية السعودية، تشمل نتائج هذا البحث ما يلي: (1) قائمة مرجعية مقارنة توضح أوجه التشابه والاختلاف بين النهجين الحكوميين؛ و(2) مصفوفة الفرص والمخاطر النسبية لشركة PWC وFAR. لم يتم اتباع مثل هذا النهج لتحليل بيئة التعاقد السعودية من سياق الولايات المتحدة من قبل. على هذا النحو، تعد الدراسة مفيدة للمقاول الأمريكي لأنها تسهل فهم المباني التعاقدية في المملكة العربية السعودية والمخاطر والفرص المرتبطة بها. لن يؤدي هذا الفهم المعزز إلى تحسين الأداء وتقليل المخاطر فحسب، بل سيعزز أيضًا الوجود الاستراتيجي للمقاول في السوق العالمية (El-adaway، 2018).

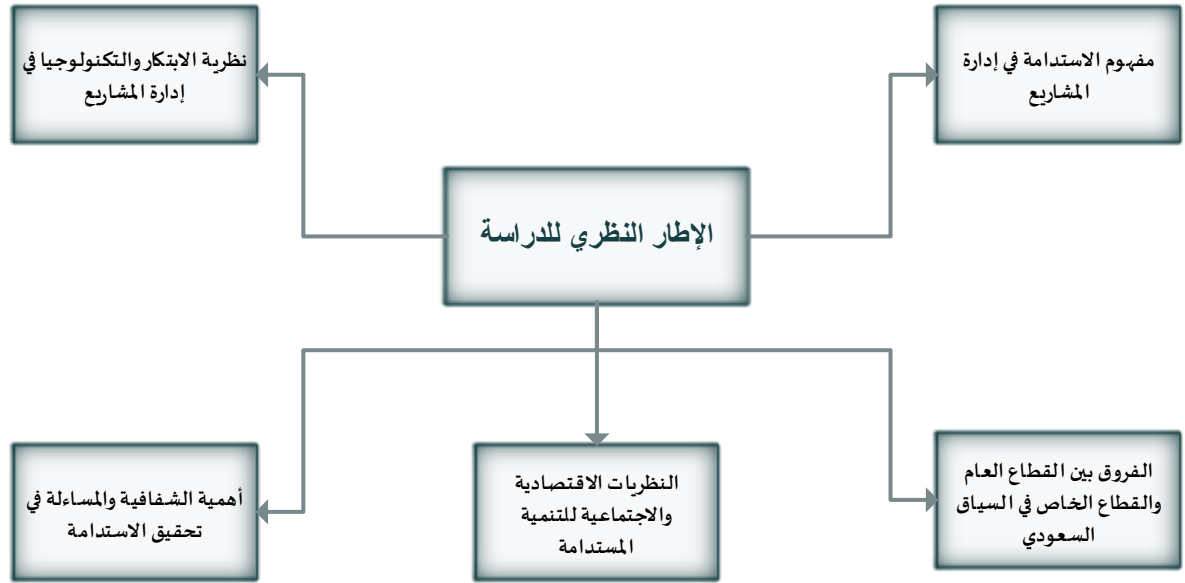
تهدف دراسة (Raj، 2021) إلى دراسة الروابط الرئيسية بين تقارير الاستدامة في القطاعين العام والخاص عن الأهداف والغايات. وباستخدام أسلوب دراسة الحالة الخاص بالمنظمات الكندية، تم إجراء تحليل محتوى 109 تقارير استدامة، بالإضافة إلى 22 مقابلة متعمقة. كشفت مراجعة الأدبيات أن الأبحاث الموجودة في مجال الإبلاغ عن

الاستدامة تركز إلى حد كبير على القطاع الخاص، مع القليل من الاهتمام للقطاع العام. والأكثر من ذلك، أن القليل من الدراسات قد استكشفت الروابط بين القطاعين. لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى معالجة فجوة بحثية مهمة. من خلال استخلاص المعرفة من النظرية المؤسسية، تقدم الدراسة تحليلاً شاملاً لأوجه التشابه والاختلاف الرئيسية في أهداف وغايات الإبلاغ عن الاستدامة في القطاعين العام والخاص. علاوة على ذلك، فهو يعمل على تحديد المزايا والعيوب والعوائق والتحديات التي تعترض ربط الأهداف والغايات. وأخيراً، يختتم التقرير بتوصيات بشأن كيفية تعزيز ربط الإبلاغ عن الأهداف والغايات بين القطاعين العام والخاص.

حظي موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأهمية كبيرة خاصة في الأمانة الأخيرة، نظراً لما يمثله هذا الموضوع من أنه يعد أحد المداخل المهمة المطروحة على الساحة لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية، والتي تعد من الركائز التي تعتمد عليها الدول- خاصة الدول النامية- في رسم وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، ولأنها تحفز النمو الاقتصادي، وتحل مشكلة من المشكلات الكبيرة التي تواجهها تلك الدول وهي مشكلة إيجاد التمويل اللازم لتنفيذ تلك المشروعات خاصة مع وجود العجز الدائم والمستمر في موازناتها والذي تعاني منه تلك الدول. خدمات تلك المشروعات التي تنفذ عن طريق القطاع الخاص، الأمر الذي يحتم على الدول أن تدقق جيداً عند إبرام هذه العقود وأن ترسم الخطوط الفاصلة التي تضمن بها أن تكون الشراكة أداة من الأدوات التي تساعد في تنفيذ خططها وليس عقبة من العقبات التي تقف في طريق تحقيق تلك التنمية، ولذا جاءت تلك الدراسة لتلفت النظر وتسلط الضوء على هذه النقطة المهمة التي يجب أخذها في الاعتبار عند إبرام تلك العقود، ولا تكون كمثيلاً من العقود الأخرى التي انخدعت بها بعض الدول وتولدت عنها آثاراً سيئة ما زالت أغلب تلك الدول تعاني منها حتى الآن، وكيف أن الالتزام بهذه الضوابط تستطيع بها الدول أن تحقق ما تصبو إليه من تحقيق لخطط التنمية المستدامة (محمد، 2016).

الإطار النظري

في دراسة بعنوان دراسة مقارنة لتوجهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاع العام والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، يعد الإطار النظري عنصراً أساسياً، حيث يوفر الأسس الفلسفية والفكرية التي توجه البحث. هذا الإطار يتضمن مجموعة من المفاهيم والنظريات التي تساعد في فهم الاستدامة وإدارة المشاريع في السياق السعودي، بالإضافة إلى تقديم تفسيرات للعوامل المؤثرة على نجاح الاستدامة في القطاعين العام والخاص.



رسم توضيحي 1: الإطار النظري للدراسة

1. مفهوم الاستدامة في إدارة المشاريع

يمثل مفهوم الاستدامة في إدارة المشاريع عنصراً محورياً للإطار النظري. يتمحور هذا المفهوم حول تحقيق توازن مستدام بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في سياق إدارة المشاريع، بحيث لا تؤدي الأنشطة الحالية إلى استنفاد الموارد أو الإضرار بالبيئة والمجتمعات للأجيال القادمة. الاستدامة في إدارة المشاريع تعني تطبيق ممارسات وإجراءات تهدف إلى تحقيق النمو والتنمية المستدامة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتقليل التأثيرات السلبية على البيئة، وتعزيز العدالة الاجتماعية. هذا المفهوم يتجاوز الاعتبارات الاقتصادية التقليدية ليشمل الأبعاد البيئية والاجتماعية، مما يخلق نهجاً شاملاً للتنمية المستدامة (Armenia، 2019).

في السياق السعودي، أصبحت الاستدامة جزءاً أساسياً من السياسات الوطنية، مدفوعة برؤية 2030 التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. تتطلب هذه الرؤية تبني سياسات وممارسات تعزز من استدامة المشاريع في جميع القطاعات، بما في ذلك البنية التحتية، الطاقة، المياه، والنقل. وبالتالي، يلعب مفهوم الاستدامة دوراً رئيسياً في توجيه استراتيجية إدارة المشاريع في السعودية، سواء في القطاع العام أو الخاص. الأبعاد الاقتصادية للاستدامة تتعلق بتحقيق الكفاءة الاقتصادية وتقليل التكاليف وزيادة العائدات. في إدارة المشاريع، يمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد، مثل المواد الخام والطاقة، وتقليل الفاقد والنفايات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تسهم المشاريع المستدامة في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الاقتصاد المحلي من خلال

تشجيع الابتكار والاستثمار في التقنيات النظيفة. هذا النهج يساعد في تحقيق أهداف اقتصادية طويلة الأمد ويضمن استدامة النمو الاقتصادي.

الأبعاد البيئية تتعلق بتقليل التأثيرات السلبية للمشاريع على البيئة. يتطلب ذلك تبني ممارسات تهدف إلى حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية. في السعودية، يشمل ذلك استخدام الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة استهلاك المياه، وتقليل انبعاثات الكربون. من خلال دمج هذه الممارسات في إدارة المشاريع، يمكن تقليل الأثر البيئي وتعزيز الاستدامة البيئية. هذا مهم بشكل خاص في بلد يمتاز بتحديات بيئية مثل ندرة المياه وارتفاع درجات الحرارة.

الأبعاد الاجتماعية تتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الحياة للمجتمعات المحلية. في إدارة المشاريع، يمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في عملية اتخاذ القرار، وتوفير فرص عمل محلية، وتحسين البنية التحتية والخدمات. في السعودية، يمكن أن تشمل هذه الأبعاد تحسين البنية التحتية الصحية والتعليمية، وتوفير فرص تدريب وتعليم للشباب، وتشجيع ريادة الأعمال المحلية. هذا يساعد في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاجتماعية المستدامة (Aldegheishem، 2023).

تكامل هذه الأبعاد الثلاثة في إدارة المشاريع يتطلب نهجاً شاملاً يأخذ في الاعتبار التحديات والفرص التي تواجهها المشاريع في مختلف القطاعات. في السعودية، يشكل ذلك جزءاً من الالتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي وضعتها الأمم المتحدة، والتي تشمل القضاء على الفقر، حماية البيئة، وتعزيز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. لتحقيق هذه الأهداف، يجب على المشاريع في كلا القطاعين العام والخاص تبني استراتيجيات تدمج هذه الأبعاد بشكل متوازن.

يمثل مفهوم الاستدامة في إدارة المشاريع ضرورة استراتيجية لضمان استدامة النمو والتنمية في السعودية. من خلال تبني هذا المفهوم، يمكن تحقيق فوائد متعددة تشمل تحسين الكفاءة الاقتصادية، حماية البيئة، وتعزيز العدالة الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد هذا النهج في تعزيز سمعة المؤسسات وتحقيق المزايا التنافسية، حيث يتزايد الطلب العالمي على المنتجات والخدمات المستدامة.

يمثل مفهوم الاستدامة في إدارة المشاريع إطاراً شاملاً يهدف إلى تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. في السعودية، يشكل هذا المفهوم جزءاً أساسياً من الاستراتيجيات الوطنية والتنمية، مما يساهم في تحقيق رؤية 2030 وتعزيز التنمية المستدامة. من خلال فهم وتبني هذا المفهوم، يمكن للمشاريع في القطاعين العام والخاص تحقيق تأثير إيجابي ومستدام على المجتمع والبيئة والاقتصاد (Moehler، 2018).

2. الفروق بين القطاع العام والقطاع الخاص في السياق السعودي

يعتبر فهم الفروق بين القطاع العام والقطاع الخاص من الجوانب الأساسية للإطار النظري. هذه الفروق تؤثر على كيفية تطبيق وتوجيه الاستدامة في إدارة المشاريع، حيث تختلف الأهداف والهياكل التنظيمية والبيئات التشغيلية بين القطاعين. تعتبر هذه الفروق حاسمة لفهم التحديات والفرص المرتبطة بتطبيق مبادئ الاستدامة في كل قطاع، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إليها المملكة ضمن رؤية 2030 (Blaskovics، 2023).

من الناحية التنظيمية، يتميز القطاع العام في السعودية بتوجهاته نحو البيروقراطية والالتزام الصارم بالقوانين واللوائح الحكومية. هذا الهيكل الإداري يؤثر على سرعة اتخاذ القرارات وتنفيذ المشاريع، حيث يتطلب التوجه البيروقراطي مرور العمليات عبر عدة مراحل من الموافقات والمراجعات. في المقابل، يتمتع القطاع الخاص بمرونة أكبر في اتخاذ القرارات، حيث يمكن للشركات الخاصة التحرك بسرعة أكبر لتبني تقنيات جديدة واستراتيجيات مبتكرة. هذا التباين يؤدي إلى اختلافات في كيفية تبني ممارسات الاستدامة، حيث يمكن للقطاع الخاص أن يكون أكثر استعدادًا لتجربة حلول جديدة ومستدامة مقارنة بالقطاع العام.

القطاع العام يعتمد بشكل رئيسي على التمويل الحكومي الذي يأتي من الميزانية الوطنية، بينما يعتمد القطاع الخاص على مصادر تمويل متنوعة مثل الاستثمارات الخاصة والقروض البنكية. هذا الفارق في مصادر التمويل يؤثر على كيفية تنفيذ المشاريع وتطبيق مبادئ الاستدامة. في القطاع العام، قد تكون المشاريع مقيدة بالميزانيات الحكومية والسياسات الاقتصادية، مما قد يؤدي إلى قيود على الابتكار وتبني التقنيات المستدامة. على النقيض من ذلك، يمكن للقطاع الخاص الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخيارات التمويلية التي تمكنه من الاستثمار في مشاريع مستدامة وتجريب تقنيات جديدة بدون قيود مالية صارمة.

البيئة التنظيمية والقانونية في السعودية تلعب دورًا هامًا في تشكيل الفروق بين القطاعين. القطاع العام يخضع للوائح وسياسات صارمة، بينما يتمتع القطاع الخاص بمرونة أكبر في التكيف مع المتغيرات التنظيمية. هذه المرونة تمنح الشركات الخاصة القدرة على التكيف بسرعة مع التغيرات في السوق والمتطلبات البيئية. بالمقابل، تواجه الجهات الحكومية تحديات في التكيف السريع مع التغيرات الجديدة، مما قد يؤثر على تبني ممارسات الاستدامة. على سبيل المثال، يمكن أن تكون الإجراءات البيروقراطية الطويلة عائقًا أمام تنفيذ مشاريع جديدة تتطلب تكنولوجيا متقدمة أو تغييرات هيكلية.

الثقافة المؤسسية تلعب دورًا حيويًا في تشكيل ممارسات الاستدامة. في القطاع العام، تكون الثقافة المؤسسية غالبًا موجهة نحو الخدمة العامة والامتثال للمعايير واللوائح. هذه الثقافة قد تؤدي إلى تركيز أكبر على الاستدامة الاجتماعية والبيئية باعتبارها جزءًا من المسؤولية الحكومية. في القطاع الخاص، تكون الثقافة غالبًا موجهة نحو الربحية والابتكار، مما يمكن أن يؤدي إلى تركيز أكبر على الكفاءة الاقتصادية والاستدامة من منظور تحقيق أرباح. هذا التباين في القيم يمكن أن يؤثر على كيفية تنفيذ وتوجيه الاستدامة في المشاريع.

كل من القطاع العام والخاص يواجه تحديات وفرصًا مختلفة في تحقيق الاستدامة. في القطاع العام، يمكن أن تكون التحديات مرتبطة بالبيروقراطية والقيود المالية، بينما في القطاع الخاص، يمكن أن تكون التحديات مرتبطة بتقلبات السوق وضغط الأرباح. على الرغم من هذه التحديات، فإن كلا القطاعين يمتلكان فرصًا لتحقيق الاستدامة. القطاع العام يمكنه استخدام سلطاته التنظيمية لفرض معايير الاستدامة، بينما يمكن للقطاع الخاص استخدام مرونته وابتكاره لتطوير حلول مستدامة جديدة (Rashed، 2021).

يمثل فهم الفروق بين القطاع العام والقطاع الخاص في السعودية جزءًا أساسيًا من الإطار النظري لدراسة توجهات الاستدامة في إدارة المشاريع. هذه الفروق تؤثر على كيفية تطبيق الاستدامة وتوجيهها في كل قطاع، مما يساهم في تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة. من خلال تحليل هذه الفروق، يمكن تحديد الاستراتيجيات الأمثل لكل قطاع لتعزيز الاستدامة وتحقيق تأثير إيجابي ومستدام على المجتمع والاقتصاد والبيئة.

3. نظرية الابتكار والتكنولوجيا في إدارة المشاريع

يمثل الإطار النظري الذي يشمل نظرية الابتكار والتكنولوجيا في إدارة المشاريع عنصرًا أساسيًا لفهم كيفية تحقيق الاستدامة في المشاريع المختلفة. تعتبر هذه النظرية من الأدوات المهمة التي تساعد على تحسين الكفاءة والإنتاجية، وتقليل التكاليف، وتحقيق أهداف الاستدامة في كل من القطاعين العام والخاص. الابتكار في إدارة المشاريع يشير إلى إدخال أفكار جديدة أو تحسينات في العمليات والممارسات لتحقيق نتائج أفضل وأكثر كفاءة. يشمل هذا المفهوم تطوير منتجات وخدمات جديدة، أو تحسين العمليات القائمة لتكون أكثر فعالية واستدامة. في السياق السعودي، يعتبر الابتكار عنصرًا أساسيًا لتحقيق رؤية 2030، حيث تسعى المملكة إلى تنويع اقتصادها والانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة. يساهم الابتكار في تحقيق أهداف الاستدامة من خلال تقديم حلول جديدة ومبتكرة للتحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية (Cheng، 2023).

تلعب التكنولوجيا دورًا حيويًا في دعم الابتكار في إدارة المشاريع. تتضمن التكنولوجيا في هذا السياق استخدام الأنظمة الحديثة والأدوات الرقمية لتحسين عمليات التخطيط والتنفيذ والمراقبة في المشاريع. تشمل الأمثلة على ذلك استخدام البرمجيات المتقدمة لإدارة المشاريع، والتقنيات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة لتحليل وتوقع أداء المشاريع. في السعودية، يتم تبني هذه التقنيات بشكل متزايد في القطاعين العام والخاص، مما يساعد في تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف وتحقيق الأهداف المستدامة.

هناك فرق واضح بين القطاعين العام والخاص في السعودية فيما يتعلق بتبني الابتكار والتكنولوجيا. يتميز القطاع الخاص عادة بسرعة تبني التكنولوجيا الجديدة والابتكار بسبب طبيعته التنافسية والمرونة في اتخاذ القرارات. على النقيض من ذلك، يواجه القطاع العام بعض القيود البيروقراطية والتنظيمية التي قد تعوق التبني السريع للتقنيات الجديدة. ومع ذلك، فإن القطاع العام في السعودية يقوم بخطوات كبيرة نحو تحديث بنيته التحتية التقنية وتحسين كفاءته من خلال برامج الحكومة الإلكترونية والمبادرات الأخرى.

الابتكار يلعب دورًا رئيسيًا في تحقيق الاستدامة في إدارة المشاريع. من خلال تطوير تقنيات جديدة وتحسين العمليات، يمكن للمشاريع تحقيق كفاءة أكبر واستخدام الموارد بشكل أفضل، مما يقلل من النفايات والانبعاثات الضارة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للابتكار أن يؤدي إلى تطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات السوق بطرق أكثر استدامة. في السياق السعودي، يعتبر الابتكار في التكنولوجيا النظيفة والطاقة المتجددة مثالاً على كيفية استخدام الابتكار لتحقيق أهداف الاستدامة البيئية.

على الرغم من الفوائد الواضحة، يواجه تبني الابتكار والتكنولوجيا تحديات معينة في كل من القطاعين العام والخاص. تشمل هذه التحديات الحاجة إلى استثمارات كبيرة في التكنولوجيا والتدريب، والمقاومة الثقافية للتغيير، والقيود التنظيمية. في السعودية، تسعى الحكومة إلى تجاوز هذه التحديات من خلال إطلاق مبادرات تدعم الابتكار والتكنولوجيا، مثل مبادرات "نيوم" و"القدية" التي تهدف إلى إنشاء مراكز للابتكار والتكنولوجيا الحديثة.

يمثل الابتكار والتكنولوجيا عنصرين أساسيين في الإطار النظري لدراسة الاستدامة في إدارة المشاريع في السعودية. من خلال فهم وتبني هذه المفاهيم، يمكن للقطاعين العام والخاص تحقيق تحسينات كبيرة في الكفاءة والاستدامة. الابتكار يساعد في تقديم حلول جديدة للتحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، بينما تساهم التكنولوجيا في تحسين العمليات وتقديم أدوات جديدة لتحقيق الأهداف المستدامة. وبالتالي، يعد الاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا أمراً

حيويًا لتحقيق مستقبل مستدام في المملكة العربية السعودية (Jr، 2023).

4. أهمية الشفافية والمساءلة في تحقيق الاستدامة

تعد الشفافية والمساءلة عنصرين أساسيين لتحقيق أهداف الاستدامة. تعكس الشفافية والمساءلة التزام المؤسسات بإدارة الموارد بطرق فعالة، وضمان تنفيذ المشاريع بطريقة تحترم المعايير البيئية والاجتماعية والاقتصادية. يلعب هذان العنصران دوراً حيوياً في تعزيز الاستدامة من خلال توفير بيئة موثوقة وقابلة للتنبؤ، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويعزز الثقة بين جميع الأطراف المعنية.

الشفافية تشير إلى مدى وضوح المعلومات والقرارات المتخذة في سياق إدارة المشاريع. تتطلب الشفافية الكشف الكامل عن المعلومات المتعلقة بالمشاريع، بما في ذلك التفاصيل المالية، التقدم المحرز، والتحديات التي يتم مواجهتها. في السياق السعودي، يُعتبر تعزيز الشفافية في إدارة المشاريع أمراً أساسياً لضمان تنفيذ المشاريع بطريقة فعالة ومستدامة. توفر الشفافية للمستفيدين وأصحاب المصلحة الآخرين رؤية واضحة حول كيفية تخصيص الموارد وتوزيعها، مما يقلل من الفساد ويعزز الكفاءة (Betta، 2018).

تساهم الشفافية أيضاً في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) من خلال ضمان أن الأنشطة والممارسات التي تقوم بها الشركات تتماشى مع الأهداف البيئية والاجتماعية. في المملكة العربية السعودية، يتم تعزيز الشفافية من خلال مبادرات الحكومة الإلكترونية التي توفر معلومات واضحة ومحدثة حول المشاريع العامة، مما يساعد في تعزيز الرقابة المجتمعية وتحسين نتائج المشاريع.

المساءلة تعني أن الأفراد أو الجهات المسؤولة عن إدارة المشاريع يجب أن يتحملوا المسؤولية عن أداؤهم واتخاذ قراراتهم. في إطار الاستدامة، تعني المساءلة أن القائمين على إدارة المشاريع يجب أن يكونوا مستعدين للإجابة عن أي أسئلة تتعلق بكيفية إدارة الموارد، تحقيق الأهداف البيئية، وتطبيق المبادئ الاجتماعية. هذه المساءلة تعزز من مصداقية المشاريع وتدعم اتخاذ القرارات المستنيرة التي تضمن تحقيق أهداف الاستدامة.

تلعب المساءلة دوراً حاسماً في تحسين الأداء والتأكد من أن المشاريع تحقق النتائج المتوقعة. في حالة الفشل أو تجاوز المعايير، يمكن أن تكون هناك عواقب قانونية أو مالية، مما يشجع الجهات المسؤولة على الالتزام بالمعايير واللوائح. في السعودية، تسعى الحكومة إلى تعزيز المساءلة من خلال تطبيق معايير صارمة للمراجعة والتقييم، وضمان أن المشاريع تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

هناك فروق هامة بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة. في القطاع العام، تكون الشفافية والمساءلة جزءاً من الالتزامات القانونية والأخلاقية تجاه الجمهور. تُعد الهيئات الحكومية ملزمة بالكشف عن

المعلومات وإتاحة الوصول إليها لضمان عدم وقوع الفساد وتحقيق الفعالية في استخدام الموارد العامة. على النقيض من ذلك، في القطاع الخاص، يمكن أن تكون الشفافية والمساءلة جزءًا من استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات وتخضع لرقابة أقل صرامة مقارنة بالقطاع العام. ومع ذلك، تسعى الشركات الخاصة أيضًا إلى تعزيز الشفافية والمساءلة لتحسين سمعتها وزيادة ثقة المستثمرين والعملاء.

تواجه كل من القطاعين العام والخاص تحديات في تعزيز الشفافية والمساءلة. في القطاع العام، قد تكون هذه التحديات مرتبطة بالبيروقراطية والقيود السياسية، مما يمكن أن يؤثر على القدرة على الكشف عن المعلومات واتخاذ القرارات بطريقة شفافة. في القطاع الخاص، يمكن أن تواجه الشركات تحديات في تحقيق الشفافية الكاملة بسبب المنافسة التجارية والمخاوف المتعلقة بسرية المعلومات (Wæraas، 2022).

في السياق السعودي، تسعى الحكومة إلى تحسين الشفافية والمساءلة من خلال مبادرات إصلاحية مثل تحسين أنظمة الرقابة المالية، وتعزيز الشفافية في الإجراءات الحكومية، وتقديم تقارير دورية عن المشاريع. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الشركات الخاصة على تعزيز شفافيتها من خلال تبني مبادرات مسؤولية الشركات ونشر تقارير الاستدامة التي تسلط الضوء على تأثيراتها البيئية والاجتماعية.

تعتبر الشفافية والمساءلة من الأسس الجوهرية لتحقيق الاستدامة في إدارة المشاريع. من خلال ضمان وجود معلومات واضحة ومفتوحة حول إدارة الموارد والأداء، وتعزيز المساءلة تجاه الأهداف المحددة، يمكن للمؤسسات تحقيق نتائج مستدامة تعزز من الثقة بين الأطراف المعنية وتدعم الأهداف البيئية والاجتماعية. في المملكة العربية السعودية، يمثل تعزيز الشفافية والمساءلة جزءًا من الجهود الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة وضمان نجاح المشاريع في كل من القطاعين العام والخاص (Wong، 2021).

5. النظريات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة

يلعب الإطار النظري الذي يشمل النظريات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة دورًا حيويًا في توضيح كيفية تطبيق مبادئ الاستدامة في مختلف سياقات إدارة المشاريع. يعد هذا الإطار ضروريًا لفهم كيفية تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكيفية دمج هذه الأبعاد في استراتيجيات التنمية المستدامة في سياق سعودي.

تستند نظرية النمو المستدام إلى الفكرة القائلة بأن النمو الاقتصادي يمكن أن يتحقق بطريقة تحافظ على البيئة وتدعم الأجيال القادمة. يشمل هذا النمو استخدام تقنيات وأنظمة إنتاج أكثر كفاءة بحيث لا تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية أو تلوث البيئة بشكل كبير. في السياق السعودي، تعكس رؤية 2030 هذا المبدأ من خلال التركيز على تطوير التقنيات الخضراء والاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة. تسعى هذه الرؤية إلى تحقيق نمو اقتصادي طويل الأمد مع تقليل التأثيرات البيئية الضارة من خلال تبني استراتيجيات مبتكرة تعزز من كفاءة استخدام الموارد (Hariram، 2023).

الهدف من هذه النظرية هو تحقيق تقدم اقتصادي دون المساس بالموارد الطبيعية والبيئة. في السعودية، يعكس ذلك في البرامج الحكومية التي تشجع على استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وكذلك تحسين كفاءة المباني والمشاريع الصناعية. من خلال تطبيق هذه النظرية، يمكن تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تدعو نظرية الاقتصاد الأخضر إلى تعزيز الأنشطة الاقتصادية التي تدعم البيئة وتقلل من التأثيرات البيئية السلبية. يركز الاقتصاد الأخضر على استخدام الموارد بشكل مستدام وتحفيز الابتكارات التي تدعم التنمية البيئية. في السعودية، يتم تطبيق هذه النظرية من خلال مبادرات تهدف إلى تقليل الانبعاثات الضارة، وتعزيز الاستدامة في مختلف الصناعات، وتنفيذ مشاريع لتحسين جودة الهواء والمياه.

يعتبر الاقتصاد الأخضر جزءاً أساسياً من رؤية السعودية 2030، حيث تسعى الحكومة إلى تطوير استراتيجيات تدعم الاقتصاد الأخضر من خلال تشجيع الاستثمارات في التكنولوجيا النظيفة وتعزيز الاستدامة في قطاع الطاقة والنقل. يشمل ذلك أيضاً الترويج لممارسات إعادة التدوير وتقليل النفايات، مما يعكس الالتزام بتطبيق مبادئ الاقتصاد الأخضر في إدارة المشاريع.

تسعى نظرية الاقتصاد الدائري إلى خلق نظام اقتصادي مغلق حيث يتم إعادة استخدام الموارد بدلاً من التخلص منها. هذا النظام يتطلب تصميم المنتجات والعمليات بطريقة تقلل من النفايات وتزيد من كفاءة الموارد. في السعودية، يتم تبني هذا المبدأ من خلال تشجيع مشاريع إعادة التدوير وإعادة استخدام المواد في القطاعات الصناعية والبنائية.

تهدف النظرية إلى تقليل التأثيرات البيئية السلبية من خلال تحسين عمليات الإنتاج وتقليل كمية النفايات التي يتم إنتاجها. في قطاع البناء والمشاريع الكبيرة، يتم تطبيق هذه النظرية من خلال تحسين تقنيات البناء وتدوير المواد المستخدمة في المشاريع، مما يساهم في تحقيق استدامة أفضل وتحسين كفاءة استخدام الموارد.

تعتبر نظرية التنمية البشرية أن التنمية الاقتصادية يجب أن تكون موجهة نحو تحسين جودة حياة الأفراد من خلال توفير التعليم والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية. هذه النظرية تركز على تعزيز قدرات الأفراد وتمكينهم من المشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. في السعودية، يعكس ذلك من خلال برامج التعليم والتدريب التي تهدف إلى تحسين مهارات القوى العاملة وتزويدهم بالمعرفة اللازمة لتحقيق النجاح في سوق العمل.

تسعى رؤية السعودية 2030 إلى تعزيز التنمية البشرية من خلال استثمارات في التعليم والرعاية الصحية، مما يساهم في رفع مستويات الرفاهية وجودة الحياة. يشمل ذلك تحسين الوصول إلى التعليم الجيد وتوفير فرص تدريبية متقدمة، مما يعزز قدرة الأفراد على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تركز نظرية العدالة الاجتماعية على ضمان توزيع عادل للموارد والفرص بين جميع أفراد المجتمع. تهدف هذه النظرية إلى تقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز المساواة بين الأفراد. في السعودية، يتم تطبيق هذه النظرية من خلال سياسات تهدف إلى تحسين العدالة الاجتماعية وتوفير فرص متساوية لجميع الأفراد في مختلف المناطق.

تسعى الحكومة السعودية إلى تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال برامج تهدف إلى تحسين ظروف العمل وتوفير فرص عمل متساوية، وتطبيق سياسات تعزز من مشاركة جميع أفراد المجتمع في التنمية الاقتصادية. يشمل ذلك دعم المشاريع التي تعزز من مشاركة المرأة والشباب في سوق العمل، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز المساواة (Barry، 2021).

تشير نظرية رأس المال الاجتماعي إلى أهمية بناء علاقات اجتماعية قوية وموثوقة بين الأفراد والمجتمعات. يعزز رأس المال الاجتماعي من التعاون والتفاعل الإيجابي، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة. في السعودية، يتم دعم رأس المال الاجتماعي من خلال مبادرات التنمية المجتمعية التي تهدف إلى تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

تشمل هذه المبادرات تعزيز المشاركة المجتمعية في المشاريع التنموية، وتحسين التواصل بين الأفراد والمجتمعات. من خلال تعزيز رأس المال الاجتماعي، يمكن تحسين نتائج التنمية المستدامة من خلال خلق بيئة تدعم التعاون والتفاعل الإيجابي بين جميع الأطراف المعنية.

تعتبر النظريات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة أساسية في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030. تسعى هذه الرؤية إلى دمج مبادئ التنمية المستدامة في مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تبني استراتيجيات تدعم النمو الاقتصادي المستدام، وتعزز من العدالة الاجتماعية، وتحسن جودة الحياة للأفراد. تعمل السعودية على تعزيز تطبيق هذه النظريات من خلال تنفيذ مشاريع ومبادرات تتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة. يشمل ذلك تحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز الابتكارات التكنولوجية، ودعم التنمية البشرية، وتعزيز العدالة الاجتماعية. من خلال تطبيق هذه النظريات، يمكن تحقيق نتائج إيجابية تدعم التنمية المستدامة وتساهم في تحقيق الأهداف الوطنية في السياق السعودي.

توفر النظريات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة إطارًا نظريًا متكاملًا لفهم كيفية تحقيق التنمية المستدامة من خلال التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. من خلال تطبيق هذه النظريات في سياق إدارة المشاريع في السعودية، يمكن تحقيق الأهداف التنموية بشكل فعال وشامل. تعكس هذه النظريات التزام المملكة بتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق النمو الاقتصادي، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتحسين جودة الحياة، مما يعزز من تحقيق أهداف رؤية 2030 (Alshebami، 2023).

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

الفصل الثالث من الدراسة بعنوان دراسة مقارنة لتوجيهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاع العام والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية سيكون مخصصاً لشرح الجوانب الرئيسية المتعلقة بتنظيم البحث وتوجيهه، بما في ذلك توضيح النهج العام للبحث والأساليب التي سيتم اتباعها لجمع البيانات وتحليلها. هذا الفصل يلعب دوراً حاسماً في تحديد كيفية تنفيذ الدراسة وضمان موثوقية وصحة النتائج المستخلصة.

يعتبر توضيح المنهجية وطرق البحث أحد الأسس الأساسية لأي دراسة علمية. في هذا الفصل، سيتم توضيح النهج العام للبحث، بما في ذلك التصميم البحثي الذي سيتم اتباعه والأدوات التي ستستخدم لجمع البيانات وتحليلها. هذا التفصيل يساعد في تقديم رؤية واضحة حول كيفية تحقيق أهداف البحث والإجابة على الأسئلة المطروحة. تحديد المنهجية وطرق البحث بدقة يضمن أن النتائج ستكون مستندة إلى أسس علمية قوية، مما يعزز من موثوقية الدراسة ويساهم في إمكانية تكرارها في المستقبل.

تحديد مجتمع البحث يمثل خطوة حيوية في أي دراسة، حيث يساعد في تحديد الفئة المستهدفة للدراسة وطبيعة البيانات التي سيتم جمعها. في هذا الفصل، سيتم تقديم تعريف دقيق لمجتمع البحث، مما يساعد في توضيح الخصائص الرئيسية للمشاركين أو المشاريع التي ستشملها الدراسة. هذه التفاصيل تساعد في فهم السياق الذي سيتم فيه تطبيق نتائج الدراسة، وتساهم في توجيه جمع البيانات وتحليلها بشكل يضمن تحقيق أهداف البحث بشكل دقيق وموثوق.

تحديد حدود البحث بدقة يلعب دوراً حاسماً في توجيه البحث وضمان دقته. يشمل ذلك تحديد الحدود البشرية، الزمانية، والمكانية للدراسة. الحدود البشرية تشير إلى الفئة المستهدفة للدراسة، بينما الحدود الزمانية تحدد الفترة الزمنية التي سيتم فيها جمع البيانات وتحليلها. الحدود المكانية، من جانبها، توضح النطاق الجغرافي للدراسة، مما يساعد في فهم السياق المحلي وتأثيراته على النتائج.

هذا التحديد الدقيق للحدود يساعد في تجنب التفسيرات العامة التي قد تكون غير دقيقة، ويضمن أن النتائج ستكون محددة ومعتمدة على السياق المدروس. كما يساعد تحديد الحدود في توجيه الباحثين نحو التركيز على الجوانب الأكثر أهمية وذات الصلة بموضوع الدراسة، مما يعزز من فعالية وكفاءة البحث.

الفصل الثالث يوفر إطار عمل شامل يوجه الباحثين في كيفية تنفيذ الدراسة وتحليل النتائج. من خلال تحديد منهجية البحث، ومجتمع البحث، وحدود البحث، يمكن للباحثين التأكد من أن الدراسة ستجري بطريقة منظمة ومخططة، مما يسهل عملية تحليل البيانات واستخلاص النتائج. هذا التكامل بين المنهجية، المجتمع، والحدود يضمن أن البحث سيكون شاملاً ومتكاملاً، ويقدم نتائج دقيقة وموثوقة يمكن الاعتماد عليها في فهم توجهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاعين العام والخاص.

يعد الفصل الثالث جزءاً أساسياً من الدراسة حيث يوفر الأساس اللازم لتنفيذ البحث وتحليل نتائجه. من خلال تقديم شرح مفصل للمنهجية وطرق البحث، وتحديد مجتمع البحث، وحدود البحث، يضمن الباحثون أن الدراسة ستكون مرتكزة على أسس علمية قوية، مما يعزز من موثوقية النتائج ويساهم في تقديم توصيات فعالة بناءً على هذه النتائج. هذا الفصل يعتبر عنصراً حاسماً في توجيه الدراسة وضمان دقتها وشموليتها، مما يساعد في تحقيق أهداف البحث بفعالية وكفاءة.

المنهجية وطرق البحث

1. تحديد الإطار النظري والفرضيات

في بداية الدراسة، يتم تحديد الإطار النظري الذي يُسلط الضوء على المفاهيم الأساسية للاستدامة في إدارة المشاريع، وكيفية تطبيق هذه المفاهيم في القطاعين العام والخاص بالمملكة العربية السعودية. يتضمن الإطار النظري أيضاً استعراضاً للدراسات السابقة ذات الصلة والتي توفر السياق اللازم لفهم الفروق الإدارية والتشريعية بين القطاعين. الفرضيات المطروحة في الدراسة تتناول توقعات محتملة تتعلق بالفروقات في تطبيق توجهات الاستدامة بين القطاع العام الذي يتمتع بميزانيات عامة وإطار تشريعي مختلف عن القطاع الخاص الذي يتمتع بمرونة أكبر وأهداف ربحية.

2. التصميم البحثي

- النوع البحثي حيث يتبنى البحث نهجاً كمياً ليسهل عملية المقارنة بين القطاعين العام والخاص من حيث تطبيق توجهات الاستدامة.
- المنهجية الكمية حيث تشمل جمع البيانات من خلال استخدام استبيانات موجهة للمشاريع في القطاعين العام والخاص. تتيح المنهجية الكمية تحليل البيانات بشكل إحصائي لفهم العلاقات بين المتغيرات المختلفة.
- طرق جمع البيانات حيث يتم جمع البيانات من خلال استبيانات تشمل مجموعة متنوعة من الأسئلة تتعلق بتوجهات الاستدامة، مما يتيح للباحثين فهم النقاط القوية والضعف في كل قطاع.

3. الإجراءات التحليلية والتفسير

- تحليل البيانات حيث يشمل استخدام الإحصاء الوصفي لتحليل البيانات الكمية المجمعة من الاستبيانات. بعد ذلك، يتم تطبيق التحليل الاستدلالي مثل تحليل الانحدار لاختبار العلاقات بين المتغيرات والفروض المطروحة.
- التفسير حيث يتضمن التفسير استنتاجات المقارنة بين القطاعين والتحليل العميق للفروقات في تطبيق توجهات الاستدامة، مع توفير السياق النظري اللازم للنتائج المستنبطة.

4. الاستنتاجات والتوصيات

- يتم تلخيص النتائج وتحديد الفروقات الرئيسية بين القطاع العام والقطاع الخاص في تطبيق توجهات الاستدامة.

- يتم تقديم التوصيات العملية التي يمكن اعتمادها من قبل الجهات المعنية لتعزيز ممارسات الاستدامة في إدارة المشاريع بالمملكة العربية السعودية.

تعد المنهجية الكمية أداة فعالة في فهم الفروقات والتحديات في تطبيق توجيهات الاستدامة بين القطاعين العام والخاص. توفر هذه الطريقة النظرية والمنهجية الإطار اللازم لإجراء تقييم شامل يساهم في تطوير استراتيجيات أكثر فعالية لدعم الاستدامة في المملكة العربية السعودية.

مجتمع البحث

في دراسة بعنوان دراسة مقارنة لتوجيهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاع العام والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، يلعب مجتمع البحث دورًا حيويًا في تحديد مدى دقة وموثوقية النتائج التي يمكن استنتاجها. مجتمع البحث يشمل جميع الأفراد أو الوحدات التي ستتم دراسة صفاتها أو سلوكها لتحقيق أهداف البحث. يعد تحديد مجتمع البحث بدقة خطوة أساسية لضمان تمثيل كافة الأطراف المعنية وتوفير صورة شاملة ودقيقة للموضوع المدروس.

مجتمع البحث في هذه الدراسة يتكون من المشاريع التي تُدار ضمن القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية، والتي تتبع توجيهات الاستدامة في ممارساتها الإدارية. تشمل الدراسة المؤسسات الحكومية، مثل الوزارات والهيئات العامة، والشركات الخاصة التي تعمل في مجالات متنوعة مثل البنية التحتية، الطاقة، التطوير العقاري، والعديد من الصناعات الأخرى. يتم اختيار هذه المشاريع لأن لديها سياسات أو برامج واضحة تتعلق بالاستدامة، مما يجعلها مناسبة للدراسة المقارنة.

تحديد مجتمع البحث بشكل دقيق يعد خطوة أساسية لضمان صحة وموثوقية البحث. من خلال اختيار مجتمع البحث المناسب، يمكن للباحثين التأكد من أن النتائج المستخلصة ستكون ممثلة لجميع الأطراف المعنية وتعكس الواقع بشكل دقيق. في هذه الدراسة، يشمل مجتمع البحث مشاريع من كلا القطاعين العام والخاص، مما يتيح للباحثين مقارنة الفروق والتشابهات بينهما فيما يتعلق بتوجيهات الاستدامة.

هذا الاختيار يعزز من فهمنا لكيفية تطبيق مبادئ الاستدامة في مختلف القطاعات ويساعد في تحديد العوامل التي تؤثر على تنفيذ هذه التوجيهات. على سبيل المثال، يمكن أن تظهر الدراسة اختلافات في كيفية التعامل مع التحديات البيئية أو الاجتماعية بين القطاعين، مما يوفر رؤى قيمة لتحسين الممارسات في كلا القطاعين.

يشمل مجتمع البحث مجموعة متنوعة من المشاريع، من حيث الحجم، والقطاع، والموقع الجغرافي، ومستوى التعقيد. هذا التنوع يساعد في تقديم صورة شاملة لتوجيهات الاستدامة عبر مختلف السياقات. على سبيل المثال، قد تختلف التحديات التي تواجهها المشاريع الصغيرة في القطاع الخاص عن تلك التي تواجهها المؤسسات الحكومية الكبيرة. من خلال دراسة هذه الفروق، يمكن تحديد أفضل الممارسات وتطوير توصيات تستند إلى الفهم العميق للتحديات والفرص المتاحة في كل قطاع.

جمع البيانات من مجتمع البحث المحدد يتيح للباحثين تحليل وتفسير النتائج بطرق دقيقة ومنهجية. من خلال الحصول على بيانات من مشاريع متنوعة في القطاعين العام والخاص، يمكن للباحثين مقارنة النتائج واستخلاص استنتاجات مبنية على أدلة واضحة. هذا النهج يساعد في تقديم توصيات مدروسة وقابلة للتطبيق تستند إلى الفهم العميق للتوجهات الحالية والممارسات الفعالة في مجالات الاستدامة.

مجتمع البحث يعد جزءاً أساسياً من أي دراسة بحثية، حيث يحدد مدى دقة النتائج وقابليتها للتعميم. في دراسة "دراسة مقارنة لتوجيهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاع العام والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية"، تم اختيار مجتمع البحث بعناية ليشمل مجموعة واسعة من المشاريع التي تلتزم بمبادئ الاستدامة. هذا الاختيار يضمن أن النتائج ستكون ممثلة وموثوقة، ويساعد في تقديم توصيات فعالة لتحسين ممارسات الاستدامة في كلا القطاعين. من خلال التركيز على تحليل شامل ومعمق لمجتمع البحث، تهدف الدراسة إلى تقديم رؤى قيمة تساهم في تعزيز جهود الاستدامة وتحقيق تأثير إيجابي ومستدام في المملكة العربية السعودية.

حدود البحث

✓ الحدود البشرية

يشمل هذا الجانب جميع الأشخاص المشاركين في الدراسة والذين يتعلقون بالمشاريع في القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية. يمكن أن تشمل هذه الفئات:

- المديرين التنفيذيين والمشرفين على المشاريع، وهم الذين يتولون تطبيق سياسات الاستدامة داخل المشاريع ويضطلعون باتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بها.
- الموظفين التقنيين والإداريين الذين يشاركون في تنفيذ السياسات والإجراءات المتعلقة بالاستدامة داخل المشاريع.

✓ الحدود الزمانية

تشير إلى الفترة الزمنية التي تشملها الدراسة والتي تحدد إطار البيانات التي يتم جمعها وتحليلها. في هذه الحالة، يمكن أن تشمل الحدود الزمنية:

- الدراسة تتمحور حول السياسات والممارسات الحالية للقطاعين العام والخاص في تطبيق توجهات الاستدامة، مع التركيز على السياق الراهن للمشاريع خلال عام 2024.
- تقدير كيفية تطور توجهات الاستدامة في المستقبل والتحديات المتوقعة التي يمكن أن تؤثر على القطاعين، مما يساعد في توجيه التوصيات المستقبلية.

✓ الحدود المكانية

تركز على الموقع الجغرافي للدراسة والتي قد تؤثر على السياق والبيئة التي تعمل فيها المشاريع. بالنسبة لهذه الدراسة، تتمحور الحدود المكانية حول المملكة العربية السعودية، مع التركيز على:

- السياق الثقافي والاجتماعي الذي يؤثر على تبني وتطبيق توجهات الاستدامة في المشاريع.
- الظروف البيئية والتي تلعب دوراً هاماً في تحديد الحلول المستدامة والمتاحة للقطاعين العام والخاص.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

في الفصل الرابع من الدراسة بعنوان دراسة مقارنة لتوجيهات الاستدامة في إدارة المشاريع بين القطاع العام والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، سيتم تقديم ثلاثة أجزاء أساسية تمثل محور البحث وأهدافه الرئيسية: تحليل البيانات، النتائج، والتوصيات. يلعب هذا الفصل دورًا محوريًا في تقديم الاكتشافات الرئيسية للدراسة، حيث يتم تحليل البيانات التي تم جمعها بعناية واستخلاص النتائج الهامة، ومن ثم تقديم توصيات مبنية على هذه النتائج. تحليل البيانات يمثل جزءًا حيويًا من العملية البحثية، حيث يتم فحص وتفسير البيانات التي تم جمعها خلال الدراسة. في هذا الفصل، سيتم استخدام مجموعة من الأدوات والأساليب التحليلية لفحص البيانات بعمق، مما يساعد في الكشف عن الأنماط والعلاقات المهمة التي قد تكون غير مرئية بوضوح عند النظر إلى البيانات الخام. تحليل البيانات يمكن الباحثين من التأكد من صحة فرضيات البحث، وتقديم تفسيرات مستندة إلى بيانات ملموسة، مما يعزز من موثوقية وصدق النتائج.

هذا التحليل لا يساعد فقط في فهم البيانات، ولكنه أيضًا يساهم في الكشف عن العوامل المؤثرة على توجيهات الاستدامة في إدارة المشاريع في القطاعين العام والخاص. من خلال تحليل البيانات، يمكن تسليط الضوء على الفروقات الرئيسية بين القطاعين، مما يساعد في تقديم فهم أعمق للموضوع ودعم القرارات المبنية على الأدلة. النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال التحليل تمثل الجوهر الأساسي للدراسة. في هذا الفصل، سيتم عرض النتائج بوضوح ودقة، مع التركيز على النقاط الرئيسية التي تكشفها البيانات. هذا الجزء من الفصل يعتبر محطة رئيسية حيث يتم عرض الاكتشافات الرئيسية للدراسة، مما يساعد القراء على فهم ما تم التوصل إليه بشكل مباشر. عرض النتائج بشكل دقيق ومنظم يساعد في تقديم صورة واضحة عن مخرجات الدراسة، ويتيح للقراء والمهتمين فرصة لتقييم مدى نجاح الدراسة في تحقيق أهدافها. النتائج تعتبر الأساس الذي يبنى عليه الجزء الثالث من الفصل وهو التوصيات، حيث تقدم الأساس العلمي والواقعي الذي تعتمد عليه التوصيات المقترحة.

التوصيات تمثل الجزء النهائي من الفصل الرابع، وهي تعد من أهم الأجزاء لأنها تقدم اقتراحات عملية مبنية على النتائج المستخلصة. في هذا الجزء، سيتم تقديم توصيات تستهدف تحسين توجيهات الاستدامة في إدارة المشاريع في

القطاعين العام والخاص. هذه التوصيات ليست مجرد اقتراحات نظرية، بل هي مستندة إلى تحليل دقيق للبيانات والنتائج، مما يجعلها قابلة للتطبيق وذات قيمة حقيقية لصناع القرار والممارسين في المجال.

التوصيات تساعد في توجيه السياسات والممارسات المستقبلية، وتوفر خطوات عملية يمكن اتباعها لتحقيق تحسينات ملموسة في مجالات الاستدامة. من خلال تقديم توصيات واضحة ومبنية على أدلة، يمكن للبحث أن يساهم في دعم جهود الاستدامة وتعزيزها في القطاعين المدروسين، مما يعزز من دور البحث في تحقيق تأثير إيجابي وفعلي.

الفصل الرابع من الدراسة يمثل تنويجاً للعمل البحثي، حيث يتم فيه تقديم تحليل البيانات، النتائج، والتوصيات بشكل منظم وشامل. هذا الفصل لا يكتفي بعرض الاكتشافات الرئيسية فحسب، بل يقدم أيضاً رؤى عملية يمكن تطبيقها لتحسين الممارسات والسياسات. من خلال التركيز على تحليل دقيق، عرض النتائج بشكل واضح، وتقديم توصيات مستندة إلى الأدلة، يساهم الفصل الرابع في تقديم قيمة حقيقية للبحث، مما يساعد في دفع جهود الاستدامة في إدارة المشاريع في المملكة العربية السعودية إلى الأمام.

تحليل البيانات

• تجميع وحصر البيانات

لقد تم بناء أسئلة الاستبانة من خلال الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة والاستعانة بخبراء مجال الاستدامة. لقد تم الاستعانة بنموذج جوجل من أجل نشر الاستبيان على الأعضاء المهتمين بالموضوع. لقد تم الحصول على 170 ردًا من المستجيبين في التجربة، ومن خلال الاعتماد على برنامج spss سنتجه إلى تحليل البيانات والتوصل إلى النتائج

• الوصف الإحصائي للبيانات

يعد الوصف الإحصائي الأساسي للبيانات عنصرًا أساسيًا في تحليل البيانات الذي يستلزم وصف وفهم الخصائص الأساسية لجمع البيانات. يوفر هذا الإجراء معلومات عن الاتجاه المركزي للبيانات وتنوعها وتوزيعها. غالبًا ما يستلزم وصف البيانات الإحصائية استخدام الإحصائيات الوصفية، وهي عبارة عن معلومات إعلامية موجزة تلخص البيانات وتعرضها بطريقة ذات صلة. يتضمن ذلك مقاييس مثل المتوسط والوسيط والوضع والانحراف المعياري، والتي تساعدك على فهم الاتجاه المركزي لمجموعة البيانات والتباين والتوزيع. تساعد هذه الإحصائيات في فهم الصفات العامة للبيانات وتحسين تفسيرها (Shiva, 2023).

Statistics							
	N		Std. Deviation	Skewness	Std. Error of Skewness	Kurtosis	Std. Error of Kurtosis
	Valid	Missing					
الجنس	170	0	.501	-.095	.186	-2.015	.370
السن	170	0	1.315	.675	.186	-.749	.370
الدرجة العلمية	170	0	1.652	-.117	.186	-1.707	.370
هل تعتقد أن مبادرات الاستدامة في القطاع العام تتلقى دعماً حكومياً أكبر مقارنة بالقطاع الخاص؟	170	0	1.644	.269	.186	-1.544	.370
هل تشعر أن القطاع الخاص يطبق توجيهات الاستدامة بفعالية أكبر مقارنة بالقطاع العام؟	170	0	1.653	.289	.186	-1.523	.370
هل تعتقد أن الشركات الخاصة تخصص موارد مالية أكبر لمشاريع الاستدامة مقارنة بالمؤسسات الحكومية؟	170	0	1.713	.498	.186	-1.488	.370

هل تشعر أن التدريب على الاستدامة في القطاع الخاص أكثر شمولية من القطاع العام؟	170	0	1.557	.371	.186	-1.338	.370
هل توافق على أن القطاع العام يمتلك سياسات استدامة أكثر وضوحاً وتفصيلاً من القطاع الخاص؟	170	0	1.691	.238	.186	-1.605	.370
هل تعتقد أن القطاع الخاص يسعى إلى الابتكار في مجال الاستدامة أكثر من القطاع العام؟	170	0	1.608	.398	.186	-1.417	.370
هل ترى أن التزام المؤسسات الحكومية بمعايير الاستدامة أكثر جدية من التزام الشركات الخاصة؟	170	0	1.674	.422	.186	-1.476	.370
هل تعتقد أن القطاع الخاص يواجه تحديات أكبر في تنفيذ توجيهات الاستدامة مقارنة بالقطاع العام؟	170	0	1.733	.094	.186	-1.718	.370
هل توافق على أن المؤسسات الحكومية تمتلك خبرة أكبر في إدارة مشاريع الاستدامة مقارنة بالشركات الخاصة؟	170	0	1.611	.600	.186	-1.242	.370
هل ترى أن القطاع الخاص يمتلك مرونة أكبر في تعديل سياساته لتحقيق أهداف الاستدامة مقارنة بالقطاع العام؟	170	0	1.587	.645	.186	-1.144	.370
هل تعتقد أن توجيهات الاستدامة في القطاع الخاص تركز بشكل أكبر على الربحية؟	170	0	1.627	.448	.186	-1.383	.370
هل توافق على أن الشفافية في تنفيذ توجيهات الاستدامة أفضل في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص؟	170	0	1.620	.675	.186	-1.178	.370
هل تعتقد أن توجيهات الاستدامة في القطاع العام تراعي البعد الاجتماعي بشكل أكبر من القطاع الخاص؟	170	0	1.646	.385	.186	-1.491	.370
هل ترى أن القطاع الخاص يساهم بشكل أكبر في الابتكارات التكنولوجية التي تدعم الاستدامة مقارنة بالقطاع العام؟	170	0	1.661	.556	.186	-1.358	.370
هل تعتقد أن التوعية حول الاستدامة في القطاع الخاص أفضل من تلك في القطاع العام؟	170	0	1.607	.556	.186	-1.254	.370
هل ترى أن تطبيق توجيهات الاستدامة في القطاع الخاص يتم بمزيد من الرقابة والمتابعة مقارنة بالقطاع العام؟	170	0	1.717	.588	.186	-1.415	.370
هل توافق على أن القطاع العام يعتمد بشكل أكبر على التعاون الدولي لتحقيق أهداف الاستدامة مقارنة بالقطاع الخاص؟	170	0	1.762	.578	.186	-1.493	.370

جدول 1: الوصف الإحصائي للبيانات.

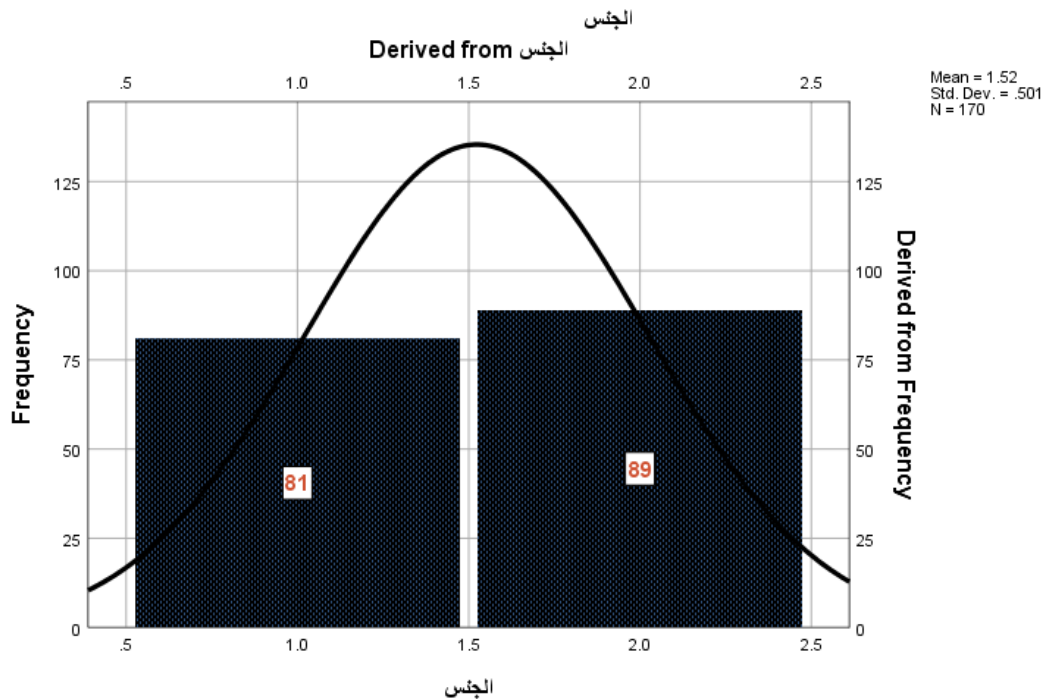
النتائج

• جنس المشاركين في التجربة

يعد جنس المشاركين في التجربة سمة ديموغرافية مهمة يجب على الباحثين مراعاتها عند تطوير التجارب وتحليلها. فإن أخذ التنوع بين الجنسين في الاعتبار عند اختيار المشاركين يمكن أن يساعد في تقديم صورة أكثر اكتمالاً للظواهر قيد البحث، وتحسين الصلاحية الخارجية وتطبيق نتائج البحث. وبهذا الاستبيان وصلت نسبة الذكور 52.4%، بفارق 4% زيادة عن الإناث.

جنس المشاركين في التجربة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أنثى	81	47.6	47.6	47.6
	ذكر	89	52.4	52.4	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

جدول 2: الوصف الاحصائي لجنس المشاركين في التجربة.



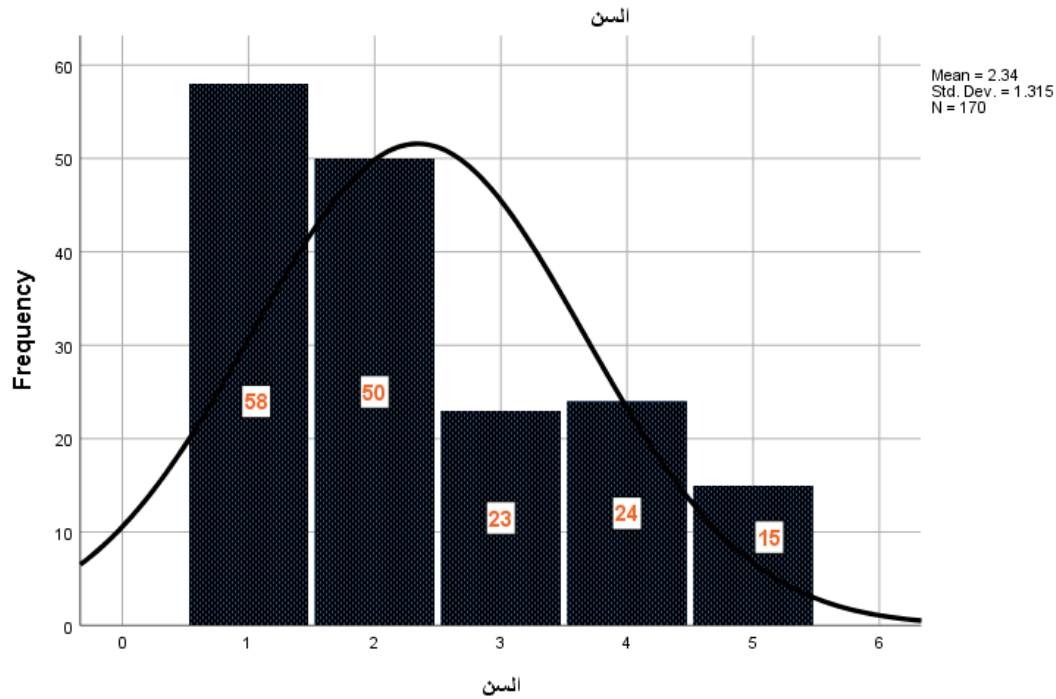
رسم توضيحي 2: الوصف الاحصائي لجنس المشاركين في التجربة

• أعمار المشاركين في التجربة

إن التوزيع العمري للمشاركين في التجربة له تأثير كبير على كل من تصميم الدراسة ونتائجها. يمكن أن يكون للتغيرات المرتبطة بالعمر تأثير كبير على مجموعة متنوعة من خصائص الدراسة، بما في ذلك القدرة المعرفية والاستجابات الفسيولوجية والميول السلوكية. وهذا جلي في اختلاف اعمار المشاركين بهذا الاستبيان، حيث التنوع موجود بشكل نسبي، مع غلبة نسبة الأعمار من 20-30 بأعلى نسبة، والتي هي 34.01%.

أعمار المشاركين في التجربة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	20-30	58	34.1	34.1	34.1
	30-40	50	29.4	29.4	63.5
	40-50	23	13.5	13.5	77.1
	50-60	24	14.1	14.1	91.2
	60+	15	8.8	8.8	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

جدول 3: الوصف الاحصائي لأعمار المشاركين في التجربة.



رسم توضيحي 3: الوصف الاحصائي لأعمار المشاركين في التجربة

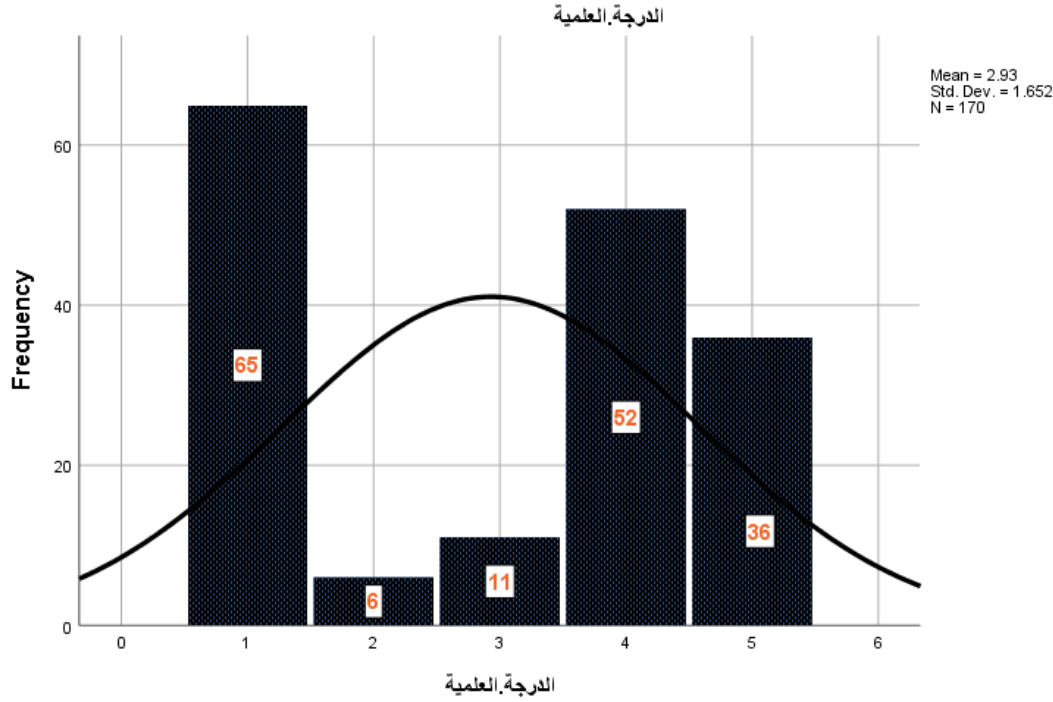
• الدرجة العلمية للمشاركين في التجربة

الاختلاف الواضح بين المستويات التعليمية، يمنح الباحثين نوعاً من التباين في نتائج الدراسة، يمكن أن تؤثر الدرجات الأكاديمية على فهم المشاركين للتعليمات، وتقنيات حل المشكلات، والأداء العام في التقييمات المعرفية والسلوكية، ورغم ذلك بنسبة الـ 38.2% من درجة البكالوريوس، مع 30.6% من الشهادة العليا، جعل من المطمئن أن يتم الوثوق بهذا الاستبيان.

الدرجة العلمية للمشاركين في التجربة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	درجة البكالوريوس	65	38.2	38.2	38.2
	دكتوراه	6	3.5	3.5	41.8
	شهادة الدراسة الثانوية	11	6.5	6.5	48.2
	شهادة عليا	52	30.6	30.6	78.8

	ماجستير	36	21.2	21.2	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

جدول 4: الوصف الاحصائي لدرجة العلمية للمشاركين في التجربة.



رسم توضيحي 4: الوصف الاحصائي لدرجة العلمية للمشاركين في التجربة

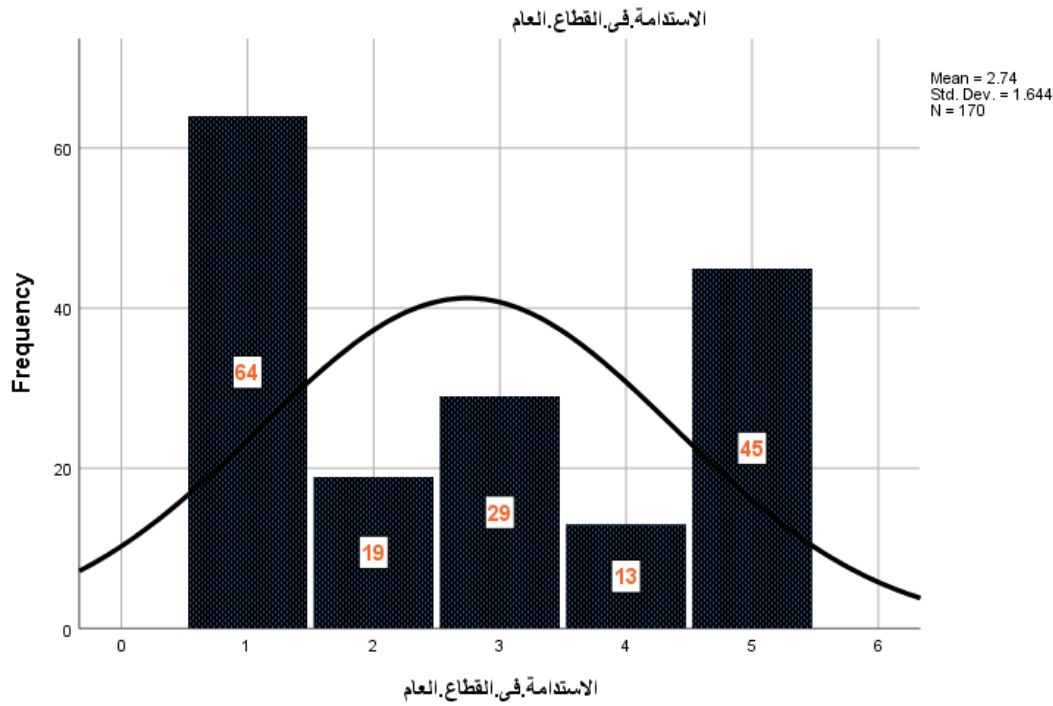
- هل تعتقد أن مبادرات الاستدامة في القطاع العام تتلقى دعمًا حكوميًا أكبر مقارنة بالقطاع الخاص؟

تظهر استفادة القطاع العام بشكل أكبر من القطاع الخاص، حيث يتم توفير الأموال والإعانات والحوافز الحكومية بانتظام لمساعدة هذه المشاريع كجزء من أهداف السياسة العامة الأكبر. على عكس القطاع الخاص، الذي تتأثر بشدة بدinاميكيات السوق والمزايا التنافسية. ولهذا كان هناك نسبة تعدت الربع لمن كانوا مترددين بتحديد موافقة أو رفض، لكن غلبتها بالنهاية نسبة الموافقة بفارق أعلى 11%.

هل تعتقد أن مبادرات الاستدامة في القطاع العام تتلقى دعمًا حكوميًا أكبر مقارنة بالقطاع الخاص؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	64	37.6	37.6	37.6

	أوافق بشدة	19	11.2	11.2	48.8
	لا أوافق	29	17.1	17.1	65.9
	لا أوافق بشدة	13	7.6	7.6	73.5
	لا أوافق ولا أرفض	45	26.5	26.5	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

جدول 5: الوصف الاحصائي لمبادرات الاستدامة في القطاع العام تلقي دعما حكوميا اكبر مقارنة بالقطاع الخاص.



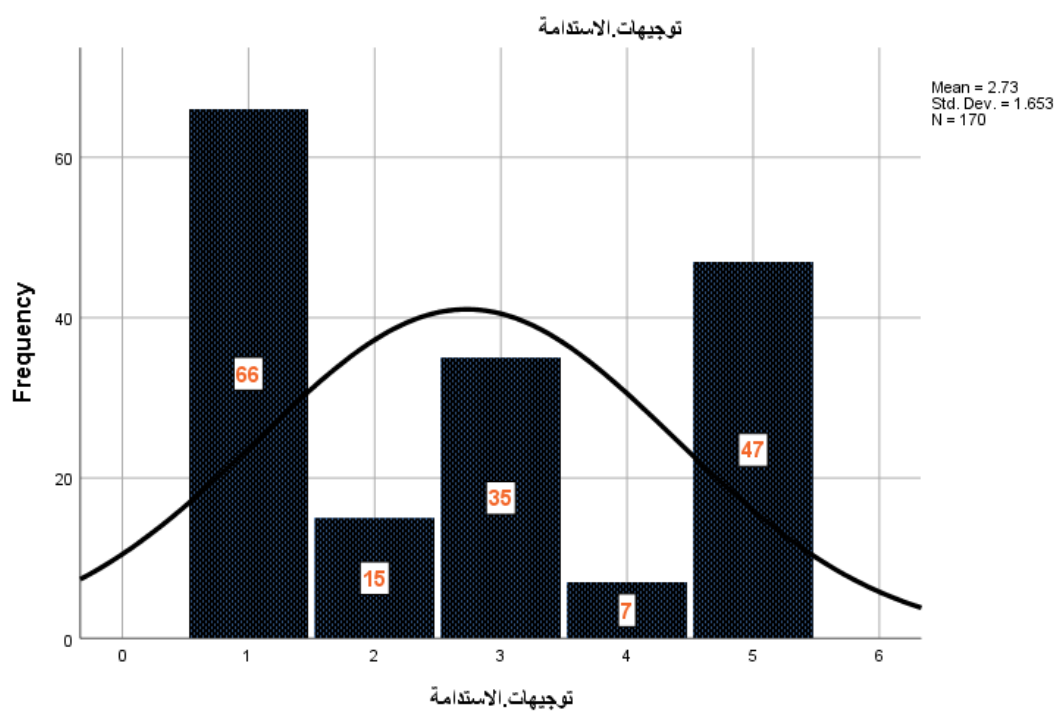
رسم توضيحي 5: الوصف الاحصائي لمبادرات الاستدامة في القطاع العام تلقي دعما حكوميا اكبر مقارنة بالقطاع الخاص

• هل تشعر أن القطاع الخاص يطبق توجهات الاستدامة بفعالية أكبر مقارنة بالقطاع العام؟

الآراء اتجهت للموافقة على تميز القطاع الخاص عن القطاع العام في تطبيق توجهات الاستدامة بنسبة 38.8%. ولعل هذا بسبب المعرفة المسبقة على اعتماد القطاع العام على الدعم التشريعي، والقدرة التنظيمية، والمواءمة مع الأهداف الحكومية الأوسع، وهذا من شأنه أن يحجم القطاع العام بأطر السياسات العامة والمتطلبات التشريعية، فإنه قد يواجه مشكلات في تخصيص الموارد والجمود الإجرائي.

هل تشعر أن القطاع الخاص يطبق توجهيات الاستدامة بفعالية أكبر مقارنة بالقطاع العام؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	66	38.8	38.8	38.8
	أوافق بشدة	15	8.8	8.8	47.6
	لا أوافق	35	20.6	20.6	68.2
	لا أوافق بشدة	7	4.1	4.1	72.4
	لا أوافق ولا أرفض	47	27.6	27.6	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

جدول 6: الوصف الاحصائي لقطاع الخاص في تطبيق توجهيات الاستدامة بفعالية أكبر مقارنة بالقطاع العام.



رسم توضيحي 6: الوصف الاحصائي لقطاع الخاص في تطبيق توجهيات الاستدامة بفعالية أكبر مقارنة بالقطاع العام

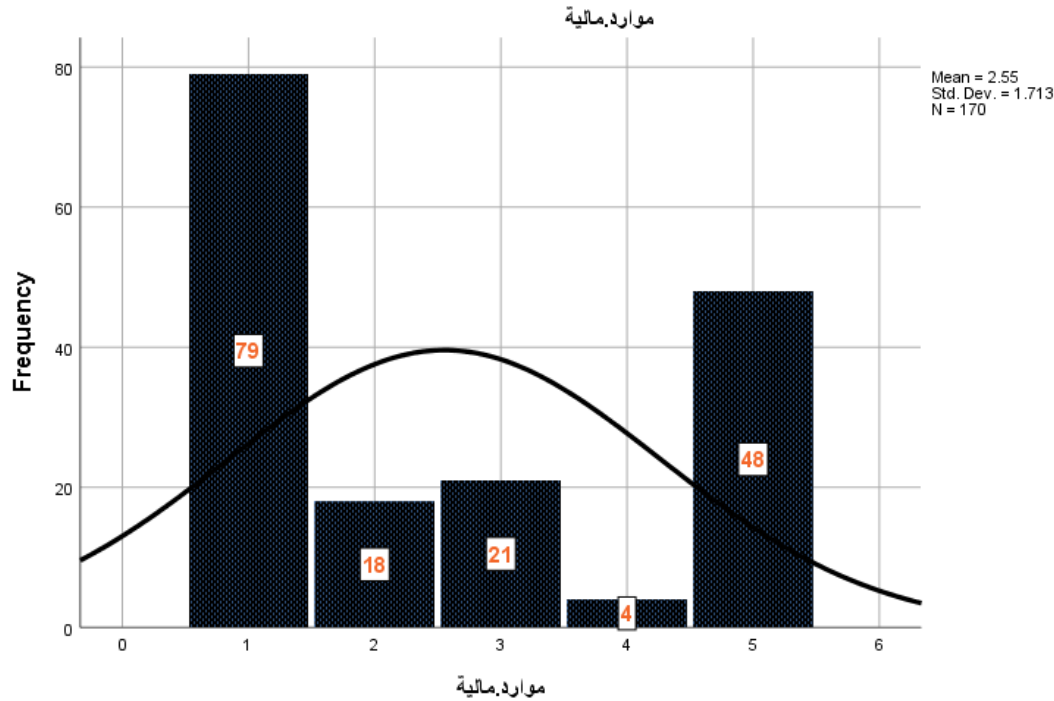
- هل تعتقد أن الشركات الخاصة تخصص موارد مالية أكبر لمشاريع الاستدامة مقارنة بالمؤسسات

الحكومية؟

من المعروف ان المؤسسات الحكومية تعمل ضمن ميزانيات محددة وتحدد أولويات تخصيص الموارد وفقاً لأهداف السياسة العامة الأوسع والمتطلبات الاجتماعية على الرغم من الدعم الحكومي لجهود الاستدامة، على عكس المؤسسات الخاصة التي تخصص موارد مالية كبيرة لبرامج الاستدامة، بدافع من أهداف مثل تحسين سمعة الشركة، واكتساب ميزة تنافسية، وتلبية طلبات المستثمرين والعملاء. وبذلك كان طبيعياً ان تغلب نسبة الموافقة لـ 46.5%.

هل تعتقد أن الشركات الخاصة تخصص موارد مالية أكبر لمشاريع الاستدامة مقارنة بالمؤسسات الحكومية؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	79	46.5	46.5	46.5
	أوافق بشدة	18	10.6	10.6	57.1
	لا أوافق	21	12.4	12.4	69.4
	لا أوافق بشدة	4	2.4	2.4	71.8
	لا أوافق ولا أرفض	48	28.2	28.2	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

جدول 7: الوصف الإحصائي لشركات الخاصة تخصص موارد مالية أكبر من لمشاريع الاستدامة مقارنة بالمؤسسات الحكومية.



رسم توضيحي 7: الوصف الإحصائي لشركات الخاصة تخصص موارد مالية أكبر من لمشاريع الاستدامة مقارنة بالمؤسسات الحكومية

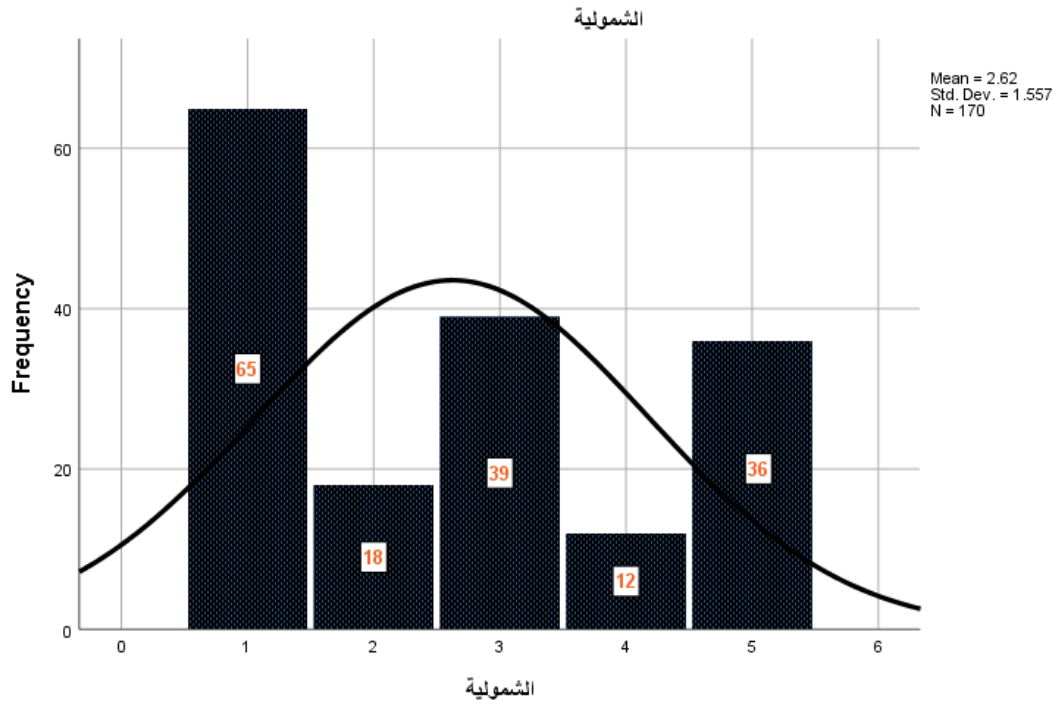
• هل تشعر أن التدريب على الاستدامة في القطاع الخاص أكثر شمولية من القطاع العام؟

الخصخصة في القطاع الخاص لها العديد من الايجابيات والتي منها شمولية برامج التدريب على الاستدامة والتي تتجاوز في كثير من الأحيان نظيرتها في القطاع العام، غالبًا ما يكون هذا التدريب شاملاً، ويتضمن أحدث اتجاهات الصناعة والإنجازات التقنية وأفضل الممارسات لبناء ثقافة الاستدامة داخل الشركة. على عكس القطاع العام، فإن التدريب على الاستدامة في القطاع العام يخضع عادةً لتوجهات وأهداف سياسية أكبر. وهذا دفع أكثر من ثلث الآراء لأن تكون موافقة بنسبة تصل لـ 38.2%.

هل تشعر أن التدريب على الاستدامة في القطاع الخاص أكثر شمولية من القطاع العام؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	65	38.2	38.2	38.2
	أوافق بشدة	18	10.6	10.6	48.8
	لا أوافق	39	22.9	22.9	71.8

	لا أوافق بشدة	12	7.1	7.1	78.8
	لا أوافق ولا أرفض	36	21.2	21.2	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

جدول 8: الوصف الاحصائي لتدريب على الاستدامة في القطاع الخاص تكثر شمولية من القطاع العام.



رسم توضيحي 8: الوصف الاحصائي لتدريب على الاستدامة في القطاع الخاص تكثر شمولية من القطاع العام

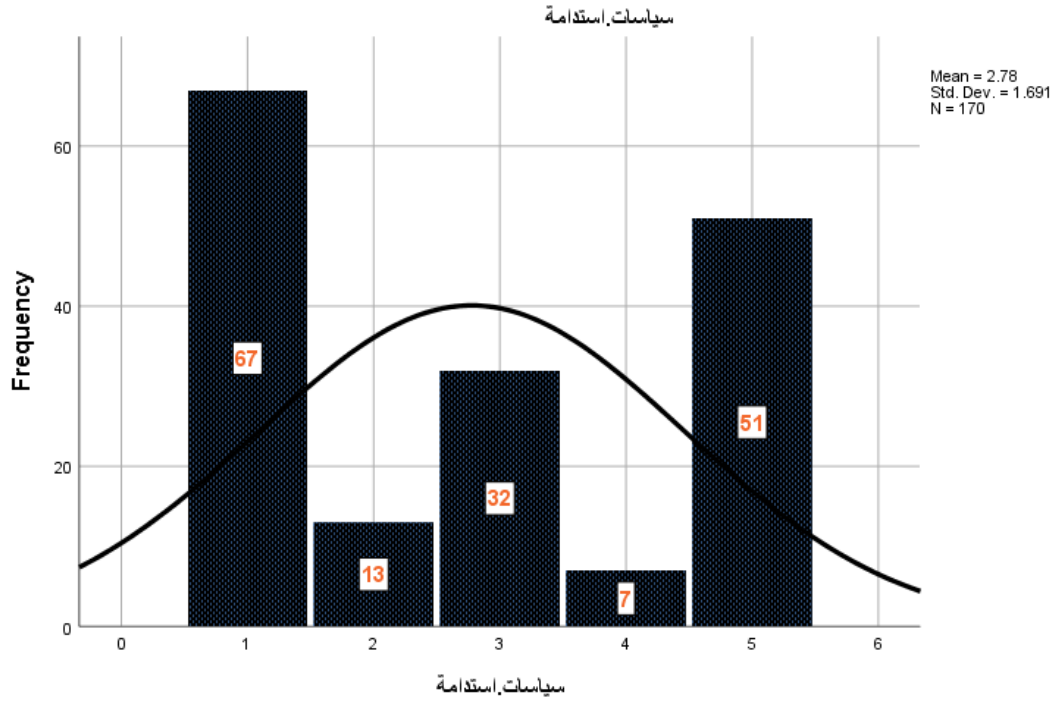
- هل توافق على أن القطاع العام يمتلك سياسات استدامة أكثر وضوحاً وتفصيلاً من القطاع الخاص؟

جاءت نسبة الموافقة على أن القطاع العام يمتلك سياسات استدامة أكثر وضوحاً وتفصيلاً من القطاع الخاص بنسبة 39.4%. حيث يعتمد القطاع الخاص على استراتيجية الشركة وظروف السوق والضغوط التنافسية كلها تؤثر على سياسة الاستدامة، مما قد يؤدي إلى نهج أكثر مرونة، ولكن أقل شمولاً بشكل موحد من سياسات القطاع العام، الذي تستند إلى الأطر التشريعية والمتطلبات التنظيمية ومتطلبات المساءلة العامة.

هل توافق على أن القطاع العام يمتلك سياسات استدامة أكثر وضوحاً وتفصيلاً من القطاع الخاص؟				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent

Valid	أوافق	67	39.4	39.4	39.4
	أوافق بشدة	13	7.6	7.6	47.1
	لا أوافق	32	18.8	18.8	65.9
	لا أوافق بشدة	7	4.1	4.1	70.0
	لا أوافق ولا أرفض	51	30.0	30.0	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

جدول 9: الوصف الاحصائي لموافقة على ان القطاع العام يمتلك سياسات استدامة أكثر وضوحا وتفصيلا من القطاع الخاص.



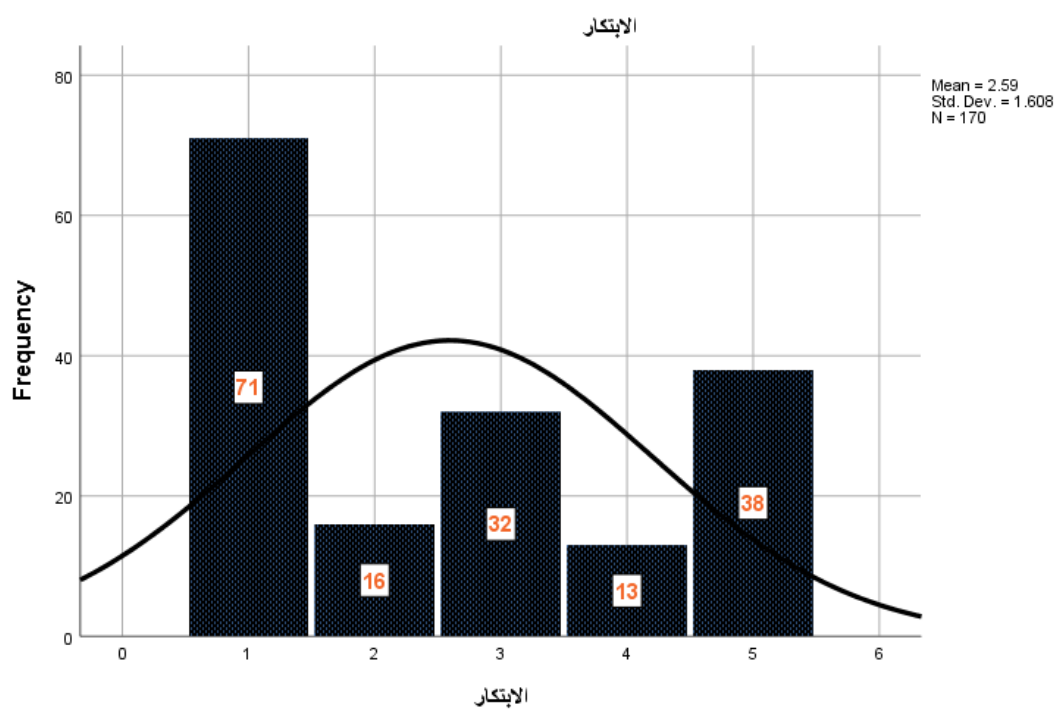
رسم توضيحي 9: الوصف الاحصائي لموافقة على ان القطاع العام يمتلك سياسات استدامة أكثر وضوحا وتفصيلا من القطاع الخاص

• هل تعتقد أن القطاع الخاص يسعى إلى الابتكار في مجال الاستدامة أكثر من القطاع العام؟

الحوافز الموجهة نحو السوق في القطاع الخاص والديناميكيات التنافسية كثيرًا ما تدفع سعيًا أكثر استباقية وجراءة نحو الإبداع المستدام. وعلى الرغم من دوره الحاسم في وضع المعايير التنظيمية وتمويل البحوث الأساسية، فقد يواجه القطاع العام صعوبة في مجاراة وتيرة ونطاق النشاط الإبداعي الذي يشهده القطاع الخاص، وهذا دفع 41.8% من الآراء للموافقة.

هل تعتقد أن القطاع الخاص يسعى إلى الابتكار في مجال الاستدامة أكثر من القطاع العام؟		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	71	41.8	41.8	41.8
	أوافق بشدة	16	9.4	9.4	51.2
	لا أوافق	32	18.8	18.8	70.0
	لا أوافق بشدة	13	7.6	7.6	77.6
	لا أوافق ولا أرفض	38	22.4	22.4	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

جدول 10: الوصف الاحصائي لقطاع الخاص يسعى الي الابتكار في مجال الاستدامة أكثر من القطاع الخاص.



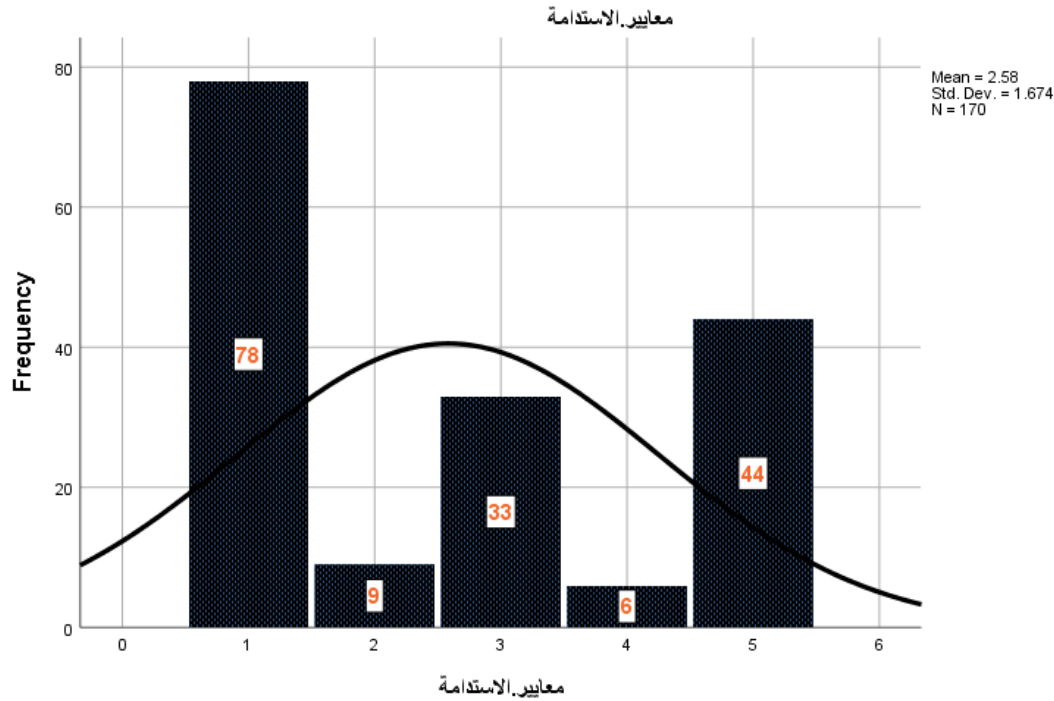
رسم توضيحي 10: الوصف الاحصائي لقطاع الخاص يسعى الي الابتكار في مجال الاستدامة أكثر من القطاع الخاص

- هل ترى أن التزام المؤسسات الحكومية بمعايير الاستدامة أكثر جدية من التزام الشركات الخاصة؟

التزام المؤسسات الخاصة بمعايير الاستدامة يتأثر في كثير من الأحيان بديناميكيات السوق، والضغط التنافسية، وأهداف المسؤولية الاجتماعية للشركات. بينما التزام المؤسسات الحكومية بمعايير الاستدامة عادة ما يكون أكثر تنظيماً وإنفاذاً من خلال السياسة العامة، مما يضمن اتباع نهج متسق، والذي يدعى الروتين الذي يدركه الجميع، ولذلك وصلت نسبة الموافقة والموافقة بشدة لـ 51.2% من الآراء.

هل ترى أن التزام المؤسسات الحكومية بمعايير الاستدامة أكثر جدية من التزام الشركات الخاصة؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	78	45.9	45.9	45.9
	أوافق بشدة	9	5.3	5.3	51.2
	لا أوافق	33	19.4	19.4	70.6
	لا أوافق بشدة	6	3.5	3.5	74.1
	لا أوافق ولا أرفض	44	25.9	25.9	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

جدول 11: الوصف الاحصائي لالتزام المؤسسات الحكومية بمعايير الاستدامة أكثر جدية من التزام الشركات الخاصة.



رسم توضيحي 11: الوصف الاحصائي لالتزام المؤسسات الحكومية بمعايير الاستدامة اكثر جدية من التزام الشركات الخاصة

• هل تعتقد أن القطاع الخاص يواجه تحديات أكبر في تنفيذ توجيهات الاستدامة مقارنة بالقطاع العام؟

ضغوط السوق، والديناميكيات التنافسية، والأسباب التي يحركها الربح، كل ذلك من الأشياء التي تشكل بشكل ضغطاً

بشكل واضح على القطاع الخاص. بينما يستفيد القطاع العام من نظام أكثر تنظيماً لتنفيذ المبادئ التوجيهية

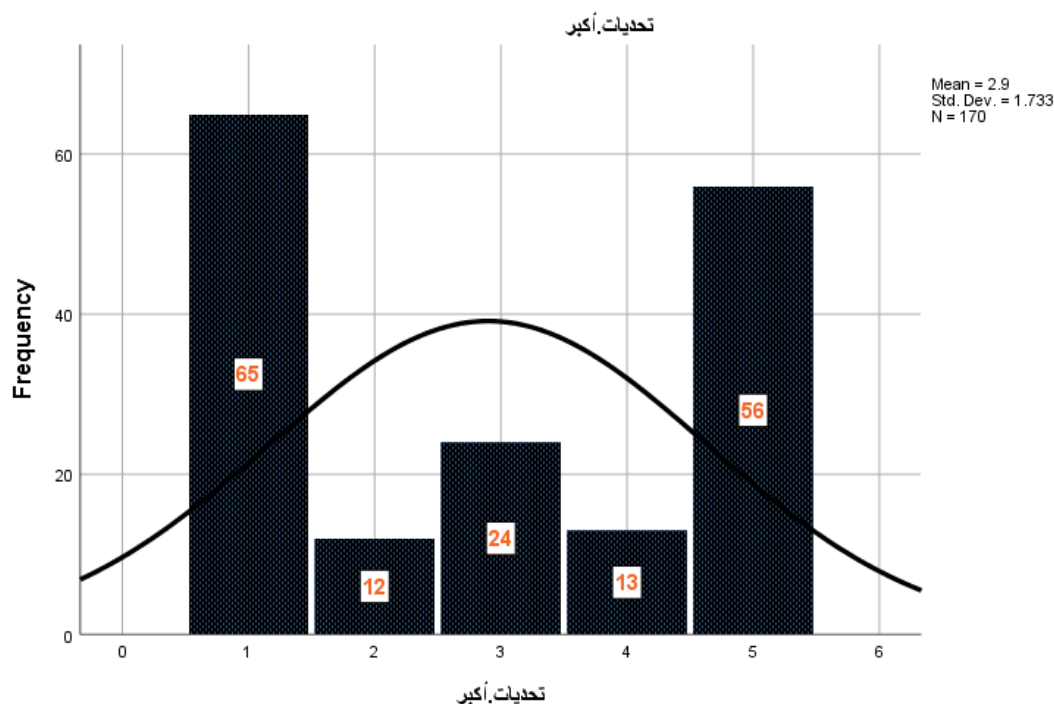
للاستدامة، والذي تدعمه الالتزامات التنظيمية وأهداف السياسة العامة. ورغم ذلك، كان هناك تقارب المحايدة

والموافقة بفارق 6% تقريباً للموافقة.

هل تعتقد أن القطاع الخاص يواجه تحديات أكبر في تنفيذ توجيهات الاستدامة مقارنة بالقطاع العام؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	65	38.2	38.2	38.2
	أوافق بشدة	12	7.1	7.1	45.3
	لا أوافق	24	14.1	14.1	59.4
	لا أوافق بشدة	13	7.6	7.6	67.1

	لا أوافق ولا أرفض	56	32.9	32.9	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

جدول 12: الوصف الاحصائي للقطاع الخاص يواجه تحديات اكبر في تنفيذ توجيهات الاستدامة مقارنة بالقطاع العام.



رسم توضيحي 12: الوصف الاحصائي للقطاع الخاص يواجه تحديات اكبر في تنفيذ توجيهات الاستدامة مقارنة بالقطاع العام

- هل توافق على أن المؤسسات الحكومية تمتلك خبرة أكبر في إدارة مشاريع الاستدامة مقارنة بالشركات الخاصة؟

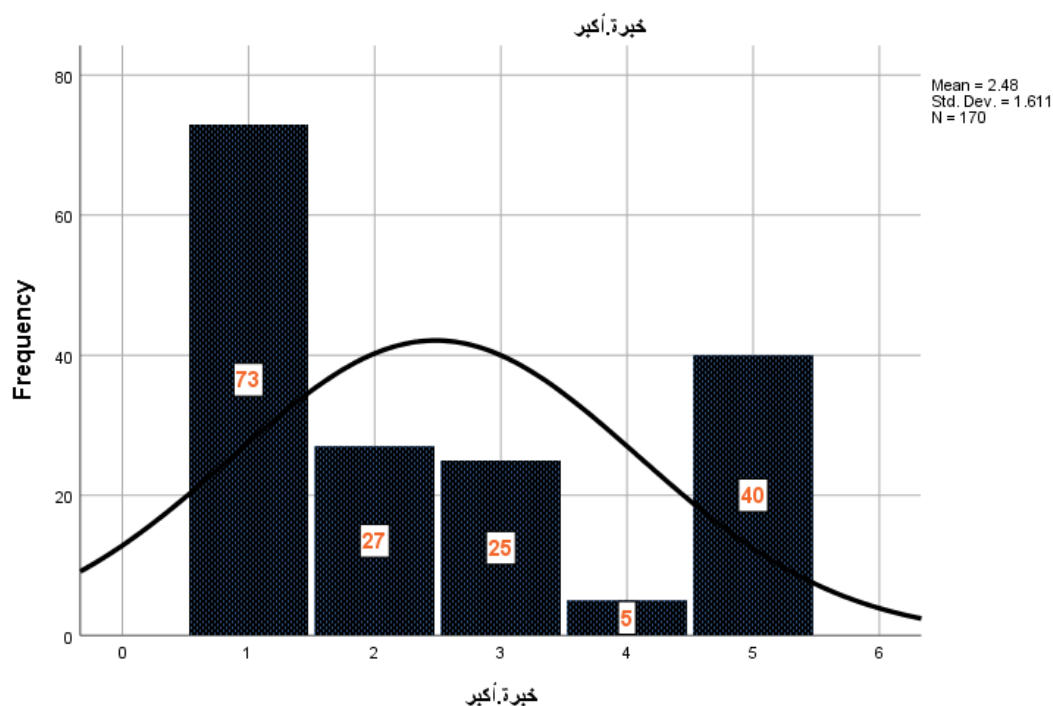
الجهل بسياسات المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء جعل من الحيادية تصل لنسبة مرتفعة رغم ان نسبة الموافقة 42.9%. على الرغم أن المعرفة المسبقة بالروتين جعلت من البديهي إدراك تتمتع المؤسسات الحكومية بخبرة كبيرة في إدارة مشاريع الاستدامة بسبب تاريخها الطويل في إنشاء الأطر التنظيمية، وإنفاذ السياسات العامة، ومراقبة البرامج البيئية والاجتماعية واسعة النطاق. بينما على الجانب الآخر تركّز المؤسسات الخاصة على مجالات معينة من الاستدامة ذات الصلة بأهدافها الاقتصادية مما يجعل خبرتها محدودة.

هل توافق على أن المؤسسات الحكومية تمتلك خبرة أكبر في إدارة مشاريع الاستدامة مقارنة بالشركات

الخاصة؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	73	42.9	42.9	42.9
	أوافق بشدة	27	15.9	15.9	58.8
	لا أوافق	25	14.7	14.7	73.5
	لا أوافق بشدة	5	2.9	2.9	76.5
	لا أوافق ولا أرفض	40	23.5	23.5	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

جدول 13: الوصف الاحصائي لمؤسسات الحكومية تمتلك خبرة أكبر في إدارة مشاريع الاستدامة مقارنة بالشركات الخاصة.



رسم توضيحي 13: الوصف الاحصائي لمؤسسات الحكومية تمتلك خبرة أكبر في إدارة مشاريع الاستدامة مقارنة بالشركات الخاصة

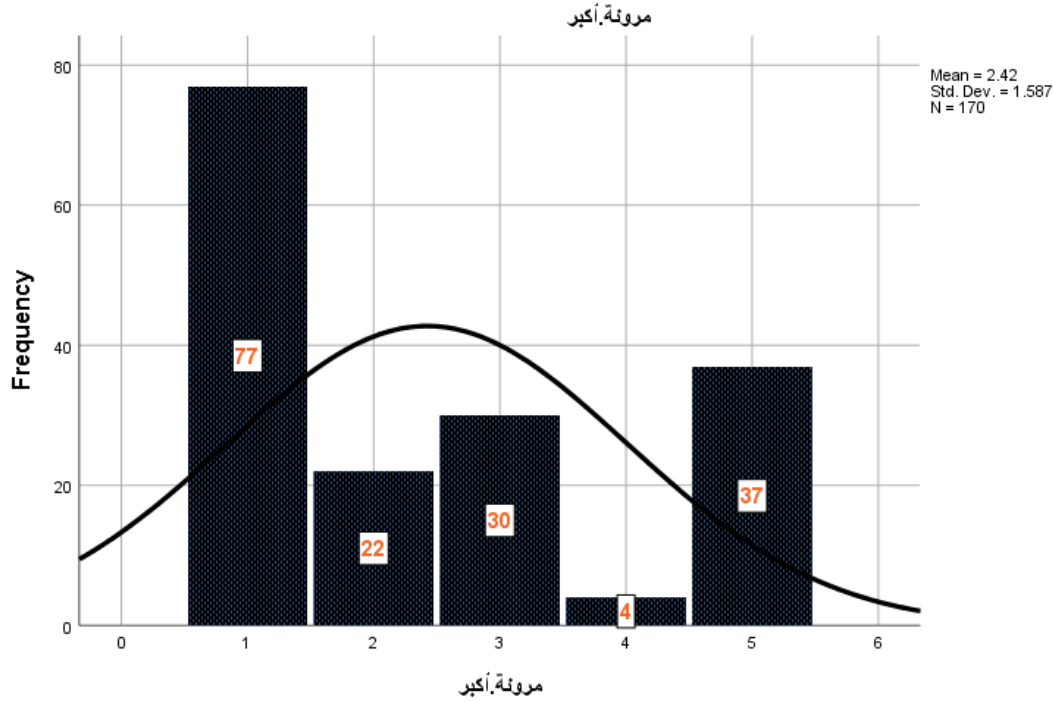
- هل ترى أن القطاع الخاص يمتلك مرونة أكبر في تعديل سياساته لتحقيق أهداف الاستدامة مقارنة

بالقطاع العام؟

وافق 45.3% من الرأى على أن القطاع الخاص يملك مرونة أكثر من القطاع العام في تعديل سياساته. فدوافع القطاع الخاص التي تحركها السوق وسرعته التشغيلية كثيراً ما توفر له حرية أكبر في تغيير السياسات لتحقيق أهداف الاستدامة. لكن بالمقابل قد يواجه القطاع العام قيوداً تحد من قدرته على تعديل السياسات بنفس السرعة والاستجابة. ويجب أن تأخذ التقييمات المقارنة في الاعتبار هذه الاختلافات التشغيلية من أجل تقييم المرونة النسبية لكل قطاع في تحقيق أهداف الاستدامة.

هل ترى أن القطاع الخاص يمتلك مرونة أكبر في تعديل سياساته لتحقيق أهداف الاستدامة مقارنة بالقطاع العام؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	77	45.3	45.3	45.3
	أوافق بشدة	22	12.9	12.9	58.2
	لا أوافق	30	17.6	17.6	75.9
	لا أوافق بشدة	4	2.4	2.4	78.2
	لا أوافق ولا أرفض	37	21.8	21.8	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

جدول 14: الوصف الإحصائي للقطاع الخاص يمتلك مرونة أكبر في تعديل سياساته لتحقيق أهداف الاستدامة.



رسم توضيحي 14: الوصف الاحصائي للقطاع الخاص يمتلك مرونة أكبر في تعديل سياساته لتحقيق اهداف

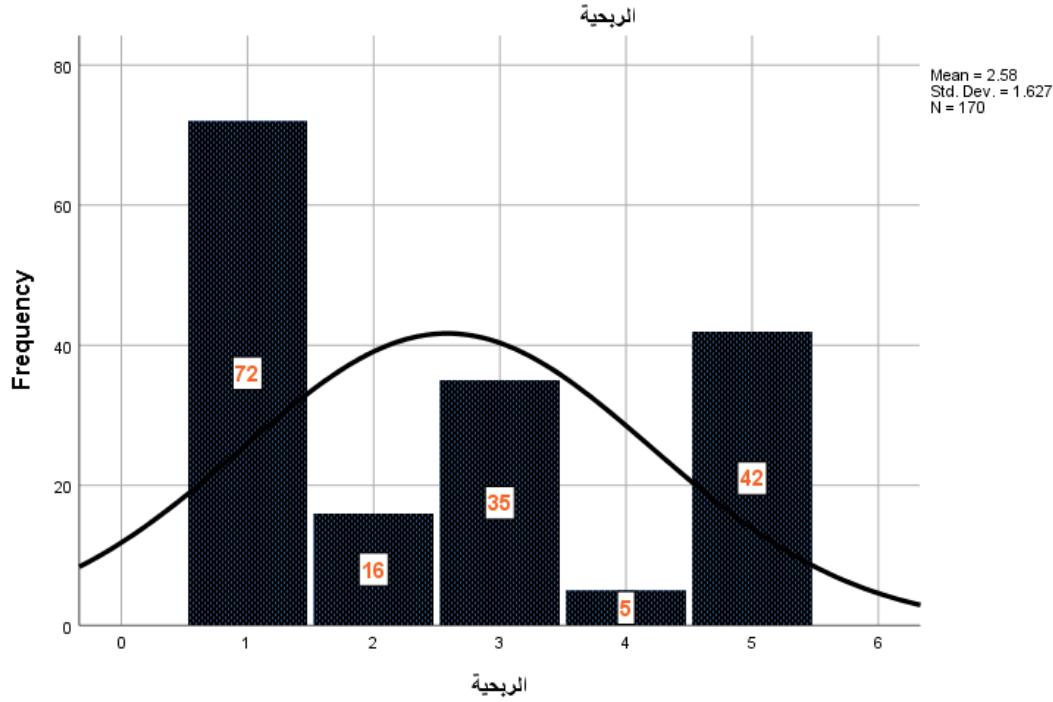
• هل تعتقد أن توجهات الاستدامة في القطاع الخاص تركز بشكل أكبر على الربحية؟

توقعات أصحاب المصلحة، وخاصة توقعات المستثمرين والعملاء، تؤثر بشكل متزايد على مبادرات الاستدامة في القطاع الخاص، حيث يريدون مساءلة الشركات والممارسات المستدامة التي تتماشى مع النتائج المالية مما جعلها تركز في كثير من الأحيان بقوة على الربحية، مدفوعة بأهداف تعظيم الربح المتأصلة في القطاع وديناميكيات السوق التنافسية. وهذا كان جلياً في موافقة 42.4% من الآراء.

هل تعتقد أن توجهات الاستدامة في القطاع الخاص تركز بشكل أكبر على الربحية؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	72	42.4	42.4	42.4
	أوافق بشدة	16	9.4	9.4	51.8
	لا أوافق	35	20.6	20.6	72.4
	لا أوافق بشدة	5	2.9	2.9	75.3

	لا أوافق ولا أرفض	42	24.7	24.7	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

جدول 15: الوصف الاحصائي لتوجيهات الاستدامة في القطاع الخاص تركيز بشكل أكبر على الربحية.



رسم توضيحي 15: الوصف الاحصائي لتوجيهات الاستدامة في القطاع الخاص تركيز بشكل أكبر على الربحية

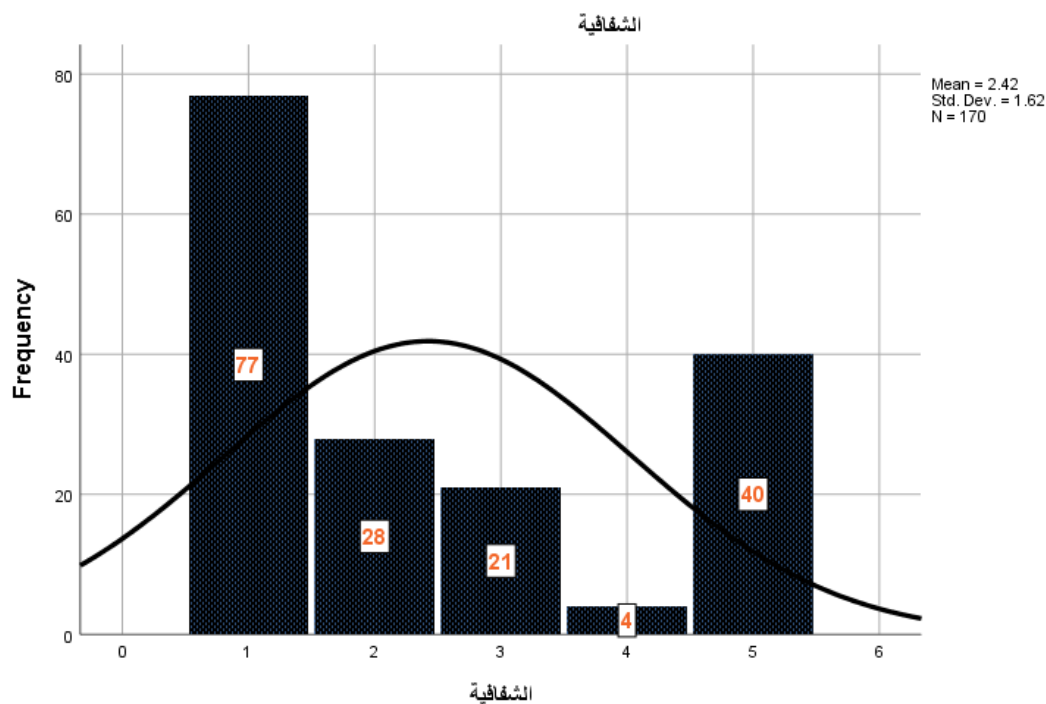
- هل توافق على أن الشفافية في تنفيذ توجيهات الاستدامة أفضل في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص؟

وافق 45.3% من الناس على أن الشفافية في تنفيذ توجيهات الاستدامة أفضل في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص غالباً ما يُطلب من المنظمات الحكومية الالتزام بمعايير الإفصاح العامة القوية والتدقيق التنظيمي، مما يستلزم إعداد تقارير شفافة عن أهداف الاستدامة والتقدم المحرز والأهداف وتشكل هذه الشفافية أهمية بالغة للحفاظ على ثقة الجمهور، والوفاء بالواجبات القانونية، بينما بعض أنشطة الاستدامة في القطاع الخاص قد لا توفر نفس الدرجة من التقارير الشاملة والمتسقة التي يوفرها القطاع العام.

هل توافق على أن الشفافية في تنفيذ توجيهات الاستدامة أفضل في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص؟

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	77	45.3	45.3	45.3
	أوافق بشدة	28	16.5	16.5	61.8
	لا أوافق	21	12.4	12.4	74.1
	لا أوافق بشدة	4	2.4	2.4	76.5
	لا أوافق ولا أرفض	40	23.5	23.5	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

جدول 16: الوصف الاحصائي لشفافية توجيهات الاستدامة أفضل في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص.



رسم توضيحي 16: الوصف الاحصائي لشفافية توجيهات الاستدامة أفضل في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص

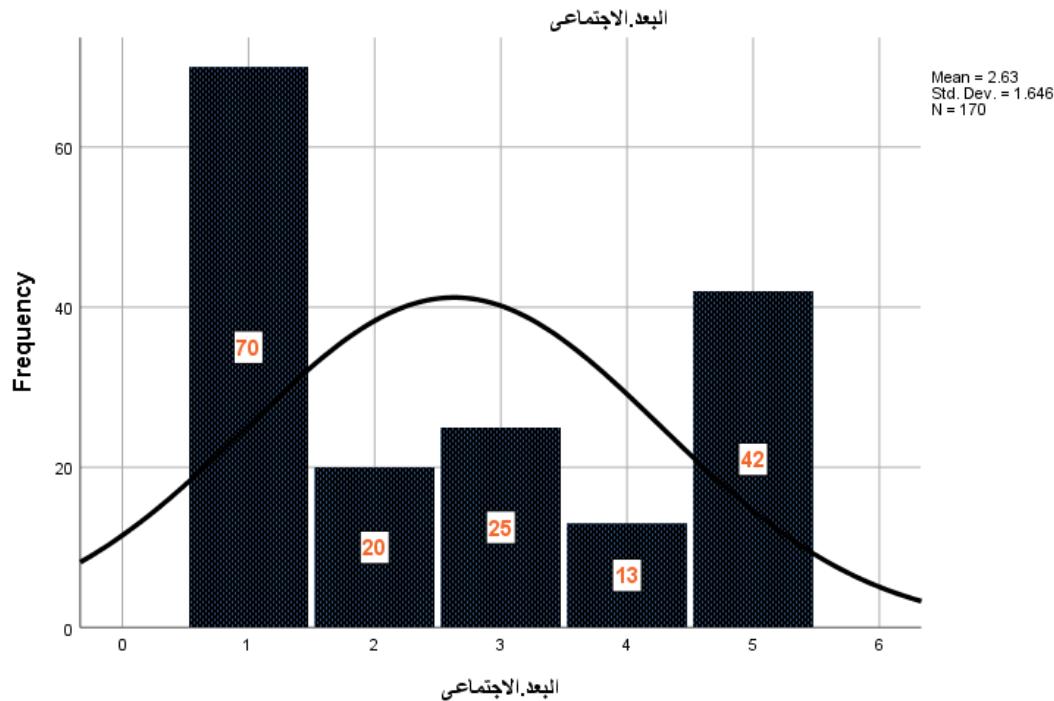
- هل تعتقد أن توجهات الاستدامة في القطاع العام تراعي البعد الاجتماعي بشكل أكبر من القطاع

الخاص؟

يعالج كلا القطاعين القضايا الاجتماعية في أطر الاستدامة الخاصة بهما، فإن القطاع العام غالباً ما يتخذ نهجاً أوسع بسبب تركيزه على السياسة العامة والعدالة الاجتماعية. في حين أن القطاع الخاص يؤكد على الاستدامة الاجتماعية بطرق تتفق مع أهدافه المؤسسية والضغوط التي يمارسها أصحاب المصلحة. ولهذا السبب جاءت نسبة الموافقة 41.2%.

هل تعتقد أن توجهات الاستدامة في القطاع العام تراعي البعد الاجتماعي بشكل أكبر من القطاع الخاص؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	70	41.2	41.2	41.2
	أوافق بشدة	20	11.8	11.8	52.9
	لا أوافق	25	14.7	14.7	67.6
	لا أوافق بشدة	13	7.6	7.6	75.3
	لا أوافق ولا أرفض	42	24.7	24.7	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

جدول 17: الوصف الاحصائي لتوجهات الاستدامة لمراعاة البعد الاجتماعي بشكل أكبر من القطاع الخاص.



رسم توضيحي 17: الوصف الاحصائي لتوجيهات الاستدامة لمراعاة البعد الاجتماعي بشكل أكبر من القطاع الخاص

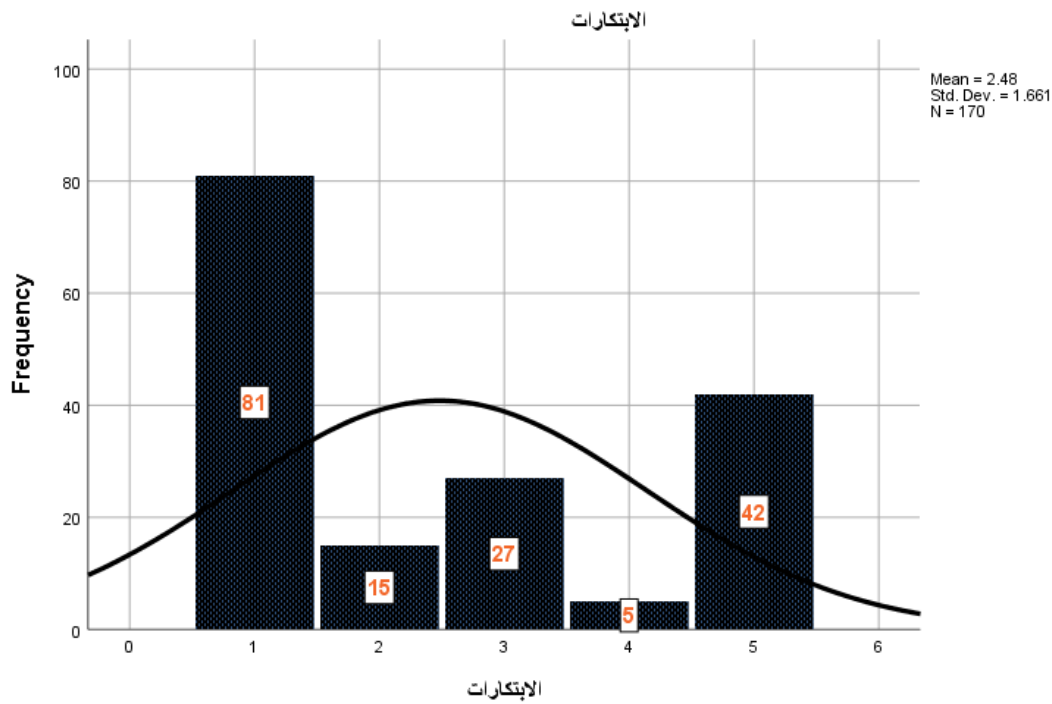
- هل ترى أن القطاع الخاص يساهم بشكل أكبر في الابتكارات التكنولوجية التي تدعم الاستدامة مقارنة بالقطاع العام؟

يركز دور القطاع العام بشكل أكبر على تسهيل وتنظيم الابتكارات بدلا من كونه المحرك الرئيسي للنمو التقني. في حين أن القطاع الخاص يساهم في كثير من الأحيان بشكل أكبر في الإنجازات التقنية التي تعزز الاستدامة من القطاع الحكومي. وهذه المساهمة المتزايدة مدفوعة بشكل أساسي بالقيود التنافسية والحوافز الاقتصادية التي تحدد الشركات الخاصة. وبسبب ذلك وصلت نسبة الموافقة والموافقة بشدة 56.4%.

هل ترى أن القطاع الخاص يساهم بشكل أكبر في الابتكارات التكنولوجية التي تدعم الاستدامة مقارنة بالقطاع العام؟					
بالقطاع العام؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	81	47.6	47.6	47.6
	أوافق بشدة	15	8.8	8.8	56.5

	لا أوافق	27	15.9	15.9	72.4
	لا أوافق بشدة	5	2.9	2.9	75.3
	لا أوافق ولا أرفض	42	24.7	24.7	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

جدول 18: الوصف الاحصائي لقطاع الخاص يساهم بشكل أكبر في الابتكارات التكنولوجية التي تدعم الاستدامة.



رسم توضيحي 18: الوصف الاحصائي لقطاع الخاص يساهم بشكل أكبر في الابتكارات التكنولوجية التي تدعم الاستدامة

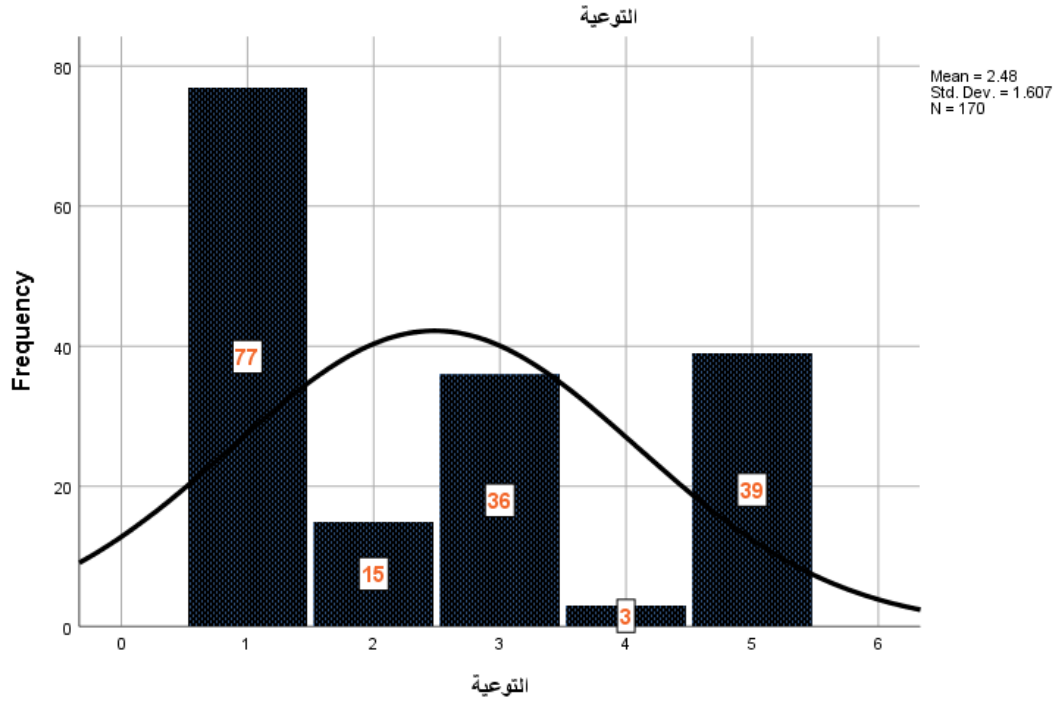
- هل تعتقد أن التوعية حول الاستدامة في القطاع الخاص أفضل من تلك في القطاع العام؟

وجد 45.3% من المشاركين أن التوعية حول الاستدامة في القطاع الخاص أفضل من تلك في القطاع العام قد يُظهر القطاع الخاص قدرًا أكبر من المعرفة والمشاركة الاستباقية بفضل الحوافز التنافسية التي يحركها المستهلك. بينما القطاع العام يتعامل مع الاستدامة من زاوية مختلفة، مع التركيز على الأهداف التنظيمية والسياسية.

هل تعتقد أن التوعية حول الاستدامة في القطاع الخاص أفضل من تلك في القطاع العام؟				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent

Valid	أوافق	77	45.3	45.3	45.3
	أوافق بشدة	15	8.8	8.8	54.1
	لا أوافق	36	21.2	21.2	75.3
	لا أوافق بشدة	3	1.8	1.8	77.1
	لا أوافق ولا أرفض	39	22.9	22.9	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

جدول 19: الوصف الاحصائي لتوزيعه حول الاستدامة في القطاع الخاص أفضل من القطاع العام.



رسم توضيحي 19: الوصف الاحصائي لتوزيعه حول الاستدامة في القطاع الخاص أفضل من القطاع العام

- هل ترى أن تطبيق توجهات الاستدامة في القطاع الخاص يتم بمزيد من الرقابة والمتابعة مقارنة بالقطاع العام؟

العام؟

بالنسبة للقطاع العام، في بعض الأحيان قد يواجه عقبات إدارية وقيوداً على الموارد قد يكون لها جميعاً تأثير على تنفيذ

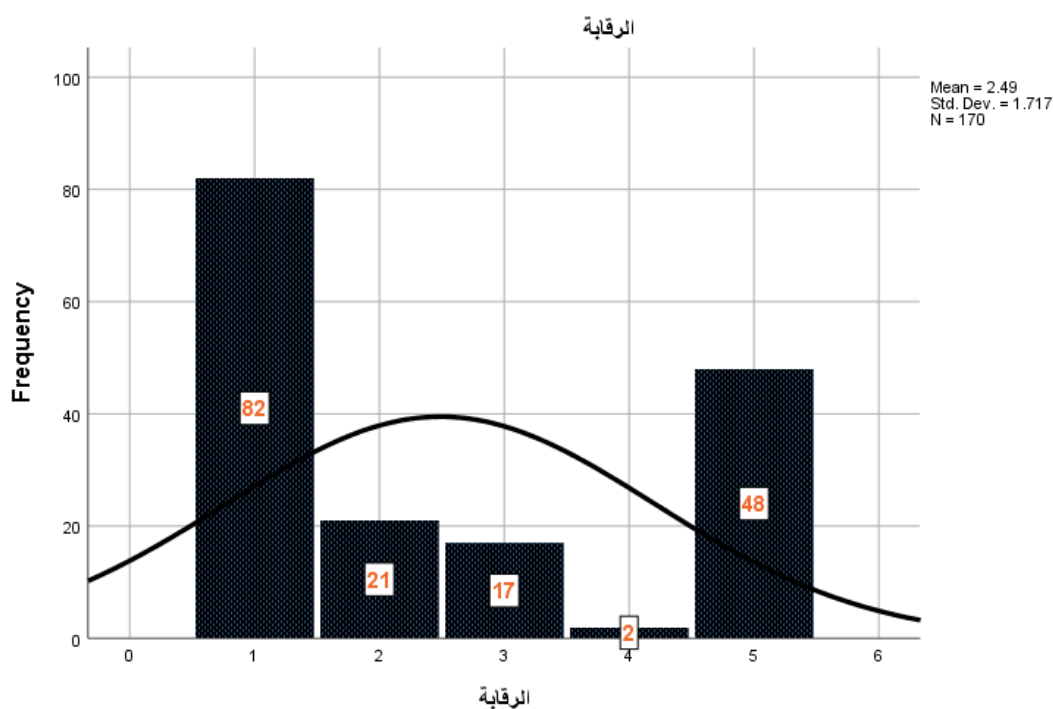
القطاع العام لتدابير الاستدامة. بينما في القطاع الخاص هناك تدابير استدامة في القطاع الخاص في كثير من

الأحيان أنظمة إشراف ومتابعة صارمة، مدفوعة باحتياجات السوق، والامتثال التنظيمي، ومعايير حوكمة الشركات.

وهو ما جعل 48.2% من المشاركين يدلون بالموافقة على القطاع الخاص.

هل ترى أن تطبيق توجهات الاستدامة في القطاع الخاص يتم بمزيد من الرقابة والمتابعة مقارنة بالقطاع العام؟		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	82	48.2	48.2	48.2
	أوافق بشدة	21	12.4	12.4	60.6
	لا أوافق	17	10.0	10.0	70.6
	لا أوافق بشدة	2	1.2	1.2	71.8
	لا أوافق ولا أرفض	48	28.2	28.2	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

جدول 20: الوصف الاحصائي لتطبيق توجهات الاستدامة في القطاع الخاص يتم بمزيد من الرقابة والمتابعة.



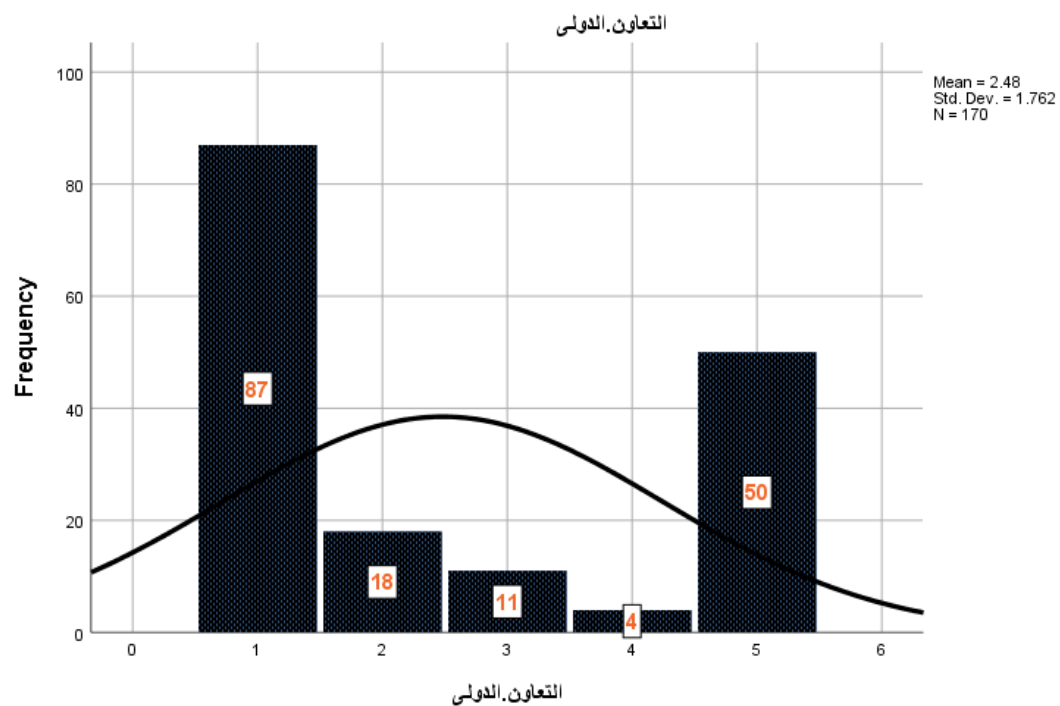
رسم توضيحي 20: الوصف الاحصائي لتطبيق توجهات الاستدامة في القطاع الخاص يتم بمزيد من الرقابة والمتابعة

- هل توافق على أن القطاع العام يعتمد بشكل أكبر على التعاون الدولي لتحقيق أهداف الاستدامة مقارنة بالقطاع الخاص؟

يساهم كلا القطاعين في مبادرات الاستدامة العالمية، لكن الكفة ترجح للقطاع العام الذي يشارك في تطوير وتنفيذ القوانين والمعاهدات والاتفاقيات البيئية العالمية. بينما القطاع الخاص غالبًا ما يكون هدفه الأساسي أهدافًا مؤسسية وليس أهداف جيوسياسية أو بيئية أكبر. وهذا يظهر بشكل واضح في نتيجة المشاركة التي وصلت لكثير من 60% بالجمع بين الموافقة والموافقة بشدة على القطاع العام.

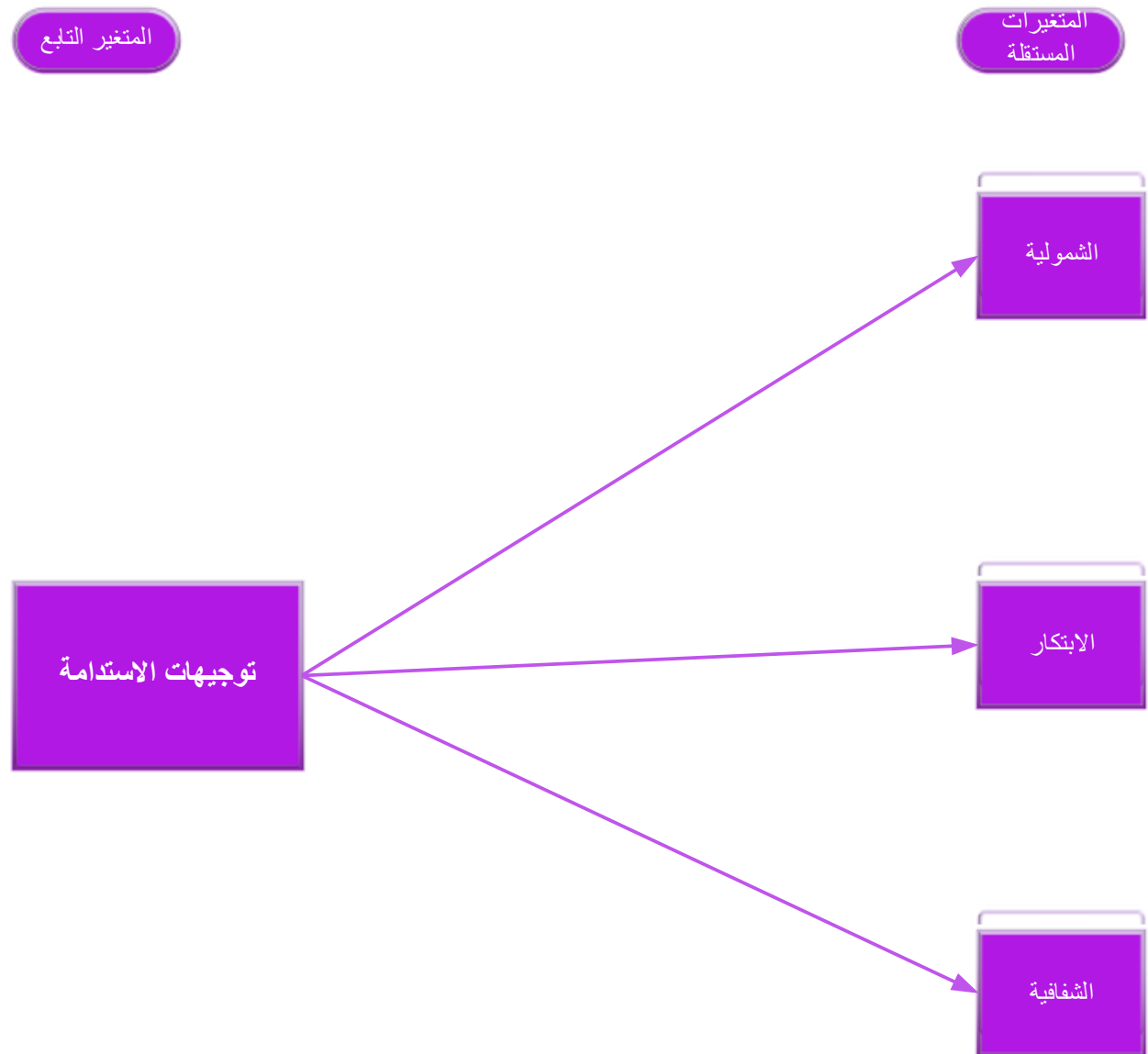
هل توافق على أن القطاع العام يعتمد بشكل أكبر على التعاون الدولي لتحقيق أهداف الاستدامة مقارنة بالقطاع الخاص؟					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أوافق	87	51.2	51.2	51.2
	أوافق بشدة	18	10.6	10.6	61.8
	لا أوافق	11	6.5	6.5	68.2
	لا أوافق بشدة	4	2.4	2.4	70.6
	لا أوافق ولا أرفض	50	29.4	29.4	100.0
	Total	170	100.0	100.0	

جدول 21: الوصف الاحصائي لاعتماد القطاع العام بشكل أكبر على التعاون الدولي لتحقيق أهداف الاستدامة مقارنة بالقطاع الخاص.



رسم توضيحي 21: الوصف الاحصائي لاعتماد القطاع العام بشكل اكبر علي التعاون الدولي لتحقيق اهداف الاستدامة مقارنة بالقطاع الخاص

• العلاقة بين المتغيرات



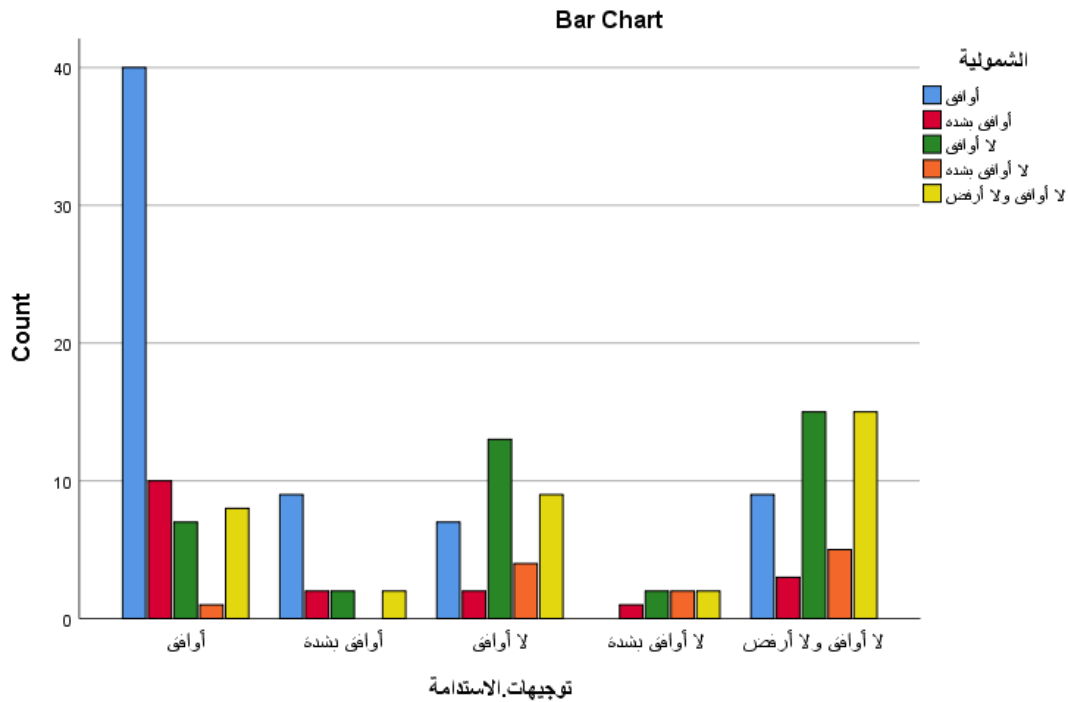
رسم توضيحي 22: المتغيرات الدراسية التابعة والمستقلة.

- هل التدريب على الاستدامة في القطاع الخاص أكثر شمولية من القطاع العام في المملكة العربية السعودية؟

بناءً على أن زيادة درجة الحرية ووصولها إلى 16، مما يدل على زيادة التشتت بين المتغيرات. يمكن أن نستنتج أن التدريبات في القطاع العام بالنسبة للاستدامة يعتبر أكثر شمولية من القطاع الخاص.

Chi-Square Tests			
	Value	Df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	49.958 ^a	16	.000
Likelihood Ratio	53.657	16	.000
Linear-by-Linear Association	28.201	1	.000
N of Valid Cases	170		
a. 14 cells (56.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .49.			

جدول 22: اختبار كاي اسكوير لتدريب على الاستدامة في القطاع الخاص أكثر شمولية من القطاع العام في المملكة العربية السعودية.



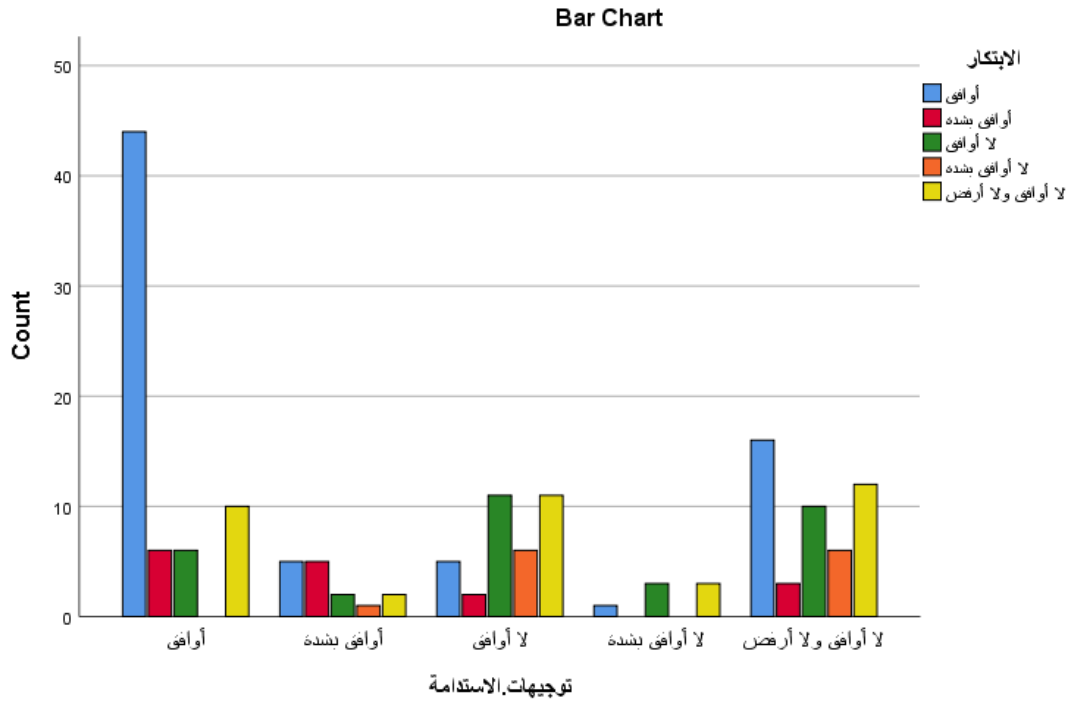
رسم توضيحي 23: المقاييس المتماثلة في تحليل العلاقة لتدريب على الاستدامة في القطاع الخاص أكثر شمولية من القطاع العام في المملكة العربية السعودية

- هل القطاع الخاص يسعى إلى الابتكار في مجال الاستدامة أكثر من القطاع العام في المملكة العربية السعودية؟

بناءً على أن زيادة درجة الحرية ووصولها إلى 16، مما يدل على زيادة التشتت بين المتغيرات. يمكن أن نستنتج أن السعي للابتكار في القطاع العام بالنسبة للاستدامة يعتبر أكثر شمولية من القطاع الخاص.

Chi-Square Tests			
	Value	Df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	54.121 ^a	16	.000
Likelihood Ratio	56.249	16	.000
Linear-by-Linear Association	14.895	1	.000
N of Valid Cases	170		
a. 13 cells (52.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .54.			

جدول 23: اختبار كاي اسكوير للقطاع الخاص يسعى إلى الابتكار في مجال الاستدامة أكثر من القطاع العام في المملكة العربية السعودية.



رسم توضيحي 24: المقاييس المتماثلة في تحليل العلاقة للقطاع الخاص يسعى إلى الابتكار في مجال الاستدامة أكثر من القطاع العام في المملكة العربية السعودية

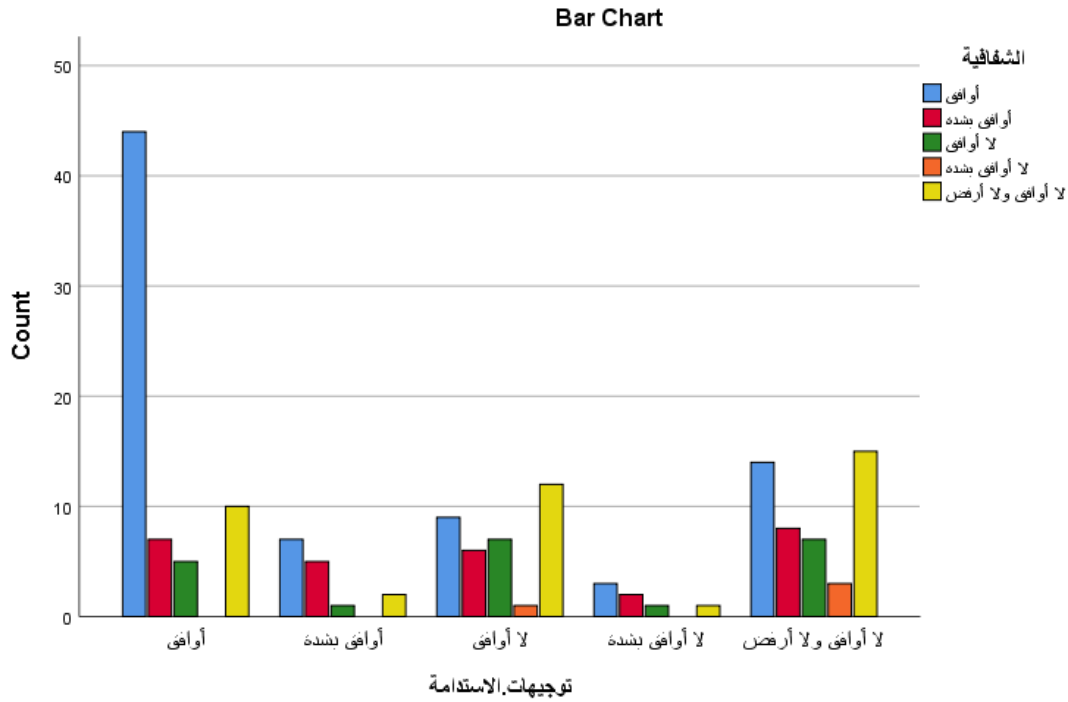
- هل الشفافية في تنفيذ توجيهات الاستدامة أفضل في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية؟

بناء على أن زيادة درجة الحرية ووصولها إلى 16، مما يدل على زيادة التشتت بين المتغيرات. يمكن أن نستنتج تنفيذ التوجيهات وتطبيق الشفافية في القطاع العام بالنسبة للاستدامة يعتبر أكثر شمولية من القطاع الخاص.

Chi-Square Tests			
	Value	Df	Asymptotic Significance (2-sided)
Pearson Chi-Square	31.637 ^a	16	.011
Likelihood Ratio	32.288	16	.009
Linear-by-Linear Association	13.208	1	.000
N of Valid Cases	170		

a. 13 cells (52.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .16.

جدول 24: اختبار كاي اسكوير لتنفيذ توجيهات الاستدامة أفضل في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.



رسم توضيحي 25: المقاييس المتماثلة في تحليل العلاقة لتنفيذ توجيهات الاستدامة أفضل في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية

• مصداقية وموثوقية البيانات

بناء على تحليل الفكرونباخ لإثبات مصداقية وموثوقية البيانات، يمكن ان نستنتج أن البيانات التي لدينا صالح للتحليل بنسبة 100%. إضافة الى ان معيار الفاكرونباخ الذي يساوى 893. والذي يقترب بشدة من الواحد الصحيح، يمكن ان يدل على مصداقية وموثوقية البيانات.

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	170	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	170	100.0
a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.			

جدول 25: ملخص انجاز القضية.

Reliability Statistics		
Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
.893	.880	20

جدول 26: إحصائيات الموثوقية.

التوصيات

- توضح النتائج أن هناك نقصاً في المعرفة والفهم العميق لمفاهيم الاستدامة بين العاملين في القطاعين العام والخاص. لذا، توصي الدراسة بتطوير برامج تدريبية شاملة تستهدف جميع مستويات الموظفين من العاملين والمشرفين إلى المدراء التنفيذيين. يجب أن تتضمن هذه البرامج محتويات تعليمية حول أهمية الاستدامة وتأثيرها على البيئة والاقتصاد والمجتمع، بالإضافة إلى كيفية تطبيق ممارسات الاستدامة في العمليات اليومية للمشاريع. كما يُفضل أن تشمل البرامج التدريبية ورش عمل تفاعلية وحلقات نقاش، لتوفير فرص التعلم من التجارب العملية والتفاعل مع الخبراء في هذا المجال. يمكن أن تسهم هذه المبادرات في بناء ثقافة مؤسسية مستدامة تعزز المسؤولية البيئية والاجتماعية في كافة أنشطة المشروع.
- أظهرت الدراسة أن هناك حاجة ملحة لتطوير سياسات وتشريعات واضحة وفعالة لدعم الاستدامة في إدارة المشاريع. لذا، من المهم أن تقوم الجهات المعنية بتحديث وتطوير الإطار القانوني والتشريعي ليشمل تشجيع الممارسات المستدامة وتوفير الحوافز للمنشآت التي تتبنى سياسات الاستدامة بشكل فعال. يمكن أن تشمل هذه السياسات تقديم حوافز ضريبية للشركات التي تحقق أهداف الاستدامة، أو توفير تمويل ميسر للمشاريع التي تركز على الاستدامة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي إنشاء نظام متابعة وتقييم دوري لمراقبة الامتثال لمعايير الاستدامة، وضمان تحسين الأداء المستدام بشكل مستمر. إن وجود تشريعات قوية سيخلق بيئة تنافسية تحفز الشركات على تحسين ممارساتها المستدامة باستمرار.
- أحد الاستنتاجات الرئيسية من الدراسة هو الفائدة الكبيرة التي يمكن أن تتحقق من خلال التعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص في مجال الاستدامة. لذا، توصي الدراسة بتطوير شراكات استراتيجية بين القطاعين لتعزيز تبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات المستدامة. يمكن أن تشمل هذه الشراكات تنظيم مؤتمرات وورش عمل مشتركة تسلط الضوء على الابتكارات والتقنيات الجديدة في مجال الاستدامة، وتبادل الخبرات بين مختلف المشاريع والمبادرات. كما يمكن إنشاء لجان مشتركة أو فرق عمل متعددة التخصصات للعمل على تطوير وتنفيذ استراتيجيات الاستدامة التي تلي احتياجات كلا القطاعين. هذا التعاون يمكن أن يساهم في تعزيز القدرات المشتركة وتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية بكفاءة أعلى.

- تشير الدراسة إلى أن تبني التكنولوجيا والابتكار يلعبان دورًا حاسمًا في تعزيز الاستدامة في إدارة المشاريع. لذا، من الضروري أن تستثمر الشركات والجهات الحكومية في تطوير واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحقيق الأهداف المستدامة. يمكن أن تشمل هذه التقنيات استخدام أنظمة إدارة المشاريع الذكية، والذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وتحسين اتخاذ القرار، وتقنيات إنترنت الأشياء لتعزيز كفاءة الموارد وتقليل الهدر. كما يمكن للابتكار أن يساهم في تطوير مواد بناء مستدامة وتقنيات إعادة التدوير التي تقلل من الأثر البيئي للمشاريع. ينبغي تشجيع البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا المستدامة من خلال دعم المبادرات الريادية والابتكارية التي تساهم في تقديم حلول جديدة للمشكلات البيئية والاجتماعية.
- تشدد الدراسة على أهمية تعزيز الوعي البيئي والاجتماعي لدى المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة، وذلك من خلال حملات التوعية العامة وبرامج التعليم المدرسي والجامعي التي تركز على الاستدامة وأهميتها في تحقيق التنمية الشاملة. يجب أن تسعى الجهات المعنية إلى نشر ثقافة الاستدامة في المجتمع لخلق جيل واع ومسؤول بيئيًا واجتماعيًا، يدرك أهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق التوازن بين التنمية والبيئة. إن التوعية العامة تساهم في تعزيز الدعم الشعبي للمشاريع المستدامة، مما يزيد من فرص نجاحها وتأثيرها الإيجابي على المجتمع ككل.

المراجع

المراجع العربية

الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. (2016). محمد، ه. م. Retrieved from https://mksq.journals.ekb.eg/article_7793_375e47396bbed68bd5c731117f2a8b53.pdf

المراجع الأجنبية

Abdel-Aziz, D. (2018). Efficient and Strategic Resource Allocation for Sustainable Development in Jordan. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/314389147_Efficient_and_Strategic_Resource_Allocation_for_Sustainable_Development_in_Jordan

Aburizaizah, S. j. (2022). The role of quality assurance in Saudi higher education institutions. 3(4). Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/357916294_The_role_of_quality_assurance_in_Saudi_higher_education_institutions

aiquest. (2024). Exploring the Importance of Statistics in Data Science and its Impact on Data Analysis, Decision Making, and Predictive Modeling. Retrieved from <https://aiquest.org/exploring-the-importance-of-statistics-in-data-science-and-its-impact-on-data-analysis-decision-making-and-predictive-modeling/>

Aladwey, L. M. (2024). Unveiling the Significance: Sustainability and Environmental Disclosure in Saudi Arabia through Stakeholders' Theory. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/380189986_Unveiling_the_Significance_Sustainability_and_Environmental_Disclosure_in_Saudi_Arabia_through_Stakeholders'_Theory

Alaloul, W. S. (2022). Assessment of Economic Sustainability in the Construction Sector: Evidence from Three Developed Countries (the USA, China, and the UK). Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/14/10/6326>

Aldegheishem, A. (2023). Community participation in urban planning process in Saudi Arabia: An empirical assessment. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2226585623000274>

AlGhamdi, A. A. (2022). Artificial Intelligence in Education as a Mean to Achieve Sustainable Development in Accordance with the Pillars of the Kingdom's Vision 2030. Retrieved from <https://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ1369433.pdf>

Alghamdi, N. (2017). Knowledge and Awareness of Sustainability in Saudi Arabian Public Universities. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/320291339_Knowledge_and_Awareness_of_Sustainability_in_Saudi_Arabian_Public_Universities

Alghuson, M. (2023). Exploring the Transport Infrastructure Sustainability Performance: An Investigation of the Transportation Projects in Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/15/19/14174>

Alhamad, S. H. (2023). The Effectiveness of Applying the Economic and Technological of the Kingdom of Saudi Arabia's Vision 2030 Dimensions in Achieving the Competitive Advantage

- of the Hail Region. Retrieved from
https://www.researchgate.net/publication/369631982_The_Effectiveness_of_Applying_the_Economic_and_Technological_of_the_Kingdom_of_Saudi_Arabia's_Vision_2030_Dimensions_in_Achieving_the_Competitive_Advantage_of_the_Hail_Region
- Al-Hanawi. (2020). Barriers to the implementation of public-private partnerships in the healthcare sector in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from
<https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC7302438/>
- Al-Hanawi, M. (2019). An Analysis of Public-Private Partnerships and Sustainable Health Care Provision in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from
https://www.researchgate.net/publication/334257856_An_Analysis_of_Public-Private_Partnerships_and_Sustainable_Health_Care_Provision_in_the_Kingdom_of_Saudi_Arabia
- Al-Hanawi, M. K. (2019). An Analysis of Public-Private Partnerships and Sustainable Health Care Provision in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from
<https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/1178632919859008>
- Aljarallah, S. (2020). An Investigation into Sustainable e-Government in Saudi Arabia. Retrieved from
<https://academic-publishing.org/index.php/ejeg/article/view/668/631>
- Alqahtani, F. K. (2024). Appraising critical success factors in sustainable housing projects: A comparative study of PPP modalities in Saudi Arabia. Retrieved from
[https://www.cell.com/heliyon/pdf/S2405-8440\(24\)08885-6.pdf](https://www.cell.com/heliyon/pdf/S2405-8440(24)08885-6.pdf)
- Alshebami, A. (2023). Integration of Service-Learning Theory and Social Capital Theory in Volunteering Work for Sustainable Development: A Study of the Role of Education Curricula in Saudi Arabia. Retrieved from
https://www.researchgate.net/publication/373660430_Integration_of_Service-Learning_Theory_and_Social_Capital_Theory_in_Volunteering_Work_for_Sustainable_Development_A_Study_of_the_Role_of_Education_Curricula_in_Saudi_Arabia
- Al-Shihri, F. S. (2023). PRINCIPLES OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT AND THEIR APPLICATION IN URBAN PLANNING IN SAUDI ARABIA. Retrieved from
https://journals.ekb.eg/article_114898_0208cc1961e04d3bd12fca7ad71f2c67.pdf
- Alshuwaikhat, H. M. (2023). The development of a grey relational analysis-based composite index for environmental sustainability assessment: Towards a net-zero emissions strategy in Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC10368861/>
- Al-Yami, A. M. (2023). AN OVERVIEW OF SUSTAINABILITY IN SAUDI ARABIA. Retrieved from
<https://core.ac.uk/download/288368130.pdf>
- Alyami, S. H. (2015). The development of sustainable assessment method for Saudi Arabia built environment: weighting system. Retrieved from
https://www.researchgate.net/publication/269999020_The_development_of_sustainable_assessment_method_for_Saudi_Arabia_built_environment_weighting_system
- Al-Zohbi, G. (2023). Contradictions about Sustainability: A Case Study of College Students from Saudi Arabia. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/15/4/3483>

- Armenia, S. (2019). Sustainable Project Management: A Conceptualization-Oriented Review and a Framework Proposal for Future Studies. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/11/9/2664>
- Barry, A. (2021). Equal opportunity in education and employment in Saudi Arabia: Heading in the right direction but challenges remain. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/349240506_Equal_opportunity_in_education_and_employment_in_Saudi_Arabia_Heading_in_the_right_direction_but_challenges_remain
- Bernat, G. B. (2023). Sustainability in Project Management and Project Success with Virtual Teams: A Quantitative Analysis Considering Stakeholder Engagement and Knowledge Management. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/15/12/9834>
- Betta, J. (2018). Transparency in Project Management – from Traditional to Agile. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/329956909_Transparency_in_Project_Management_-_from_Traditional_to_Agile
- Blaskovics, B. (2023). Differences between Public-Sector and Private-Sector Project Management Practices in Hungary from a Competency Point of View. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/372490404_Differences_between_Public-Sector_and_Private-Sector_Project_Management_Practices_in_Hungary_from_a_Competency_Point_of_View
- Chaaben, N. (2022). Green economy performance and sustainable development achievement: empirical evidence from Saudi Arabia. Retrieved from <https://link.springer.com/article/10.1007/s10668-022-02722-8>
- Cheng, C. (2023). Impact of Green Process Innovation and Productivity on Sustainability: The Moderating Role of Environmental Awareness. Retrieved from <https://www.mdpi.com/2071-1050/15/17/12945>
- Chovancová, J. (2023). Environmental Technological Innovations and the Sustainability of their Development. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/371213317_Environmental_Technological_Innovations_and_the_Sustainability_of_their_Development
- El-adaway, I. H. (2018). Contract Administration Guidelines for Public Infrastructure Projects in the United States and Saudi Arabia: Comparative Analysis Approach. Retrieved from <https://ascelibrary.org/doi/abs/10.1061/%28ASCE%29CO.1943-7862.0001472>
- Ershadi, M. (2021). Comparative Analysis of PMO Functions between the Public and Private Sectors: Survey of High-Performing Construction Organizations. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/354269514_Comparative_Analysis_of_PMO_Functions_between_the_Public_and_Private_Sectors_Survey_of_High-Performing_Construction_Organizations
- Fauziyah, F. (2023). Local people perception on *Carcinoscorpius rotundicauda* and *Tachypleus* spp. in Banyuasin, Sumatera, Indonesia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/370100770_Local_people_perception_on_Carcinoscorpius_rotundicauda_and_Tachypleus_spp_in_Banyuasin_Sumatera_Indonesia

- Gutterman, A. S. (2023). Stakeholder Engagement. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/369366732_Stakeholder_Engagement
- Hariram, N. P. (2023). Sustainalism: An Integrated Socio-Economic-Environmental Model to Address Sustainable Development and Sustainability. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/372203198_Sustainalism_An_Integrated_Socio-Economic-Environmental_Model_to_Address_Sustainable_Development_and_Sustainability
- Hashmi, A. (2018). Sustainability Commitment In Saudi Arabia And Need For Educational Reforms For The Jobs Of The Future. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/297892157_Sustainability_Commitment_In_Saudi_Arabia_And_Need_For_Educational_Reforms_For_The_Jobs_Of_The_Future
- Islam, M. M. (2017). Aspects of sustainable procurement practices by public and private organisations in Saudi Arabia: an empirical study. Retrieved from <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13504509.2016.1209794>
- Jr., O. L. (2023). Benefits of Adopting Innovation and Sustainability Practices in Project Management within the SME Context. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/373736730_Benefits_of_Adopting_Innovation_and_Sustainability_Practices_in_Project_Management_within_the_SME_Context
- Khan, U. (2020). Environmental Sustainability Awareness in the Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/344696909_Environmental_Sustainability_Awareness_in_the_Kingdom_of_Saudi_Arabia
- Mandeli, K. N. (2016). New public governance in Saudi cities: An empirical assessment of the quality of the municipal system in Jeddah. *51*, 114-123. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0197397515002234>
- Modibbo, U. M. (2021). A new framework for the sustainable development goals of Saudi Arabia. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/351754565_A_new_framework_for_the_sustainable_development_goals_of_Saudi_Arabia
- Moehler, R. C. (2018). Sustainable Project Management: Revolution or Evolution? Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/326096080_Sustainable_Project_Management_Revolution_or_Evolution
- Noble, B. F. (2022). Environmental Impact Assessment. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/230207395_Environmental_Impact_Assessment
- Ozumba, A. (2020). Sustainability in Project Management Practice. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/340402277_Sustainability_in_Project_Management_Practice
- Pinto, L. (2020). Critical Drivers and Barriers of Corporate Social Responsibility in Saudi Arabia Organizations. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/346704102_Critical_Drivers_and_Barriers_of_Corporate_Social_Responsibility_in_Saudi_Arabia_Organizations

- Raj, S. R. (2021). A comparative analysis of public and private sector sustainability reporting of goals and targets. Retrieved from https://rshare.library.torontomu.ca/articles/thesis/A_comparative_analysis_of_public_and_private_sector_sustainability_reporting_of_goals_and_targets/14646567
- Rana, D. (2018). Green Business: Sustainability within Saudi Vision 2030. Retrieved from <https://ipindexing.com/journal-article-file/11957/Greenbusinesssustainabilitywithinsaudivision2030>
- Rashed, A. (2021). The role of private sector in the implementation of sustainable development goals. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/340672586_The_role_of_private_sector_in_the_implementation_of_sustainable_development_goals
- Shiva, D. (2023). Statistical Description Of Data. Retrieved from <https://medium.com/@dsshiva/statistical-description-of-data-255e776b7cba#:~:text=Basic%20statistical%20description%20of%20data%20is%20a%20fundamental%20aspect%20of,and%20distribution%20of%20the%20data.>
- Wæraas, A. (2022). Public Sector Organizations and Reputation Management: Five Problems. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/254322057_Public_Sector_Organizations_and_Reputation_Management_Five_Problems
- Wong, C. W. (2021). Strategies for Building Environmental Transparency and Accountability. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/353929628_Strategies_for_Building_Environmental_Transparency_and_Accountability

الملاحق

الاستبانة

- الاسئلة العامة

- العمر

- الجنس

- الدرجة

- أسئلة الاستبانة

- هل تعتقد أن مبادرات الاستدامة في القطاع العام تتلقى دعماً حكومياً أكبر مقارنة بالقطاع الخاص؟
- هل تشعر أن القطاع الخاص يطبق توجهات الاستدامة بفعالية أكبر مقارنة بالقطاع العام؟
- هل تعتقد أن الشركات الخاصة تخصص موارد مالية أكبر لمشاريع الاستدامة مقارنة بالمؤسسات الحكومية؟
- هل تشعر أن التدريب على الاستدامة في القطاع الخاص أكثر شمولية من القطاع العام؟
- هل توافق على أن القطاع العام يمتلك سياسات استدامة أكثر وضوحاً وتفصيلاً من القطاع الخاص؟
- هل تعتقد أن القطاع الخاص يسعى إلى الابتكار في مجال الاستدامة أكثر من القطاع العام؟
- هل ترى أن التزام المؤسسات الحكومية بمعايير الاستدامة أكثر جدية من التزام الشركات الخاصة؟
- هل تعتقد أن القطاع الخاص يواجه تحديات أكبر في تنفيذ توجهات الاستدامة مقارنة بالقطاع العام؟
- هل توافق على أن المؤسسات الحكومية تمتلك خبرة أكبر في إدارة مشاريع الاستدامة مقارنة بالشركات الخاصة؟

الخاصة؟

- 13. هل ترى أن القطاع الخاص يمتلك مرونة أكبر في تعديل سياساته لتحقيق أهداف الاستدامة مقارنة

بالقطاع العام؟

- هل تعتقد أن توجهات الاستدامة في القطاع الخاص تركز بشكل أكبر على الربحية؟
- هل توافق على أن الشفافية في تنفيذ توجهات الاستدامة أفضل في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص؟
- هل تعتقد أن توجهات الاستدامة في القطاع العام تراعي البعد الاجتماعي بشكل أكبر من القطاع الخاص؟
- هل ترى أن القطاع الخاص يساهم بشكل أكبر في الابتكارات التكنولوجية التي تدعم الاستدامة مقارنة

بالقطاع العام؟

- 18. هل تعتقد أن التوعية حول الاستدامة في القطاع الخاص أفضل من تلك في القطاع العام؟

- هل ترى أن تطبيق توجهات الاستدامة في القطاع الخاص يتم بمزيد من الرقابة والمتابعة مقارنة بالقطاع العام؟

- هل توافق على أن القطاع العام يعتمد بشكل أكبر على التعاون الدولي لتحقيق أهداف الاستدامة مقارنة بالقطاع الخاص؟

✓ <https://docs.google.com/forms/d/1GiweqJcJ12aaLSG4HI2DIIP-0mDrbg0QxKHHRgiyuOo/edit>

This study aims to conduct a comprehensive comparison of sustainability guidelines in project management between the public and private sectors in the Kingdom of Saudi Arabia, as it seeks to analyze the extent to which sustainability concepts are integrated within project management strategies in both sectors, and to explore the differences and similarities between them in the context of efforts to achieve sustainable development in accordance with the Kingdom's Vision 2030. The sample size was 170 participants, including project managers and employees from both sectors, to ensure the collection of representative and comprehensive data that reflects the reality of sustainability guidelines. The study relied on a descriptive analytical research methodology, where carefully designed questionnaires were used to measure the extent of implementation of sustainability guidelines, in addition to in-depth interviews with experts in the field to enrich the analysis. The results showed that the private sector is more flexible in implementing sustainability guidelines, allowing it to quickly adapt to market requirements and efficiently meet environmental and social standards. However, both sectors face common challenges, such as a lack of funding, trained personnel, and the absence of adequately supportive legislation. It was also found that cultural and organizational differences play a pivotal role in how sustainability is adopted; the private sector has greater freedom to adjust its strategies compared to the public sector, which follows a more traditional approach.

Midocean University

College of Management

Specialization in Project Management



Title in English

A comparative study of sustainability guidelines in project management between the public sector and
the private sector in the Kingdom of Saudi Arabia

prepared by:

Saad Mushabab Awad Abosnainah Alhuwayez

233001329

Raed Siraj Ragab Almalki

233000205

Supervised by:

AL Faisal Abdul Hamid

Year: 2024